



ت الدولية



محاضرات في ..

العلاقات الدولية والقضايا المعاصرة

الفرقة الرابعة - تاريخ



أستاذ المقرر

أ. د. فرغلي علي تسن هريدي

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

بالعلم والعقل والعمل .. تُبنى وتتقدم الأمم

المحتوى

الفصل الأول : العلاقات الدولية

أولاً : مفهوم العلاقات الدولية

- الصراع بين روسيا وأوكرانيا :
- أسباب الخلاف بين روسيا وأوكرانيا :
- سبب ضرب روسيا لأوكرانيا

= أهمية العلاقات الدولية

- أهمية العلاقات الدولية من خلال الحرب فى أثيوبيا وتيجراى :

= ميدان العلاقات الدولية

= الوطنية والتضامن الدولى

التضامن الدولى لصالح أوكرانيا :

ثانياً : الصعوبات التى تحيط بالعلاقات الدولية المعاصرة

ضعف التضامن الدولى

مشكلة الفقر

الخلاف العقائدى

ثالثاً : الطاقة الذرية والعلاقات الدولية

- وكالة الطاقة الذرية وإيران :

الفصل الثانى : العلاقات الأمريكية السوفيتية

- العلاقات الأمريكية السوفيتية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية :

- مقدمة عن فترة الحرب العالمية الثانية :

- الحرب الباردة :

- سباق التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى :

- مسألة القواعد الكوبية :

نتائج سباق التسلح النووى :

- موضوع نزع السلاح :

- نهاية الحرب الباردة :

الفصل الثالث : الوحدة العربية

مفهوم الوحدة العربية

وسائل تحقيق الوحدة العربية

عرقلة الوحدة العربية

الصعوبات التي تواجه الوحدة العربية

الفصل الرابع : العلاقات الدولية ومشكلات الحدود

أولاً : مشكلة النزاع حول طابا :

ثانياً : مشكلة النزاع حول لواء الإسكندرونة :

ثالثاً : مشكلات الحدود بين المغرب والجزائر

رابعاً : مشاكل الحدود بين دول حوض النيل :

خامساً : مشكلات الحدود بين دول الخليج العربي :

الفصل الخامس : تطور العلاقات الدولية بين دول حوض النيل

مراحل العلاقات بين دول حوض النيل

إمكانات التعاون بين دول حوض النيل

الفصل السادس : القضية الفلسطينية

- اتجاه السياسة الصهيونية منذ الحرب العالمية الثانية نحو

التوسع والعنف :

- أثر قبول إسرائيل في الأمم المتحدة من حيث الاعتراف بها :

- المنهج الصهيوني في محاربة الفلسطينيين :

- مشكلة تدويل القدس :

- أحداث القدس :

- العرب والقنبلة النووية :

الفصل السابع : المشكلات الاقتصادية في العلاقات الدولية

- أهم المشكلات الاقتصادية العربية :

- الأسباب التي حالت دون ظهور السوق العربية المشتركة إلى

الوجود

- السوق الأوروبية المشتركة :

- العلاقة بين المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والمعونة الأمريكية :

الفصل الثامن : المنظمات الدولية والإقليمية ودورها في العلاقات الدولية

- هيئة الأمم المتحدة :

- جامعة الدول العربية :

- منظمة الوحدة الأفريقية :

- دول عدم الانحياز في ميدان العلاقات الدولية :

- معاهدة شمال الأطلسنطى NATO :

- حلف وارسو :

الفصل التاسع : العلاقات الدولية ومشاكل الأقليات

مشكلة كشمير :

مشكلة الشيشان :

المصادر وامراجع
الخرائ

الفصل الأول

العلاقات الدولية

أولاً : مفهوم العلاقات الدولية

- الصراع بين روسيا وأوكرانيا :
- أسباب الخلاف بين روسيا وأوكرانيا :
- سبب ضرب روسيا لأوكرانيا

أهمية العلاقات الدولية

- أهمية العلاقات الدولية من خلال الحرب فى أثيوبيا وتيجراى :

ميدان العلاقات الدولية

الوطنية والتضامن الدولى

التضامن الدولى لصالح أوكرانيا :

ثانياً : الصعوبات التى تحيط بالعلاقات الدولية المعاصرة

ضعف التضامن الدولى

مشكلة الفقر

الخلاف العقائدى

ثالثاً : الطاقة الذرية والعلاقات الدولية

- وكالة الطاقة الذرية وإيران :

أولاً : مفهوم العلاقات الدولية

إذا ما أردنا التوصل إلى مفهوم العلاقات الدولية فإن الحرب الروسية على أوكرانيا تتصدر مشهد العلاقات الدولية في تعريفها الأصيل خاصة العلاقات بين الشرق (روسيا) والغرب المتمثل في (الولايات المتحدة وحلف الناتو الأوربي) ، فإذا أردنا محاولة تعريف العلاقات الدولية فهي كالتالي :

الصراع بين روسيا وأوكرانيا :

في ديسمبر عام ١٩٩١ كانت أوكرانيا، بالإضافة إلى روسيا وبيلاروسيا، منبينا لجمهورية الاتحاد السوفياتي، غير أن موسكو أرادت الاحتفاظ بظننفسها، عن طريق تأسيس رابطة الدول المستقلة (جيو إس)، كان الكرمليين ظنن وقتها أنها مكانها السيطرة على أوكرانيا من خلال شحنات الغاز الرخيص، لكن ذلك لم يحصل، فبينما تمكنت روسيا من بناء تحالف قوي مع بيلاروسيا، كما نتعيون أوكرانيا مسيطرة دائماً على الغرب .

هذا أزعج الكرملين، ولكنهم لم يصلوا لبلوغ عتق الفترة التسعينيات آنذاك، كانت موسكو تبدو هادئة، لأن الغرب لم يكن سعيداً بمجأ أوكرانيا، كما أن الاقتصاد الروسي كان يعاني، و البلاد كانت مشغولة بالحرب في الشيشان، في عام ١٩٩٧ اعترفتمو سكو رسمياً من خلال ما يسمى بـ "العقد الكبير"

بحدود أوكرانيا، بما فيها شبه جزيرة القرم، التي تقطنها غالبية ناطقة بالروسية .
أسباب الخلاف بين روسيا وأوكرانيا :

شهدتمو سكو وكيفاً لأزمة دبلوماسية كبيرة بينهما في عهد فلاديمير بوتين، ففي عام ٢٠٠٣، بدأت روسيا بشكل مفاجئ في بناء سد في مضيقي كريفيتشباتا تجاه جزيرة "كوساتوسلا" الأوكرانية .

واعتبرت كيف ذلك محاولة لإعادة ترسيم حدود جديدة بين البلدين، وازدادت حدة الصراع، ولم يتم وضع حد لها إلا بعد لقاء ثنائي بين الرئيسين الروسيين الأوكرانيين. عقب ذلك وأقرباء السد، لكن الصداقة المعلنة بين البلدين بدأت تظهر تشققات .

أثناء الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا عام ٢٠٠٤ دعمت روسيا بشكل كبير المرشح المقيم ريمينا، فيكتور يانوكوفيتش، إلا أن حالت دون نفوذه، وفاز بدلاً منها السياسي اليميني الغرب، فيكتور يوشينكو، وخلال فترة رئاستها قطعت روسيا إمدادات الغاز عن البلاد مرتين، في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩، كما قطعت أيضاً إمدادات الغاز إلى أوروبا والمارة عبر أوكرانيا.

وفي عام ٢٠٠٨ حاول الرئيس الأميركي آنذاك، جورج دبليو بوش، إدماج أوكرانيا وجورجيا في حلف شمال الأطلسي (ناتو)، وقبول عضويتها من خلال برنامج تحضير ي. قبل ذلك باحتجاج بوتين، وموسكو أعلنت بشكل واضح أنها لن تقبل الاستقلال التام لأوكرانيا، كما أن فرنسا وألمانيا حاولتا تنفيذ بوش لخطته، وأثناء قمة الناتو في بوخارست تم طرح مسألة عضوية أوكرانيا وجورجيا، ولكن لم يتم تحديد موعد لذلك .

ولأن مسألة الانضمام للناتو لم تنجح بسرعة، حاولت أوكرانيا الارتباط بالغرب بمخالات فاقية تعاون مع الاتحاد الأوروبي، في صيف عام ٢٠١٣ بعد أشهر قليلة من توقيع الاتفاقية، مارست موسكو ضغوطاً اقتصادية هائلة على كييف ضيقت عليها واردات السواكرا، وعلى خلفية ذلك، جمدت حكومة الرئيس الأسبق يانوكوفيتش، الذي فاز بالانتخابات عام ٢٠١٠، وانطلقت بسبب ذلك احتجاجات معارضة للقرار، أدت لفرار هالبروسيا في فبراير عام ٢٠١٤ .

ضمّت روسيا القرم في مارس عام ٢٠١٤ وكانت هذه علامة فارقة وبداية لحرب غير معلنة، وفي نفس الوقت، بدأت قوات روسية شبه عسكرية في حشد منطقة دونباس الغنية بالفحم شرقاً وأوكرانيا، كما أعلنت جمهوريةنا شعبية في دونيتسكو لو هانسك، يترأسها روس، أما الحكومة في كييف، فقد انتظر تحتانتهاء الانتخابات الرئاسية في مايو ٢٠١٤، لتطلق عملية عسكرية كبيرة بأسمتها "حرباً على الإرهاب".

في يونيو من نفس العام، التقى الرئيس الأوكراني المنتخب يانوكوفيتش، وبيتر بوروشينكو، وبوتين لأول مرة بوساطة ألمانية وفرنسية، عليها مشالاً احتفالاً بمرور سبعين عاماً على مولد نزال العيشواطن نورماندي، وخلال ذلك الاجتماع وُلدت ما تسمى "صيغة نورماندي".

سبب ضرب روسيا لأوكرانيا

بعد الاتفاق، تحول الصراع إلى حرب بالوكالة تدور رحاها حالياً يوم، ففي مطلع عام ٢٠١٥

، شننا انفصاليون نهجاً، زعمت كييف أنها كاند عو ما بقوات روسية لا تحمل شار انتعري ف، وهو ما نفتهم موسكو، ومنيتا القوات الأوكرانية بهزيمة ثانية جراء الهجوم، وذلك في مدينة ديبالتسيفيا الاستراتيجية، والنياضطر الجيش الأوكراني للتخلي، وبرعاية غربية

ربية — تمالاتفاق على "مينسك 2"، وهي اتفاقية تشكل لباليو أساساً سماحا لاتاحلالا لاسلام، وماتز البنودها المتفذي بال

كاملبعد

فيخريفعام ٢٠١٩ كانهناكبصيصامل، إذتمأحرارازنجاحفيسحبجنودمنالجهتيناالم تحاربتينمنبعضمناطقالمواجهة، لكنمنذقمةالنورمانديالتيعدتتقيارسفديسمبر ر عام ٢٠١٩ لمتحصلاًيلقاءات، والرئيس بوتينلايرغبفيلقاءشخصيمعالرئيسالأوكرانياالحالي، فلودوميرزيلينسكي، لأنه - منوجهةنظرموسكو - لايلتزمباتفاقمينسك ٠ ومنذديسمبر عام ٢٠٢١ يطلبالرئيسالروسبشكلكلغنيمنالولاياتالمتحدةألا تسمحبانضمامأوكرانياإلحلفالناتو أو تتلقمساعدة عسكرية، لكنالحلفلميرضخلهذهالمطالب ٠

- أهمية العلاقات الدولية :

يقوم المجتمع الدولي على أساس توزيع سكان الأرض الذي يعيش بينهم وعلى عدد من المجتمعات السياسية يستقر كل منها على إقليم معين ويطلق عليها اسم الدول وتمارس كل دولة اختصاصات واسعة في داخل إقليمها وفي ميدان العلاقات الدولية وتعتبر العلاقات من أهم مظاهر الحياة الإنسانية المعاصرة ، وأكثر ما يظهر ذلك الصحف والإذاعات التي يتابع من خلالها المجتمع الأنباء التي تنقلها كل يوم وقد تكون هذه الأنباء ذات طابع سياسي مثل مفاوضات إيران مع الغرب بشأن النووي الإيراني أو عسكري مثل أحداث حرب أرمينيا وأذربيجان وحرب أمريكا في أفغانستان والعراق والحرب في إثيوبيا وتيجراي وحرب اليمن وغيرها من بؤر القتال في العالم أو اقتصادي أو اجتماعي مثل وباء كورونا وتأثيراته صحياً واقتصادياً أو مجاعة تصيب شعب من الشعوب مثل شعب اليمن وشعب الروهينجا ٠

ولنأخذ مثال على أهمية العلاقات الدولية من خلال الحرب في إثيوبيا

وتيجراي :

يحد إقليم تيغراي إريتريا ، وكانت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي تتصدر النزاع بين البلدين، مما أدى إلى ترسيخ حالة من العداء بين قادة التيجراي وإريتريا، ولا تزال هذه الحالة مستمرة حتى اليوم. وتعد إريتريا طرفاً رئيسياً في تصاعد الصراع في إثيوبيا ومتورطة فيه منذ اندلاع العنف، فقد سمحت للقوات الموالية للحكومة الفدرالية بالجوء إلى أراضيها بعد استيلاء الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي على القيادة الشمالية للجيش. ولم يحظ اتفاق السلام بين إثيوبيا وإريتريا لعام ٢٠١٨ - والذي حاز أبي أحمد بسببه جائزة نوبل للسلام- إلا على تطبيق جزئي لم يشمل التيجراي أو يحظى بدعمهم. ويتهم مسؤولو الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي رئيس الوزراء والرئيس الإريتري

بالتواطؤ لزعة استقرار إقليم تيغراي وتشويه إرث ونجاحات الحقبة التي هيمنت فيها الجبهة .

وعلى هذا النحو، نشأ تحالف جديد بين أديس أبابا وأسمرة عقب توقيع اتفاق السلام بين البلدين في يونيو/حزيران ٢٠١٨ وما تبع ذلك من زيارات متبادلة بين قيادتي البلدين، آخرها كانت زيارة الرئيس الإريتري أسياس أفورقي إلى سد النهضة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٠، وهي الزيارة الأولى التي يجريها رئيس أجنبي. وقد يُترجم هذا التحالف إلى تحالف عسكري وعمليات مشتركة ضد إقليم تيغراي، وهناك أدلة على استضافة أديس أبابا عدداً من المستشارين العسكريين الإريتريين

ولقد أدى تحسين وسائل الاتصال بين الشعوب وبصفة خاصة ما يتعلق منها بنقل الأشخاص والأفكار ، كما أدت زيادة التضامن الاقتصادي والاجتماعي بين الشعوب إلى الإحساس بوجود عالم واحد يهتم كل جزء منه ويتأثر بما يتم في باقي الأجزاء .

٢- ميدان العلاقات الدولية :

يقصد بالعلاقات الدولية بالمفهوم الواسع العديد من العلاقات التي تقوم بين الأفراد أو الهيئات أو الجمعيات أو الحكومات التابعة لدول مختلفة ، على أن المعنى الضيق للعلاقات الدولية يفيد العلاقات التي تقوم بين الدول كأشخاص من أشخاص القانون الدولي ، وهذا التعريف ليس ضيقاً بالقدر الذي يتصوره البعض لأنه من المعلوم أن الدول في الوقت الحالي هي التي تتخذ القرارات المتصلة بالسلم والأمن وبالشئون السياسية ، كما أنها تنظم الصناعة والتجارة والانتقال واستغلال الموارد الطبيعية والقضاء والجنسية وغير ذلك من الشئون التي تتصل بالعلاقات الدولية بالمعنى الواسع .

وقد توصف العلاقات بين الدول بالسياسة الدولية وذلك على أساس أن العلاقات الدولية تعبر عن التقاء يتم بين السياسات الوطنية للدول المختلفة وعلى هذا الأساس فإن السياسة الدولية تهتم بالقوى والعوامل التي تؤثر في تحديد كل دولة لسياستها الخارجية .

ولا شك أن القوى والعوامل التي تؤثر في تصرفات الدول وفي علاقاتها بالدول الأخرى تنبعث بصفة أساسية من السلوك الإنساني نفسه ومن ظروف الحياة في المجتمع الوطني وفي المجتمع الدولي ، وهذه التصرفات كما تحكمها الاعتبارات الجغرافية الخاصة بكل دولة فإنها تتأثر بالصفات الاجتماعية لشعب الدولة وبنظمها السياسية والاقتصادية وبالعلاقات الإنتاج

والتوزيع ، وأخيراً فإن علماء العلاقات الدولية يكشفون عن اتجاهات عامة تؤثر في سياسة الدول في مواجهة بعضها البعض بدرجات متفاوتة مثل :

- أ - الميل لممارسة السلطة على الأقاليم والشعوب .
- ب - الرغبة في تأمين الاتصال بالدول الأخرى وشعوبها .
- ج - السعى لتحسين مستوى المعيشة ولتنمية الاقتصاد القومي .
- د - السعى لتحقيق الأمن القومي والدفاع .

٢ - الوطنية والتضامن الدولي :

أولاً : الوطنية : هي ارتباط شعب كل دولة برابطة قوية من التضامن تجعله يشعر بوحدته الوطنية التي تلو على كل خلاف داخلي وتحقق وحدة الهدف لجميع القواعد الشعبية وأصبح الإنسان ينظر لنفسه باعتباره مواطناً لدولة معينة وليس ابناً من أبناء الجنس البشري وأصبحت الوطنية عاطفة قوية أساسها الولاء لدولته والاعتزاز بتاريخها وثقافتها والحرص على مصالحها والرغبة في الدفاع عنها من جميع الأخطار ، ومع أنه من الشائع أن ينتمى شعب الدولة الحديثة إلى قومية واحدة فإنه من الجائز أن يتكون الشعب من أكثر من قومية كما الحال في الهند وسويسرا وبلجيكا ، على أن هذا لا يمنع من ارتباط كل أفراد الشعب برابطة الوطنية التي تعتبر مصدراً من مصادر قوة الدولة وشخصيتها .

ولقد تدعم الإحساس بالوطنية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر نتيجة للحركات الاستقلالية التي قامت بها شعوب مختلفة في أمريكا وأوروبا ، كما ازداد الإحساس بالوطنية في القرن العشرين نتيجة لثورات التحرير التي عمت شعوب آسيا وأفريقيا .

وقد كان من نتيجة الحرب العالمية الثانية أن زاد التطرف في الشعور بالوطنية بلغ حدة التعصب وكراهية الأجانب كما حدث في ألمانيا واليابان ، ولقد أعقب هزيمة هاتين الدولتين انتكاس الشعور الوطني فيهما وفي بعض الدول الأوروبية التي عانت من ويلات الحرب ، ولكن هذا الانتكاس ظاهرة مؤقتة وأن الروح الوطنية بدأت تعود إلى الازدهار في أوروبا مثال على ذلك سياسة فرنسا الوطنية التي اتضحت معالمها في ظل حكم الرئيس ديغول .

ثانياً : التضامن الدولي : ويرجع أساساً إلى التشابه بين بني البشر على اختلاف أجناسهم وثقافتهم والمناطق التي يعيشون فيها ، كما يرجع إلى الاحتياج المتبادل وتقسيم العمل بين البشر بقصد إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة من سلع وخدمات .

الجدير بالذكر أن رابطة التضامن الدولي تقوى وتشتد يوماً بعد يوم وقد ساعد على ذلك ما يلي :

- ١ - نشاط العلاقات الاقتصادية الدولية
 - ٢ - ازدياد التقارب الفكرى والمعنوى بين الشعوب
 - ٣ - ظهور ونمو قواعد القانون الدولى
 - ٤ - ظهور المنظمات الدولية العالمية والإقليمية العامة والمتخصصة وقيام هذه المنظمات بدور فعال فى سبيل تحقيق التعاون بين الدول فى الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية وغير ذلك من الأمور التى تهتم المجتمع الدولى . وقد تمثل هذا التضامن فى تكتل الدول الغربية والولايات المتحدة ضد روسيا ومساندة أوكرانيا كما يلى :
- التضامن الدولى لصالح أوكرانيا :

- الأمم المتحدة - صرح الأمين العام أنطونيو غوتيريش بأن الغزو الروسى كان «أشد اللحظات حزناً فى فترة ولايتى» ودعا بوتين إلى سحب قواته «باسم الإنسانية فى الخامس والعشرين من فبراير، فشل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فى تبني قرار من شأنه أن «يأسف» للغزو الروسى لأوكرانيا. ومن بين ١٥ دولة عضوا فى مجلس الأمن، أيدت القرار ١١ دولة، بينما امتنعت ٣ عن التصويت. تم رفض القرار باستخدام روسيا حق النقض .
- الاتحاد الأفريقى - دعا رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقى موسفكي ورئيس الاتحاد الأفريقى والرئيس السنغالى ماکي سال روسيا و«أي جهة إقليمية أو دولية أخرى إلى احترام القانون الدولى وسلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها الوطنية» وحثا طرفي النزاع على وقف فوري لإطلاق النار وبدء مفاوضات سياسية دون تأخير
- أسيان - أعرب وزراء خارجية الرابطة عن قلقهم البالغ إزاء التوترات الروسية الأوكرانية وحثوا على أقصى درجات ضبط النفس والحوار
- مجلس البلطيق - نشر بياناً «يدين فيه بشدة الغزو الروسى لأوكرانيا
- الجماعة الكاريبية - نددت فى بيان غزو أوكرانيا وطالبت «بالانسحاب الفورى والكامل» للجيش الروسى من أوكرانيا
- مجلس أوروبا - أصدرت لجنة الوزراء قراراً «يدين بأشد العبارات الهجوم المسلح على أوكرانيا»، ودعت روسيا إلى «الوقف

الفوري وغير المشروط لعملياتها العسكرية»، وأنها ستنتظر في «التدابير التي يتعين اتخاذها ردًا على الانتهاك الخطير من جانب الاتحاد الروسي لالتزاماته القانونية كدولة عضو في مجلس أوروبا

. الاتحاد الأوروبي - غردت الرئيسة أورسولا فون دير لاين «لن ندع الرئيس بوتين يهدم البنية الأمنية لأوروبا» ودعا رئيس السياسة الخارجية جوزيب بوريل بوتين إلى وقف «العدوان الأحمق». دعت روبرتا ميتسولا، رئيسة البرلمان الأوروبي، إلى «إجراء فوري وسريع وقوي» وعقدت جلسة استثنائية للبرلمان في ١ مارس

. المحكمة الجنائية الدولية - أصدر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم أحمد خان بيانًا حذر فيه من أن «أي شخص يرتكب مثل هذه الجرائم، بما في ذلك عن طريق الأمر أو التحريض أو المساهمة بطريقة أخرى في ارتكاب هذه الجرائم، قد يكون عرضة للمحاكمة أمام المحكمة، مع الاحترام الكامل لمبدأ التكامل. ومن الضروري أن تحترم جميع أطراف النزاع ذلك

. الناتو - ندد الأمين العام ينس ستولتنبرغ بالهجوم ووصفه بأنه «انتهاك خطير للقانون الدولي». وأعلن بيان منفصل عن نية نشر قوات دفاعية وأدان بيلاروس لسماحها بالهجوم

. منظمة الدول الأمريكية - أصدرت بيانًا أدانت فيه الهجوم ووصفته بأنه إهانة للبشرية واعتداء على العلاقات الدولية المتحضرة

. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - أنهى مجلس المنظمة رسميًا مفاوضات الانضمام مع روسيا وأمر بإغلاق مكاتب المنظمة في موسكو.

ثانياً : الصعوبات التي تحيط بالعلاقات الدولية المعاصرة

تواجه العلاقات الدولية المعاصرة صعوبات متعددة وعقبات مختلفة ترجع إلى ظروف الحياة في المجتمع الدولي في القرن العشرين وما طرأ على ذلك المجتمع من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية وعلمية واسعة النطاق كما ترجع هذه الصعوبات إلى طبيعة القواعد التي تحكم العلاقات بين الدول وإلى عدم استجابة هذه القواعد لما استجد من تطورات وتخلفها عن مواجهة الواقع ، كما يلي :

أولاً : ضعف التضامن الدولي :

لا يزال التضامن الدولي ضعيفاً إذا ما قورن بالتضامن الوطني الذي يربط بين أفراد الشعب الواحد ، وكثيراً ما يكثُر التشدد بشعارات الدفاع عن الحرية وعن الديمقراطية وعن الأمن وعن السلام وعن الاستقرار دون إيمان حقيقي بتلك الشعارات ودون رغبة في التخلي عن الأنانية وصراع

القوى ، وهناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى إضعاف التضامن الدولي وإلى زيادة الشعور بالتفرقة بين الشعوب :

أ- تعدد الشعوب والأجناس :

ينقسم بنى البشر إلى شعوب وأجناس مختلفة تتعدد ألوانهم ولغاتهم وثقافتهم ومع أن التنافس بين الشعوب والأجناس الأوربية أمر معروف وثابت تاريخياً ، ومن الثابت أيضاً أن الشعوب الأوربية قد ألحقت فى العصر الحديث أشنع أنواع الاستغلال والاضطهاد بشعوب آسيا وأفريقيا ، ولا تزال هذه الشعوب تحس بإهدار كرامتها وامتهان حقوقها وبمسئولية الرجل الأبيض فى هذا الشأن ، ولقد عرف التاريخ المعاصر أشنع أنواع التعصب الجنسى ظهر على هيئة تمييز عنصري ، وفصل عنصري ، مارسته دول بيضاء ضد الملونيين فى بلادها وفى مستعمراتها ، كما ظهرت نعرات جنسية كان لها أكبر الأثر فى ميدان العلاقات الدولية الحديثة والمعاصرة كالنصرة الآرية المعادية للسامية .

ب - اختلاف المصالح القومية :

لا يزال لتضارب المصالح القومية من سياسية واقتصادية واجتماعية أكبر الأثر فى قيام المنازعات الدولية وتعدد أسباب التوتر واستعمال القوة والتهديد بها وقد ساعد تأزم الموقف اشتداد الروح القومية وتحسن وسائل الحرب والقتال وانتشار أساليب الدعاية الحديثة وكان لذلك أثره فى عرقلة السير الطبيعى للعلاقات الدولية .

ج - فكرة السيادة القومية :

تخضع العلاقات الدولية لفكرة السيادة القومية وأن الدولة هى أعلى سلطة فى داخل إقليمها وأنها حرة تتصرف كما تشاء فى ميدان العلاقات الدولية بشرط احترام قواعد القانون الدولي ، كما الدول لا تخضع لسلطة أعلى منها وبالتالي فإن أى تنظيم للعلاقات الدولية يتطلب مفاوضات طويلة ومرهقة بين الدول أصحاب السيادة ، وهذه الإجراءات المعقدة تحتاج إلى وقت طويل لا يتناسب مع أهمية حل مشكلات العلاقات الدولية بسرعة تضمن تحقيق السلام والتعاون الدولي .

د - ضعف المنظمات الدولية السياسية :

قامت محاولات منذ نهاية الحرب العالمية الأولى لجمع شمل الدول فى منظمات دولية سياسية ، فأنشئت عصبة الأمم عام ١٩١٩ لى تحافظ على الأمن والسلم الدوليين فى المجالات المختلفة ، لكن العصبة لم تحدث تعديلاً

جوهرياً في ميدان العلاقات الدولية ، حيث كان يغلب عليها الطابع الأوربي بحيث أمكن اعتبارها استمراراً للحلف المقدس القيم ، فلم تشترك الولايات المتحدة الأمريكية فيها ، رغم أن الذي دعا إليها هو رئيسها ، وظلت الغالبية العظمى من شعوب آسيا وأفريقيا محرومة من الانضمام إليها ، بحكم كونها مستعمرات تابعة لها لا تتمتع بالحكم الذاتي ،

وقد وقفت العصبة موقفاً سلبياً من أهم المشكلات الدولية في ذلك الوقت ، فلم تمارس رقابة فعالة على تطبيق نظام الانتداب ، ولم تنجح في خفض التسلح ، كما فشلت في منع العدوان الياباني على منشوريا عام ١٩٣١ أو منع العدوان الإيطالي على الحبشة في عام ١٩٣٥ أو منع ألمانيا من ضم النمسا ومنطقة السوديت التشيكوسلوفاكية ، ولم تجتمع العصبة لإدانة ألمانيا عام ١٩٣٩ حينما قامت باحتلال بولندا وتشيكوسلوفاكيا إنما اجتمعت لتقرير طرد الاتحاد السوفيتي الذي غزا فنلندا في نوفمبر ١٩٣٩ وهكذا فشلت العصبة في مهمتها السياسية وانتهت حياتها بقيام الحرب العالمية الثانية ، كما فشلت العصبة في حل المشكلات الاقتصادية العالمية الممثلة في الأزمة العالمية في عام ١٩٢٩

قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية سعت الدول إلى إقامة منظمة دولية عالمية جديدة وهي الأمم المتحدة التي قصد منها أن تكون القوة السياسية في ميدان العلاقات الدولية ، وقد قامت الأمم المتحدة على أساس مبدأ هيمنة الدول الكبرى على شئون الأمن الدولي .

ومما لا شك فيه أن وجود الأمم المتحدة ضرورة حتمية اقتضتها تلك المرحلة ورغم ما وقعت فيه المنظمة من أخطاء وسلبيات فإن الأمم المتحدة تمثل حقيقتين هامتين وهما :

أولاً : أنها جهاز دائم للدبلوماسية الجماعية عن طريقها تتم المفاوضات والتسويات المتصلة بالمشاكل العالمية والمحلية بطريقة تحافظ على السلم والأمن الدولي .

ثانياً : أنها نظام جديد لحكم العلاقات الدولية على أساس عدم مشروعية اللجوء إلى القوة في ميدان العلاقات الدولية والمحافظة على سيادة الدول واستقلالها ووجوب حل المنازعات بالطرق السلمية واحترام حقوق الإنسان والعمل على رفع مستوى معيشة الشعوب ورفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، ومع تقدم الزمن المعاصر نجد الآن المجاعات

عمت كثير من الدول التي تعاني الحروب وهي تحاول مد يد المساعدة لهذه الدول خاصة مناطق اللاجئين في كثير من المناطق .
وتمثل الأمم المتحدة تقدماً كبيراً بالمقارنة مع عصبة الأمم من النواحي التالية :

١- أن الصفة العالمية للأمم المتحدة أكثر وضوحاً حيث انضمت إليها الدول من مختلف أنحاء العالم ، بينما كانت الصبغة الأوربية هي الغالبة على عصبة الأمم .

٢- أنشأت الأمم المتحدة كثير من اللجان والأجهزة التابعة للأمم المتحدة والتي تخص الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على أساس الإيمان بأن حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية أمر ضروري للمحافظة على السلم والأمن الدولي كما تم الوصل بين الأمم المتحدة وبين مجموعة من الوكالات والمنظمات الدولية .

٣- تؤمن الأمم المتحدة بضرورة حل المشكلة الاستعمارية باعتبارها سبباً من أسباب التوتر في العالم وقد قامت المنظمة بجهود كبيرة في مجال إعلان استقلال الأقاليم الموضوعة تحت الوصاية وفي ميدان تصفية الاستعمار .

٤- للأمم المتحدة دوراً كبيراً في مجال كفالة واحترام حقوق الإنسان ، ولا شك أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨ يدل على مدى عناية الأمم المتحدة بهذا الأمر ، ومن الأمور التي تدعو للأسف أن حقوق الإنسان لا تزال تنتهك وبصفة خاصة في البلاد التي تمارس التمييز العنصري وخاصة أمريكا وبورما وتركستان الشرقية وكثير من دول العالم الثالث .

ثانياً : مشكلة الفقر :

لا تزال أغلبية شعوب العالم في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فقيرة ينخفض مستوى معيشتها بينما تعيش قلة من شعوب أوروبا وأمريكا الشمالية في حالة من الثراء وارتفاع مستوى المعيشة وانقسام العالم إلى قسمين قسم متقدم وآخر متخلف مشكلة كبيرة تهدد السلام وتعرقل السير الطبيعي للعلاقات الدولية ، والمشكلة هنا سببها الاستعمار " استعمار الأغنياء للفقراء " فترة طويلة من الزمن .

الجدير بالذكر أن تجاهل الدول المتقدمة (الغنية) للشعوب الفقيرة يكشف عن عديد من الانفجارات والتوترات ويساعد على خلق هوة نفسية

كبيرة بين الشعوب التي حصلت على استقلالها وهي الشعوب الفقيرة ويزيد من حقد الفقراء على الأغنياء ، أنظر كيف تتعامل الدول الأوروبية مع السوريين الفارين من سعيير الحرب السورية ، الدول الأوروبية ترفض دخولهم أو استقبالهم وغلق الحدود أمامهم ، ومثال آخر فى عهد الرئيس الأمريكى " ترمب " أغلق الحدود مع المكسيك بسور من حديدى حتى لا يستطيع الجنوبيين من أمريكا اللاتينية دخول الولايات المتحدة الأمريكية .

إن حل مشكلة الفقر ليست مشكلة إنسانية أو أخلاقية أو دينية بل هي ضرورة دولية لإيجاد عالم أكثر تناسقاً لكي تقوم بين شعوبه علاقات دولية مستقرة ويتحقق فيه الأمن والعدالة الاجتماعية ومن الأمور التي يمكن أن تساعد على حل هذه المشكلة ما يلي :

ا - أن يتم وقف استنزاف الدول المتقدمة للموارد الاقتصادية والثروات الطبيعية للشعوب الفقيرة
ب - أن يتم رفع أسعار المواد الخام التي تنتجها الدول المتخلفة بحيث تتناسب تلك الأسعار مع أسعار المواد المصنوعة التي تستوردها تلك الدول من الدول المتقدمة .

ج - أن تلتزم الدول المتقدمة بتقديم المساعدة للدول المتخلفة لمساعدتها على التغلب على مشكلة الفقر .

ثالثاً : الخلاف العقائدى :

كان من آثار التطور الذى حدث بعد الحرب العالمية الثانية انتشار الشيوعية فى أوروبا الشرقية وفى الصين وفى أجزاء أخرى من شرق وجنوب شرق آسيا مثل كوريا وفيتنام مما أدى إلى وجود كتلتين كبيرتين هما الكتلة الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى ، وقد دخلت الكتلتان فى صراع سياسى واقتصادى وثقافى مما أدى إلى إشعال حرب باردة بينهما عرقلت السير الطبيعى للعلاقات الدولية والتسابق على التوسع والاحتفاظ بمناطق النفوذ وقيام العديد من المشاكل الدولية وعرقلة نشاط أجهزة الأمم المتحدة ، وحتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وتفككه مازالت القوة الروسية تواجه الكتلة الرأسمالية " الناتو " ومثال ذلك احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم ، وتهدد أوكرانيا بالاحتلال إذا انضمت إلى حلف الأطنطى الذى يهدد روسيا ، وغير ذلك تقوم روسيا بمساعدة إيران خاصة فى مشروع النووى ، وتقوم روسيا بشبه احتلال فى سوريا وغير ذلك هناك الكثير من الأمثلة .

إن الدول التي لا تنحاز لأى من النظامين تطالب باحترام رأيها وسيادتها وأن يكون لها دور فى إقامة نظام عالمى يحقق السلام والرخاء ، ولقد أحست هذه الدول بمسئوليتها حينما تبينت مدى استعداد كل معسكر سياسياً وعسكرياً حيث تكتلت الدول الرأسمالية فى مجموعة من الأحلاف العسكرية على رأسها حلف الأطنطى والحلف المركزى وحلف جنوب شرقى آسيا كما تكتلت الدول الشيوعية فى نطاق حلف وارسو مما أدى إلى وضع العالم على حافة الحرب العالمية والآن يوجد توتر شديد بين روسيا وحلف الأطنطى وعلى رأسه الولايات المتحدة بشأن أوكرانيا كما سبقت الإشارة

الجدير بالذكر أن السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى ساعدت على تأييد مجموعة من الاتجاهات الدولية منها :

- ١ - التمسك بالسيادة الوطنية حتى لاتخضع الدول الشيوعية لأغلبية رأسمالية معادية .
 - ٢ - التمسك بضرورة تصفية الاستعمار لأن ذلك من شأنه إضعاف مركز الدول الرأسمالية .
 - ٣ - التمسك بمبدأ التعايش السلمى بين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية
 - ٤ - التمسك بفكرة نزع السلاح وتحريم الأسلحة النووية .
 - ٥ - التمسك بحق الاعتراض على قرارات مجلس الأمن .
- رابعاً : الطاقة الذرية والعلاقات الدولية :

كانت الولايات المتحدة الأمريكية أسبق الدول إلى استخدام الطاقة الذرية حينما قامت بإلقاء قنبلة ذرية على مدينة هيروشيما اليابانية فى ٦ أغسطس ١٩٤٥ ثم ألقت قنبلة أخرى بعد أيام قليلة على مدينة نجازاكي . إن التنافس الذرى بين الدول قد يؤدى إلى دمار البشرية فى حالة الحرب ، كما أنه يعوق التطور السلمى للعالم فى طريق الرخاء / مما جعل الآراء تتجه بعد ذلك إلى مجرد المطالبة بإيجاد نظام دولى للرقابة على الطاقة الذرية بهدف تحريم استخدام الذرة للأغراض الحربية والتأكد من استخدامها فى الأغراض السلمية فقط .

على أن الاتحاد السوفيتى سرعان ما تمكن من اكتشاف القنبلة الذرية فى عام ١٩٤٩ ثم دخل فى سباق وتنافس مع الولايات المتحدة ، ولم يقتصر التسلح الذرى على هاتين الدولتين فقد تمكنت كل من إنجلترا وفرنسا والصين من اكتشاف ذلك السلاح ، ثم لحقت بهم الهند ثم باكستان ثم

إسرائيل ، وهناك محاولتان في الأفق يعمل العالم الذرى على إخفاقهما هما كوريا الشمالية وإيران .

الجدير بالذكر أنه توجد قرارات صادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة لمنع انتشار الأسلحة الذرية عن طريق تحريم قيام الدول الذرية بإعطاء الدول غير الذرية أسلحة ذرية أو مساعدات تؤدي إلى صناعة مثل هذه الأسلحة ورغم ذلك روسيا قدمت لإيران وكوريا المساعدات التي تمكنهم من صناعة هذه الأسلحة ، كما صدرت قرارات أخرى تتصل بجعل أفريقيا منطقة منزوعة السلاح الذرى ، وقد أيدت منظمة الوحدة الأفريقية بقرار من مؤتمر القمة الصادر في ١٩٦٤ جعل أفريقيا منطقة منزوعة السلاح النووى .

وقد أثبتت الأبحاث العلمية إمكانية استخدام الطاقة الذرية لمصلحة الإنسانية وبصفة خاصة في مجالات توليد الكهرباء ، والحصول على الطاقة اللازمة لتحويل مياه البحر إلى مياه عذبة ولتسيير السفن ومركبات الفضاء وشق الترع والقنوات وإزالة الجبال ، وفي الأغراض الزراعية والصناعية والطبية والعلمية المختلفة وفي القيام بأبحاث المياه الجوفية ، وخلاف ذلك فإن الأسلحة النووية يمكن أن تفسد العلاقات الدولية بل وتدمرها .

وكالة الطاقة الذرية وإيران :

أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقرير ينصدر في ١ و ٨ يوليو ٢٠١٩ علناً في أيلول أن خطط الحد الأقصى لمخزون اليورانيوم المنخفضاً تخصيباً المسموح به، وأنها بدأت تخصيب اليورانيوم بنسبة تتجاوز الحد الأقصى المسموح به.

وأعلنت أير أنها تترغب في البقاء في خطة العمل الشاملة المشتركة، لذا يجب عليها العدول عن ممارسة هذه الأنشطة والتقديم بخطة العمل هذا العام دون تأخير.

٢٠١٨ - ٢٠١٩ الاتفاق النووي الإيراني يظل قائماً رغم انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منه

أدان انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني في ٨ مايو ٢٠١٨ إبعاداً لفرص الجزاء الأمريكية على إيران، وقد قررت الولايات المتحدة لاحقاً تشديد تدابير الجزاءات.

ويظل الاتفاق قائماً علنا رغم انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منه، وكانت فرنسا قد أعربت عن أسفها العميق إزاء هذا الانسحاب.

ويشار كفيلاً لاتفاق كل من إيران ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي + ٢، أي فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وروسيا والصين.

وتعقد فرنسا وشركاؤها العزم على العمل من أجل المحافظة على المكاسب الاقتصادية لإيران بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، لا سيما عبر الحفاظ على التقنيات المالية الفعالة مع إبقاء النوايا السعي بالضمانات الأصلية لتصدير النفط والغاز من إيران في إطار احترام القانون الدولي.

ما الذي ينص عليه الاتفاق؟

الحد من القدرات النووية الإيرانية

يتناول اتفاق فيينا على حد سواء مسائل الوصول إلى المواد النووية وإضفاء الطابع العسكري عليها وتوجيه جهاز نووي. وينص على فرض قيود مختلفة المدة.

فعل سبباً للمثال، ستظل القيود على أجهزة الطرد المركزي من طراز IR-1

كلاهما يتجاوز عددها ٥٠٦٠ جهازاً مفروضة لمدة ١٠ سنوات.

وستوظف زيادة قدرات إيران لتخصيب اليورانيوم.

وتدوم لمدة ١٥ سنة القيود المفروضة على مستويات أنشطة التخصيب موقعها، ومخزونات اليورانيوم المخصبة، وإعادة التجهيز، وحظر أنشطة معينة تتعلق بإضفاء طابع عسكري على السلاح النووي.

وسيقوم مجلس الأمن بالمسألة قيد النظر لمدة عشر سنوات.

وستظل آلية فرض الجزاءات مجدداً بصفة تلقائية سارية لمدة ١٥ سنة.

وقد أتاح خطة العمل الشاملة المشتركة الحد من مخاطر انتشار الأسلحة النووية المر تبطة بإيران أعلنه ويعتد به:

تعد الالتزامات الملزمة على تعاقير إجبارية وانتهائها أيدياً بالفرص الجزئية مجدداً. ويسري مبدأ فرض الجزاءات مجدداً على الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن الجزاءات التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي. وإذا اعتبر تدولة من مجموعة الدول الأوروبية الثلاث

+ ٢

(أير وسياو الصين وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا متكانت عضواً في مجلس الأمن المتعددة) بعلاً أمماً المتحدة)

أنباير انلمتفبالنز اماتها وانها المتقدم تفسيراً موثقاً به، فإن هيجوز لتلك الدولة أن تطالب مجلس الأمن بالتصويت علماً وعقراً يعيد تأكيد فعال جزاءات التيفرضتها الأمالمتحدة،

وعللصعيد الاتحاد الأوروبي، التزمتمالدولالأعضاء الثمانية والعشرون بعادة اتخاذ جميعالتدابير المرفوعة إذا المتفاير انبالنز اماتها إذا أو صبذلكلمنا ممثلة السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية والدول الأوروبية الثلاث المشاركة في لاتفاق، أيفرنساو المملكة المتحدة وألمانيا.

الفصل الثانى

العلاقات الأمريكية السوفيتية

- العلاقات الأمريكية السوفيتية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية :
- مقدمة عن فترة الحرب العالمية الثانية :
- الحرب الباردة :
- سباق التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى :
- مسألة القواعد الكوبية :
- نتائج سباق التسلح النووى :
- موضوع نزع السلاح :
- نهاية الحرب الباردة :

العلاقات الأمريكية السوفيتية في أعقاب الحرب العالمية الثانية : مقدمة عن فترة الحرب العالمية الثانية :

انضم الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في أثناء الحرب العالمية الثانية إلى الائتلاف المعادي لهتلر ، وفور الغزو الألماني للاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١ أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا عن دعمهما للاتحاد السوفيتي وأخذتا تقدمان المساعدات الاقتصادية إليه ، كما قدمت الولايات المتحدة الذخيرة والمعدات العسكرية ومواد غذائية وخامات استراتيجية ومنها مشتقات البترول إلى حليفها ، وكانت قوافل السفن الأمريكية والبريطانية تتعرض إلى أخطار كبيرة لأن البوارج والغواصات الألمانية كانت تتابعها في البحار والمحيطات ووصلت إلى الاتحاد السوفيتي نحو ٦٨٢ سفينة بينما أغرق الألمان ٨٥ سفينة ، وعادت ٣١ سفينة إلى ميناء المنشأ دون تحقيق هدفها .

وفى الواقع فإن حلفاء الاتحاد السوفيتي قاموا بتأجيل العمليات القتالية في أوروبا والاقصاء جملتها
مكثف البداية في عام ١٩٤٣ ومن ثم في عام ١٩٤٤ .
وتما لا اتفاقاً نهائياً على افتتاح الجبهة الثانية في مايو / أيار عام ١٩٤٤
في مؤتمر طهران الذي عقد في عام ١٩٤٣
وشارك فيه زعماء الاتحاد السوفيتي وبريطانيا والولايات المتحدة .
حقاً أن الجبهة الثانية افتتحت فقط في ٦ يونيو / حزيران عام ١٩٤٤
حين جرت انزال القوا تالانجلو -

بريطانية في نورماندي شمال فرنسا والقوات الأمريكية في جنوب فرنسا في ١٥ أغسطس .
واستمرت الاتصالات لتعلمار فعمستو بينا للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في مؤتمر يالتا (٤ - ١١ فبراير عام ١٩٤٥) ومؤتمر بوتسدام (١٧ يوليو - ٢ أغسطس عام ١٩٤٥) ، حيث تأسست النظام العالمي بعد الحرب .

الحرب الباردة :

كان برنارد باروخ مستشار رئيس الولايات المتحدة هو الذي استخدم لأول مرة في ١٦ أبريل ١٩٤٧ مصطلح " الحرب الباردة " الذي كان يعنى المجابهة العالمية والجيو سياسية والاقتصادية والايديولوجية بين الولايات المتحدة وحلفائها من جانب والاتحاد السوفيتي وحلفائه من جانب آخر ، وأن خطاب ونستون تشرشل الذي ألقاه بمدينة فولتن بولاية ميسوري الأمريكية - علماً بأنه لم يكن يشغل منصب رئيس الوزراء البريطاني آنذاك - والذي طرح فيه فكرة تشكيل حلف عسكري للدول الانجلوسكسونية بهدف مكافحة الشيوعية

العالمية يعتبر البداية الشكلية للحرب الباردة ، وبدأت المجابهة فى منتصف الأربعينات من القرن الماضى وانتهت بتفكك الاتحاد السوفيتى فى مطلع التسعينات .

وقد أثبت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى مجالين لنفوذهما بتشكيل الكتلتين السياسيتين العسكريتين ، وهما حلف شمال الأطلنطى أو الناتو الذى تم تشكيله عام ١٩٤٩ ومنظمة معاهدة وارسو خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩٩١ .

أدت الاختلافات الايديولوجية بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بقليل إلى حدوث مواجهة حقيقية حيث تنامى الوزن السياسى للسوفييت وظهر عدد كبير من الدول السائرة فى النهج الاشتراكى فى أوربا الشرقية وفى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مما أدى إلى تنامى المخاوف لدى الولايات المتحدة وبريطانيا وبدأت تظهر فى الولايات المتحدة هستيريا معاداة الشيوعية أى ما يسمى " صيد الأشباح " لكن لم تحدث عمليات عسكرية بين بينهما ، فيما أصبحت النزاعات المسلحة التى اندلعت فى العالم أجمع ميداناً للمواجهة بين الدولتين ، وفى أثناء الحرب فى شبه جزيرة كوريا فى أعوام ١٩٥٠ - ١٩٥٣ قدم الاتحاد السوفيتى المساعدة العسكرية لكوريا الشمالية بينما قدمت الولايات المتحدة المساعدة لكوريا الجنوبية ، ووجدت الولايات المتحدة نفسها بدعماً لحكومة جنوب فيتنام منجرة إلى الحرب الأهلية فى هذه البلاد الآسيوية ، وكان الاتحاد السوفيتى يقدم المساعدات العسكرية لفيتنام الشمالية ، وأصبحت الحروب العربية الإسرائيلية أيضاً مجالاً للصراع بين الأسلحة السوفيتية والأمريكية الصنع ليس هذا فحسب ، فهذه الدول المنتجة للسلاح كانت ترغب فى اللاحرب واللاسلم لتقيق أكبر قدر من الربح على حساب هذه الدول المتحاربة .

سباق التسليح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى

مع تقدم حرب فيتنام زاد إنتاج الصواريخ عابرة القارات حيث زاد كيندى ومكنمارا القوة العسكرية الأمريكية خمس مرات ، فقد ورثوا من أيزنهاور ٢٠٠ صاروخ عابراً للقارات بلغت عام ١٩٦٧ / ١٠٠٠ صاروخ ، وكانت البداية فى تفكير كيندى فى هذا المجال مع إطلاق الاتحاد السوفيتى للقمر الصناعى والشروع فى إنتاج الصواريخ عابرة القارات هو ما جعل كيندى يحذر عام ١٩٥٨ من أنه مع بداية الستينات أن (معدل الردع قد يتحرك إلى صالح السوفيت بشكل كبير ، الأمر الذى قد يفتح لهم طريقاً

مختصراً على العالم) ولهذا حث أيزنهاور على اتخاذ خطوات لغلق فجوة الصواريخ .

بدأت الفرصة مواتية لمحاولات جس النبض السوفيتية خاصة وأن نجاح مثل هذه المحاولات كان من شأنه أن يمكن الروس من تحسين مركزهم في كل من إيران وتركيا ، وكانت أول محاولة جس نبض قام بها السوفيت هي توقيع صفقة الأسلحة مع مصر في عام ١٩٥٥ ، وقد سعت الولايات المتحدة في أعقابها لوقف هذه المحاولات ، واستخدمت في ذلك تكتيكات مستوحاة من توازن القوى الجديد فوضعت ما يسمى بمشروع " أيزنهاور " الذي يتلخص في محاولة تجميع أكبر عدد ممكن من دول الشرق الأوسط ضمن إطار المعسكر الغربي وبعد ذلك تعمل الولايات المتحدة على إيهام الاتحاد السوفيتي بأن هذه الدول تقع في منطقة المصالح الحيوية الأمريكية ومن ثم فإنها محرمة على محاولات جس النبض السوفيتية .

وقد فوض مشروع أيزنهاور - كما وافق عليه الكونجرس في ٩ مارس ١٩٥٧ - الرئيس سلطة تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لدول الشرق الأوسط من أجل التنمية الاقتصادية والمحافظة على استقلالها القومي وخصص لذلك ٢٠٠ مليون دولار ، وأرسل السفير جيمس ريتشارد إلى منطقة الشرق الأوسط لبحث مشروع أيزنهاور ، ولكن فيما عدا لبنان واليونان وتركيا وإيران وليبيا لم تكن هناك موافقة مباشرة من دول الشرق الأوسط على السياسة المتضمنة في هذا المشروع .

وعند وفاة كيندي كانت الولايات المتحدة قد حققت تفوقاً ساحقاً بولاريس وخلفت بذلك عدم توازن خطير في سباق التسلح ، وكرد على هذه السياسة زاد السوفيت من صواريخهم عابرة القارات وكما صور مكنمارا الموقف عام ١٩٦٧ فلم يكن لدى السوفيت النية في الدخول في سباق للتسلح ، وكانوا سيكتفون بقبول الوضع ليس بالدرجة التي تتيح لها أن تشن الضربة الأولى ، على أنه يبدو أن برنامج كيندي ومكنمارا قد أفتع الروس بأن الولايات المتحدة تهدف في الواقع للوصول إلى قدرات تمكنها من الضربة الأولى وهو ما لم يترك للروس خياراً .

أشار كيسنجر إلى أنه مهما كسب السوفيت في الشرق الأوسط فإنه من الممكن تعويض ذلك وزيادة قوة أوربا في المناطق الملترمة ، وإذا تكشفت عدم قدرة حلف شمال الأطلنطي فإن كل المناطق الأخرى ستكون من نصيب السوفيت بسبب التقصير .

وإذا كانت الولايات المتحدة تخشى من عدم الاستعداد للتعرض للدمار هي وحلفاؤها ، لذا كان السبب في إنشاء قوى رادعة مستقلة داخل حلف الأطلنطي ، فقد أصر ديجول على أن فرنسا تحتاج إلى ترسانة نووية خاصة ها إذ أن الولايات المتحدة قد تجرى تسوية منفردة مع السوفيت ، أو قد

تعقد اتفاقاً سرياً يقضى بالألا تدمير الواحدة منهما الأخرى وأن تقصر أعمال العنف على أجزاء أخرى من العالم ، وفي كلتا الحالتين فإن الأسلحة النووية الفرنسية تكون أجدى وسيلة لحماية فرنسا من الوقوع فريسة لحرب نووية .

وليس من شك في أن نوع التوازن الموجود بين القوى النووية للمعسكرين هو عامل من عوامل السلام العالمي .

وتحولاً من الحرب الباردة إلى الحرب الساخنة ، وكان ذلك في ٢٢ أكتوبر ١٩٦٢ وهو التاريخ الذى كشف فيه عن وجود الصواريخ السوفيتية فى كوبا ، وتشير مواصفات هذه الصواريخ الجديدة إلى أنها صواريخ نووية متوسطة المدى قادرة على حمل رؤوس ذرية لمسافة أبعد من ١٠٠٠ ميل قادرة على ضرب واشنطن وقناة بنما ومدينة المكسيك أو أى مدن أخرى فى الجنوب الشرقى للولايات المتحدة وأمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي .

أن هذا التحول السريع لكوبا إلى قاعدة استراتيجية هامة بوجود هذه الأسلحة ذات المدى البعيد وذات الطبيعة الهجومية الواضحة والدمار المفاجئ الشامل إنما يشكل تهديداً حريباً للسلام والأمن لكل الأمريكتين وتحدياً لتقاليد هذه الأمة وهذه القارة ولميثاق الأمم المتحدة والتحذيرات العامة من جانب الولايات المتحدة للسوفيت ، وأن البناء العسكرى فى كوبا يبقى ذا طبيعة دفاعية وأن الاتحاد السوفيتى ليس له حاجة أو رغبة لإقامة صواريخ استراتيجية على أرض أى دولة أخرى .

أما عن مسألة القواعد الكوبية : بدأ فيدل كاسترو بنقل كوبا إلى الشيوعية ، أدار شقيقه راؤول شئون الوزارة نيابة عن قوات الثورة المسلحة ، وشغل صديقه الميجور راميرو ميننديز – رفيقه فى رحلته إلى الاتحاد السوفيتى – منصب رئيس المخابرات العسكرية ، وتولى جيفارا منصبى وزير الصناعة والتخطيط الاقتصادى ، ورأس الميجور أنطونيو جيمينز المعهد القومى للإصلاح الزراعى ، وبدأ إصدار القوانين لحماية الثورة وإنشاء المحاكم العسكرية التى تصدر الأحكام بالجملة ، وظهر كاسترو صفوف العمال من الزعامات اليمينية – حتى ولو كانت تنتمى لحركته المسماه حركة ٢٦ يولييه – وبدأت أحكام الإعدام بثلاثة عمال كهرباء اشتبه فى أنهم يدبرون التخريب .

فكر الروس فى استخدام كاسترو من أجل التغلغل فى ذلك القطاع المحجوز للولايات المتحدة ، ولقد سمحت وسائل الضغط الاقتصادى التى قدرها أيزنهاور ضد التأميمات التى قام بها فى عام ١٩٥٩ كاسترو الذى بدأ فى طريق الاشتراكية ، سمحت للروس بأن يتدخلوا وبصفتهم حماة ، واشترى الروس السكر الذى قاطعت الولايات المتحدة شراؤه ، فأنقذ اقتصاد كوبا ، ومع ذلك فإن كاسترو كان يخشى من تأييدها اللاجئين الكوبيين ، فقد

رصدت الحكومة الأمريكية المال والسلاح اللازمين لمجموعات الفارين من الثورة الكوبية ، ومن أصحاب المصلحة في اختفاء كاسترو ، وتولت القوات الأمريكية تدريبهم على القتال ، حيث هاجمت هذه القوات كوبا عند خليج الخنازير ، عام ١٩٦١ ، التي أعدتها المخابرات المركزية الأمريكية ، وفي توازي مع الدبلوماسية الرسمية ، على أنها تؤكد هذه المخاوف ، وسيقوم بتأثير من وزيره جيفارا بزيادة الروابط أكثر فأكثر من الروس الذي سيزوده بعد ذلك بالأسلحة الثقيلة من قاذفات قنابل وصواريخ .

قرر كيندى أن يكون قاطعاً في حديثة خاصة وأن المصالح العليا المتعلقة بأمن الولايات المتحدة كانت تتأثر من ذلك بطريق مباشر ، وتقر فرض الحصار العسكى على كوبا في نفس الوقت الذي كانت فيه السفن الروسية المحملة بالسلاح تقطع طريقها صوب هافانا (أكتوبر ١٩٦٢) . تغلغت الشيوعية في الحياة اليومية للشعب الكوبى ، وأحكمت الولايات المتحدة حصارها لكوبا ، فازداد ارتماء كاسترو في أحضان الروس ، ولم يعد ما يصل كوبا من الاتحاد السوفيتى البترول والقمح ، بل جاءت الصواريخ ، فقد أكدت المجموعات الهاربة من كوبا للمخابرات الأمريكية أن ٧٥ سفينة سوفيتية نقلت شحنات السلاح ومقاتلات الميج إلى كوبا ومن هذه الأسلحة أسلحة نووية ، ورصدت الطائرات الأمريكية ثمانى قواعد للصواريخ .

وكانت عودة الطرفين إلى الأمم المتحدة تهدف تغطية عملية الانسحاب ، ولكن كيندى كان يطالب باختفاء القواعد من كوبا ، دون أن يقبل المساومة على القواعد التركية التي اقترحتها روسيا والتي تنازلت بعد أن شعرت بالتصميم الأمريكى ، وكان هذا نجاحاً مؤكداً للولايات المتحدة ، دون أن يكون مذلاً لروسيا ، وكان التراجع الروسى مؤكداً ، ولكن الولايات المتحدة تعهدت نظير ذلك بعدم غزو كوبا ، وبعد انسحاب الخبراء السوفيت أخذ كاسترو فى التهديد ، وظل مثل كوبا مع تجربة كاسترو ، واضحاً أمام أمريكا اللاتينية .

ويحدد كيندى أبعاد العمل السوفيتى بالنسبة للولايات المتحدة فيقول : " أن هذا البناء السرى والسريع وغير العادى للصواريخ السوفيتية فى منطقة معروفة تماماً بأن لها علاقة تاريخية بالولايات المتحدة وأمم نصف الكرة الغربى " .

ثم عدد كيندى الإجراءات التى قرر اتخاذها (كإجراءات أولية وحتى لا تخاطر بشكل غير ناجح أو غير ضرورى بحرب نووية عالمية ٠٠٠) :
أولاً : لوقف هذا البناء الهجومى فإن حصاراً حازماً قد بدأ على كل المعدات الهجومية التى تشحن إلى كوبا و سوف تصادر كل البواخر المتجهة إلى كوبا من أى جنسية أو ميناء إذا ما وجدت أنها تحتوى على شحنات من

الأسلحة الهجومية وسوف يمتد هذا الحصار إذا ما تطلب الأمر لأشكال أخرى من الشحنات .

ثانياً : الاستطلاع المستمر والدقيق على كوبا وبنائها العسكري ، فإذا ما استمرت هذه الاستعدادات العسكرية فإن عملاً آخر سيكون له ما يبرره .

ثالثاً : سيكون من سياسة الولايات المتحدة أن تعتبر أن أى صاروخ نووى موجه من كوبا إلى أى أمة فى النصف الغربى كهجوم من الاتحاد السوفيتى على الولايات المتحدة يتطلب الرد الرادع الكامل على الاتحاد السوفيتى .

رابعاً : كاحتياطي عسكري ضرورى فقد دعيت قاعدة جوانتانامو أن تكون على أهبة الاستعداد .

خامساً : دعوة الهيئة الاستشارية لمنظمة الوحدة الأمريكية إلى اجتماع عاجل للنظر فى هذا التهديد لأمن نصف الكرة الغربى - أن ميثاق الأمم المتحدة يقر ترتيبات الأمن الإقليمية وقد وقفت أمم هذه القارة منذ وقت طويل ضد الوجود العسكرى للقوى الخارجية .

سادساً : الدعوة إلى اجتماع طارئ لمجلس الأمن لاتخاذ إجراءات ضد هذه الدوافع السوفيتية فى إثارة الأزمة الكوبية بعد انسحاب الصواريخ السوفيتية من كوبا .

وعند مناقشات كيندى مع معاونيه خلال الأزمة لم يكن يتأمل فحسب فى التصرف الذى ستتخذه الولايات المتحدة وإنما كذلك فى الأسباب التى جعلت السوفيت يقدمون على هذا العمل والذى ابتعدوا به عن سلوكهم العادى ، وفى هذا الشأن ظهر خلال هذه الاجتماعات ، عدد من التفسيرات والمفاهيم المتداخلة :

أولاً : أن خروشوف ربما اعتقد أن الشعب الأمريكى لن يقبل التضحية بحر ب نووية وأنه سيقارن بين صواريخ قواعد كوبا وصواريخ أمريكا المجاورة للاتحاد السوفيتى ، وعلى هذا فسوف تبدو أمريكا ضعيفة أمام العالم ، مما سيشكك حلفائها فى اعتمادهم عليها ويدفعهم إلى الاتفاق مع السوفيت .

ثانياً : إذا ما هاجمت الولايات المتحدة كوبا الضعيفة فسوف يقسم ذلك معسكرها فى الأمم المتحدة وأمريكا اللاتينية وفى هذا الوقت يحول خروتشوف قواده إلى برلين .

ثالثاً : الدفاع عن كوبا .

رابعاً : استخدام هذا الإجراء كورقة للمساومة عليها فى تسوية الوضع فى برلين أو الانسحاب الأمريكى من قواعد وراء البحار .

خامساً : أن محاولة تعويض فجوة الصواريخ العابرة للقارات وإقامة قواعد للصواريخ هو عمل مكلف جداً أما تزويد كوبا بالصواريخ فإنه يمثل وسيلة سريعة وغير مكلفة لتعويض هذه الفجوة .

أن الأزمة في أساسها كانت أزمة استراتيجية سببها المحاولة السوفيتية لتغيير التفوق الأمريكي في الصواريخ الذرية ونظم الاتصال ، فقد كان الدفاع الأمريكي لبناء نظم إيصال للصواريخ عابرة القارات وغواصات قد أساء إلى الوضع الاستراتيجي السوفيتي ، وقد أعيد توجيه الموارد السوفيتية وصحب هذا في سبتمبر ١٩٦١ تجديد التجارب الذرية السوفيتية والذي شعر بضرورتها من أجل إنتاج رؤوس ذرية أخف ، وقد اعتبر خروشوف أن إقامة الصواريخ السوفيتية في كوبا يحقق الهدف السوفيتي القصير الأجل ، فعندما يتم تشغيلها بالكامل فإنه سيصبح في إمكانها أن تدمر وتخفف من القدرة الأمريكية .

أما عن الحسابات السوفيتية قبل الأزمة فإنه تقدير ما كان يدور حول التصورات الآتية :

١- أن فهم الاتحاد السوفيتي أو سوء فهمه لسياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا كان عاملاً رئيسياً في قرار إقامة الصواريخ .

٢- أن قبول الولايات المتحدة لتزايد الارتباط السوفيتي العسكري بكوبا بعد خليج الخنازير ربما قوى من الاعتقاد لدى القادة السوفيت أن الولايات المتحدة لن تتجه إلى التدخل العسكري إلا كاستجابة لاستخدام قواعد كوبا ضد إحدى دول نصف الكرة الغربي .

٣- ربما استنتج السوفيت كذلك على أساس خبرتهم الماضية في فهم عملية اتخاذ القرار الأمريكي وأن قدرة الحكومة الأمريكية على تقييم الموقف ووضع وتنفيذ خطة للتعامل معه عليها قيود كثيرة .

أما الحسابات السوفيتية خلال الأزمة وسحب الصواريخ فثمة عدد من التقديرات تدور حول ما يلي :

١- هناك التفسير السوفيتي لقرار سحب الصواريخ وأنه تم بعد أن حقق الروس نجاحاً مرموقاً بضمان وجود كوبا الاشتراكية وبدون أية حاجة لإطلاق طلقة واحدة .

٢- أن القادة الروس يأملون في مواجهة الولايات المتحدة بالأمر الواقع في كوبا (مثل إقامة حائط برلين) .

٣- أن الولايات المتحدة بقدر ما حولت إلى الاتحاد السوفيتي العبء المباشر للقرار فيما يتعلق بالخطوة التالية وإطلاق العنف ، وهكذا ترك قرار الولايات المتحدة للاتحاد السوفيتي أمام ثلاثة اختيارات :

- أ - الرضوخ للخطر بالسماح لسفنهم أن تخضع للتفتيش .
- ب - تفادي مواجهة بجعل سفنهم تتفادى منطقة الحصار .
- ج - إثارة استعمال العنف بخرق الحصار .

٤- القرار الأمريكي بمواجهة الاتحاد السوفيتي مباشرة وتجاهل كاسترو .

٥- وأخيراً هناك عنصر السرعة والحسم والتصميم الواضح الذي عالجت به الولايات المتحدة الأزمة .

الجدير بالذكر أن الاتحاد السوفيتي قد أنفق على البناء العسكري خلال عقد السبعينيات ما يربو على ما أنفقته الولايات المتحدة بمقدار ٢٤٠ بليون دولار ، ويرى البعض أن هذا القدر مبالغ فيه ، لأن الاتحاد السوفيتي أنفق على بنائه العسكري ما يعادل ١٦٥ بليون دولار في العام ، وهي مبالغ ضخمة ، فعلى سبيل المثال ، كان السلاح النووي الرئيسي للسوفيت في عام ١٩٦٥ هو الصاروخ أس أس ١٩ الذي يحمل ستة رؤوس نووية ، يوجه كل منها منفرداً إلى هدفه ، وقد راقب خبراء البحرية الأمريكية ، بقلق ، خبر تطوير غواصات وسفن سوفيتية جديدة ، كما أضافوا إلى أسطولهم ثلاث قطع جديدة ، أهمها الغواصة العملاقة حاملة الصواريخ الاستراتيجية التي يطلق عليها المحللون الغربيون اسم " تايغون " والتي تزن ٣٠ ألف طن ، وتعد أكبر حجماً من الغواصة الأمريكية " ترايدنت " التي يجري صنعها ، بالإضافة إلى غواصتين أخريين هما " ألفا " التي بدأ تشغيلها بالفعل ، والغواصة " أوسكار " التي تبلغ حمولتها عشرة آلاف طن ، ويتوقع أن تحمل صاروخاً جديداً يمكنها من ضرب أهداف على بعد ٢٥٠ أو ٣٠٠ ميل وهي تحت الماء ، وأيضاً تم تطوير أربع سفن جديدة تعمل على سطح الماء ، أهمها الطراد " كيروف " المصمم لكي يحمل صواريخ كروز .

ليس هذا فحسب فقد زاد الإنفاق على السلاح (أكثر من ٥٠٠ بليون دولار هذا العام " ١٩٨٠ ") ، وازدهرت تجارة السلاح ، وتطوير الأسلحة التقليدية والنووية في الوقت الذي تجرى فيه الأبحاث للاستثمار في جملة أسلحة للدمار الشامل ، والحقيقة أن الاتجاه لكسر التوازن الاستراتيجي بين حلف الأطلنطي وحلف وارسو بحيث يحرز الأول تفوقاً على الثاني (وقد اتخذ الأطلنطي قراراً في مايو ١٩٧٨ بزيادة الميزانيات العسكرية بنسبة ٣ % ، مع الاتجاه لوضع ٥٧٢ صاروخاً نووياً من أنواع جديدة في أوروبا الغربية ألقى بظلاله بالنسبة لتحقيق الآمال التي علقها الشعوب الأوروبية وشعوب العالم على العملية التي بدأها مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الأول .

وكانت المساعدات السوفيتية لكوبا كثيرة ومتعددة سواء عسكرية أو تجارية ، ففي عام ١٩٧١ كانت هذه المساعدات ٥٧٠ مليون دولار ، قفزت عام ١٩٧٥ إلى ١٠٦٤ مليون دولار ، أصبحت عام ١٩٧٩ نحو ٣١٧٨ مليون دولار ، بلغت عام ١٩٨٣ نحو ٤٢٠٠ مليون دولار ، وهذه المساعدات تساوي ٣٠ % من الناتج القومي الإجمالي لكوبا .

نتائج سباق التسلح النووي :

جعل هذا السباق تفوق الاتحاد السوفيتي على الولايات المتحدة في مجال الصواريخ عابرة القارات والمتوسطة المدى ، وكان أول عابر للقارات أطلقه الروس في أكتوبر ١٩٥٧ .

ومع ذلك ففي أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ كانت الولايات المتحدة تتفوق على السوفيت استراتيجياً بنسبة ١٥ : ١ وكان هذا من الأسباب التي دفعت الروس إلى الانطلاق دون حدود في بناء قوته النووية والحق بالولايات المتحدة .

وفي بداية الستينيات كان الاتجاه الاستراتيجي في إنتاج الأسلحة الاستراتيجية في الولايات المتحدة يقوم على توفير قوة ردع كافية تمنع العدو من توجيه ضربته الأولى ، أي بناء قوة ذرية ضخمة تمكن الولايات المتحدة من تلقي الضربة الأولى ، وتوجيه ضربة مضادة تكفي لتدمير كل الإمكانيات والقدرات العسكرية والهيكل الاجتماعية لكل من الاتحاد السوفيتي والصين .

وقد عرفت هذه الاستراتيجية باسم استراتيجية التدمير المؤكد وكان الهدف من هذه الاستراتيجية أن تشكل رادعاً حاسماً لأي هجوم يقع على الولايات المتحدة وحلفائها ، ولذلك توسعت حكومة جون كيندي في برنامج الغواصات الذرية التي تحمل صواريخ بولاريس المتوسطة المدى والمزودة بقذائف نووية يمكن إطلاقها من مكان قريب من شاطئ العدو ، ثم أخذت في بناء صواريخ عابرة القارات ذات رؤوس نووية متعددة يمكن توجيهها إلى أهداف مختلفة من صاروخ واحد .

وفي عام ١٩٦٣ كانت معاهدة " ناسو " والتي كانت وليدة العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وبريطانيا ، وكان السبب الرئيسي في ظهورها هو فشل وجود رادع بريطاني مستقل وإلغاء مشروع صواريخ SKY BOLT وتعد صيغة المعاهدة غامضة وهي تعكس محاولة للتوفيق بين رغبة الولايات المتحدة في عمل برنامج متداخل للقوى النووية للحلف ورغبة بريطانيا في الاحتفاظ بقدر من الاستقلال في المجال الاستراتيجي .

وقد وافقت الولايات المتحدة طبقاً لهذه المعاهدة على إمداد بريطانيا بصواريخ بولاريس على أن تقوم بريطانيا ببناء غواصات وإعداد رؤوس لهذه الصواريخ ثم تخصيص هذه الغواصات بصواريخها لقوة متعددة الأطراف تعهدت الدولتان بإنشائها .

والواقع أن العلاقة الأمريكية البريطانية كانت تمثل تحدياً لرأي ديغول الخاص بأن الدفاع عن أوروبا يلزمه قوتها الذاتية ، ، أو أنها استهدفت تأكيد دور لبريطانيا في أوروبا المتحدة ، ويلاحظ أن معاهدة ناسو كان لها تأثيرها على قرار ديغول الخاص بدخول بريطانيا السوق الأوروبية المشتركة ، والنتيجة النهائية أن معاهدة ناسو أنشأت خطة نووية للناتو لم يشترك فيها أعضاء السوق الأوروبية .

وكانت عوامل الأمن القومي تدفع الولايات المتحدة إلى الانتقال من استراتيجية التدمير المؤكد إلى استراتيجية الحد من الدمار والفرق بينهما

أن الأولى تهدف إلى توسيع نطاق التدمير في أرض العدو ، أما الثانية تهدف إلى تضيق نطاق الدمار الذى يلحقه العدو بالولايات المتحدة أو حلفائها عند البدء بالهجوم ، ونتج عن ذلك التوصل إلى صنع صواريخ دفاعية لتدمير الصواريخ العابرة للقارات على ارتفاعات شاهقة ، وقد ظهر ذلك فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

وقد ترددت الولايات المتحدة فى تنفيذ هذا البرنامج ، ولكن تفجيرات الصين النووية فى أكتوبر ١٩٦٤ و ١٩٦٧ دفع الولايات المتحدة إلى البدء فى تنفيذ المشروع الذى رصد له فى ميزانية ٧٠ / ١٩٧١ مبلغ ١٥٠٠ مليون دولار وردت روسيا على ذلك تنفيذ نظام وقائى للدفاع ضد خطر الصواريخ الهجومية .

وهكذا وصل السباق النووى بين الدولتين العظميين إلى مرحلة خطيرة أصبحت تهدد باستنزافهما من الناحية الاقتصادية ، فإن مجموع ما انفق على السلاح فى العالم خلال السنوات الثمانى السابقة لعام ١٩٧٢ بلغ (تريليون دولار " أى واحد وإلى يمينه ١٢ صفر ") وكان فى ازدياد مستمر .

ليس هذا فحسب ، فقد وقعت حوادث متوترة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، ففى سبتمبر ١٩٨٣ أسقطت طائرة روسية طائرة للخطوط الجوية الكورية بالقرب من سخالين ، وتوتر الموقف ، وفى أكتوبر أسقطت الولايات المتحدة حكومة جرانادا الاشتراكية التى تقع فى البحر الكاريبى باستخدام الغزو العسكرى ، وحاول كاسترو التصدى لهذا الغزو ولكنه فشل ، وتوقفت المفاوضات بين الروس والأمريكان ، وأصبح الهدف الحقيقى لسباق التسلح من جهة الولايات المتحدة هو تدمير اقتصاد الاتحاد السوفيتى الذى لا يملك غير السير على طريق المنافسة .

ومن هنا نشأت بين العملاقين الكبيرين ضرورة إيقاف هذا السباق المحموم على السلاح ، وتسوية الخلافات بينهما بالأسلوب السلمى ، خاصة بعد وقوع حادث محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية فى ٢٨ أبريل ١٩٨٦ ، والمحطة خططت لتشمل ستة مفاعلات ، وبدأ التشغيل منذ عام ١٩٧٧ ، وفى عام ١٩٨٣ بدأ تشغيل المفاعل الرابع ، وكان المفاعل الخامس والسادس تحت الإنشاء ، وسرعان ما سخن الماء وتبخر وانفجر ، وكسر سقف مبنى المفاعل الرابع واشتعلت النار فى أكثر من ٣٠ مكاناً ، بل وسببت مشاكل كبيرة ، حيث نقل الهواء الأشعة النووية إلى الدو المجاورة مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا والنمسا ثم اتسعت حتى المجر ورومانيا ، ثم إلى شبه الجزيرة الاسكندنافية بما فيها السويد بعد مروره بأوكرانيا وروسيا البيضاء ، وشرقاً اتجه الإشعاع عبر سيبيريا ووصل فى أول مايو فوق بحيرة بايكال ، ووصل إلى اليابان فى ٣ مايو بعد مروره

بمنشوريا ، ثم عبر المحيط الهادى حتى وصل إلى السواحل الغربية لأمريكا الشمالية فى ١٠ مايو .

نتج عن هذا الحادث أنه فى فبراير ١٩٨٩ وعلى بعد ٥٠ كم من تشيرنوبيل بأوكرانيا أن ولدت ٦٤ بقرة وخنزيراً مشوهة مثل بقرة بلا رأس ولا أرجل ولا عين ، وخنزير بلا حدقتين للعين وخنزير رأسه يشبه الضفدع ، وأصيب عدد كبير من الصبية بمرض الغدة الدرقية وسرطان الفم وغير ذلك كثير .

أما عن موضوع نزع السلاح : كان أول قرار أصدرته الجمعية العامة يتعلق بنزع السلاح فى ٢٤ يناير ١٩٤٦ ، ومنذ ذلك الحين ظلت الأمم المتحدة تبحث عن وسائل لوقف سباق التسلح وتخفيض الأسلحة والتخلص منها ، ورغم الاتفاقيات الهامة للحد من التسلح ومراقبته ، فإنه لم يكن من المستطاع وقف سباق التسلح ، وقد بلغ الإنفاق العالمى على الأسلحة والجيوش نحو ٤٥٠ ألف مليون دولار فى العام مما يؤدى إلى استهلاك الثروات المادية والبشرية التى يمكن أن تستخدم بطريقة أخرى فى أغراض التنمية .

وكانت أول هينتين أنشأهما مجلس الأمن للدراسة وتقديم المقترحات هما : لجنة الطاقة الذرية ، ولجنة الأسلحة التقليدية ، وفى عام ١٩٥٢ استبدلت الجمعية العامة بهاتين الهيئتين لجنة واحدة وهى لجنة نزع السلاح أنشأت بعد عامين لجنة فرعية تضم كندا وفرنسا والاتحاد السوفيتى وبريطانيا والولايات المتحدة للقيام بالمفاوضات .

وفى ديسمبر ١٩٦١ رحبت الجمعية العامة بإعلان المبادئ المشتركة الذى وافقت عليه حكومتا الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة كأساس للمفاوضات الرامية لتحقيق نزع السلاح ، كما رحبت بتوصل الدولتين إلى اتفاق ينص على إنشاء جهاز تفاوض جديد هو لجنة الدول الثماني عشر لنزع السلاح بدأت عملها فى ١٩٦٢ .

وقد استعرض نيكسون الاتصالات القائمة بين الشرق والغرب مثل : محادثات الـ SALT بين أمريكا وروسيا ومحادثات الدول الأربع حول الشرق الأوسط وحول برلين والمحادثات بين ألمانيا الاتحادية وكل من الاتحاد السوفيتى وبولندا وتشيكوسلوفاكيا مستقبلاً والاتفاق بين فرنسا والاتحاد السوفيتى ١٩٧٠ حول المسائل الدولية الكبرى والمحادثات بين الأطلنطى ووارسو حول عقد مؤتمر للأمن الأوروبى والخفض المتبادل للقوات فى أوربا^(٤) ، وفى عام ١٩٧٢ عقدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى المعاهدة الأولى لتحديد الأسلحة النووية (SALT- 1) ، وحددت المعاهدة أماكن إقامة الصواريخ المضادة للصواريخ (ABM) بأن تكون ثلاثة فقط من البلدين ، واتفق أيضاً على أهمية زيادة عدد القوات الثابتة

لإطلاق الصواريخ العابرة للقارات (ICBM) وتحديد عدد الغواصات الحاملة للصواريخ النووية ، والصواريخ التي يمكن إطلاقها منها .
وفي أكتوبر ١٩٧٣ أثناء حرب الشرق الأوسط الرابعة ضد إسرائيل حددت الدول العربية المنتجة للبتترول إنتاجه ، ورفعت ثمنه خمسة أضعاف ، وضربت الدول المتقدمة ضربة قاسية ، عندئذ انخفضت سرعة تطور الاقتصاد في الدول المتقدمة ، وواجهت ارتفاع الأسعار والكساد والبطالة ، وازداد خطر وقوع المشاكل الدولية سياسياً واقتصادياً .

وبينما كانت الدول المتقدمة مستغرقة في سباق تطوير الأسلحة النووية تنفق مواردها من الأموال والخامات والدول النامية تقدم الخامات والطاقة إليها ، كان يموت ٥٠ ألف طفل في المتوسط يومياً ويواجه ٨٠٠ مليون شخص شبح المجاعة حتى عام ١٩٨١ .

لذا قررت الأمم المتحدة في عام ١٩٧٤ " نظام الاقتصاد الدولي الجديد " بناء على طلب دول العالم الثالث الذي يدعو إلى استخدام الخامات المعدنية والطاقة لإنقاذ المواطنين في الدول التي تعاني من المجاعة وللسير نحو طريق الاستقرار ، وليس لتسليح الدول الكبرى النووية ، ولقد بدأ العالم ينتبه إلى أن سباق التسليح بما فيه تطوير الأسلحة النووية يتسبب في تدمير رفاهية العالم .

ولما كانت المادة ٢٦ من الميثاق تقضى بأن يكون مجلس الأمن مسنولاً مساعدة لجنة أركان الحرب المشار إليها في المادة ٤٧ ، عن وضع خطط تعرض على أعضاء الأمم المتحدة وضع منهاج تنظيم التسليح ، ونظراً لأن هذه المسألة أو مسألة نزع السلاح أو حظر التجارب النووية تتعلق مباشرة بسيادة الدول العظمى ، فقد تعثرت أعمال اللجنة الفرعية لنزع السلاح وظهرت الثغرات بين مواقف الدول حول مسائل شتى في هذا الصدد .

وفي دورتها عام ١٩٧٦ أعربت الجمعية العامة عن أسفها للإنجازات الضئيلة فيما يتصل بنزع السلاح ، وفي العام نفسه قررت أن تعقد دورة خاصة في عام ١٩٧٨ تخصص بكاملها لنزع السلاح ، وقد عقدت هذه الدورة من ٢٣ مايو إلى أول يولييه ١٩٧٨ وقد وردت إلى المقر الرئيسي أثناء هذه الدورة النداءات التي وقعها ملايين من الناس الذين طالبوا باتخاذ إجراء لوقف سباق التسليح .

وقد وضعت الوثيقة الختامية التي تمت الموافقة عليها الأساس لاستراتيجية دولية لنزع السلاح للسنوات القادمة ، وفي ديسمبر أعلنت الجمعية العامة أعوام الثمانينيات عقداً ثانياً لنزع السلاح ، ومن بين قرارات نزع السلاح الأخرى التي اتخذت في عام ١٩٧٩ - دعت الجمعية إلى عقد مؤتمر في عام ١٩٨١ لبحث الوسائل الخاصة بتنفيذ إعلان ١٩٧١ بشأن اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام ، وقد فوضت الجمعية لمؤتمر ١٩٧٩ الذي عقدته لوضع موانع وقيود على استخدام بعض

الأسلحة التقليدية ذات الآثار البالغة الأذى مثل قنابل النابالم والقنابل الحارقة والألغام والشراك الخداعية .

وفي ألمانيا الغربية عقدت الاجتماعات ضد التسلح النووي في كثير من المدن خلال عام ١٩٨٣ ، وفي أكتوبر ١٩٨٣ عقد الاجتماع الكبير الذي اشترك فيه ١,٥ مليون شخص في بعض المدن مثل بون وهامبورج وبرلين الغربية ، ثم ظهرت حركات ضد التسلح النووي في إيطاليا وهولندا وبلجيكا وسويسرا واليونان وغيرها . وفي اليابان نشرت (مناشدة من هيروشيما ونجازاكي) عام ١٩٨٥ وقع على هذه المناشدة أكثر من ٣٠ مليون شخص ، مطالبين بالتخلص من الأسلحة النووية في العالم ، وكانت مدينة مانتستر قد أعلنت منذ عام ١٩٨٠ أنها مدينة خالية من الأسلحة النووية ببريطانيا ، مما أدى إلى إعلان العديد من العواصم مثل لندن وأمستردام وبروكسل حظر التسلح النووي ومعارضة السياسة النووية للحكومات .

- نهاية الحرب الباردة :

من أهم الأحداث التي وقعت في أوروبا في السنوات الأخيرة ، إعادة توحيد ألمانيا ، ففي ٩ نوفمبر ١٩٨٩ أعلنت ألمانيا الشرقية عن موافقتها على فتح حدودها مع ألمانيا الغربية والسماح لمواطنيها بالسفر إلى ألمانيا الغربية ، وقد بدأ هذا الإنجاز الخطير بهدم سور برلين عام ١٩٨٩ ، وهو سور ضخم أقيم في أغسطس عام ١٩٦١ في قلب مدينة برلين عاصمة ألمانيا الديمقراطية (الشرقية) ليقسمها إلى جزئين في ذروة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، طوله ٤٥ كم وارتفاعه ثلاثة أمتار ، وقد عبر الآلاف من الشرق إلى الغرب ، وفي ١٩ ديسمبر ١٩٨٩ اجتمع كل من المستشار هيلوت كول ، وهانز مودرو رئيس حكومة ألمانيا الشرقية وتم الاتفاق على عقد معاهدة لدخول الألمان الغربيين إلى ألمانيا الشرقية بدون تأشيرة دخول ، وفي ٣ أكتوبر ١٩٩٠ وقعت الدول الأربع الكبرى والألمانيتين على معاهدة إقرار الوحدة الألمانية في موسكو ، وتم الإعلان عن توحيد شطري ألمانيا في دولة واحدة ، وأصبحت برلين عاصمة لألمانيا الموحدة من جديد بعد ٤٥ عاماً من الانقسام ، وأصبحت ألمانيا الموحدة تتكون من ١٦ مقاطعة والولايات الألمانية الخمسة الجديدة (ألمانيا الشرقية سابقاً) التي كانت تخضع للحكم الشيوعي ، وأصبح الإجمالي ٢١ ولاية .

وتباعاً هبت رياح التغيير ، ففي رومانيا ، انهار النظام الشيوعي عام ١٩٨٩ في جمهورية رومانيا الديمقراطية الشعبية الاشتراكية ، وأصبحت تعرف باسم رومانيا مجردة ، وفي ٢٦ ديسمبر ١٩٨٩ تم تنفيذ حكم الإعدام في نيقولاى تشاوشيسكو " ديكتاتور رومانيا السابق وزوجته " ، وانهار النظام الشيوعي في بولندا الشعبية الاشتراكية وأصبحت تعرف باسم

بولندا مجردة ، وتخلت تشيكوسلوفاكيا أيضاً عن الشيوعية إثر انتفاضة ١٧ نوفمبر ١٩٨٩ ، وفي عام ١٩٩٢ انقسمت دولة تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين هما الجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية ، والسعى وراء الانفصال جاء من جانب سلوفاكيا التي أعلنت استقلالها في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢.

أما الاتحاد السوفيتي ، ففي غضون سنة واحدة من مجيئه إلى السلطة كان جورباتشوف يدفع بقوة نحو نهج يختلف عما كان عليه في العقدين السابقين لبداية حكمه منذ عام ١٩٨٥ ، و في المؤتمر السابع والعشرين للحزب في عام ١٩٨٦ أطلق شعارى " بيرسترويكا " أى إعادة البناء أو إعادة الهيكلة ، و " جلاسنوست " أى العلانية ، ودعا إلى انعقاد أول كونفرنس خاص للحزب الحاكم طوال قرابة نصف قرن في يونيو ١٩٨٨ . ومع وعد جورباتشوف " بثورة سلمية " سمح للصحفيين لأول مرة منذ منتصف العشرينيات ، بأن يكشفوا الحياة في الاتحاد السوفيتي كما يعيشها الناس فعلاً ، فظهرت تقارير عن الفساد الواسع الانتشار ، وسيطرة المافيا ، وحجم الفقر والبغاء ، وتدهور الخدمة الصحية ، والتلوث المفرع ، والمشكلات البيئية الهائلة - ومع حلول صيف ١٩٨٨ : عن الامتيازات الضخمة لقمة البيروقراطية .

كان التأييد القاطع لجورباتشوف واسع الانتشار ، وكثير من المنظمات غير الرسمية التي ظهرت أطلقت على نفسها نوادى " من أجل البيرسترويكا " ، وقامت جماعة الاشتراكيين اليساريين الملتفين حول بوريس كاجارليتسكى (الذى سجن في عهد بريجنيف) فى موسكو بعقد كونفرنس عنوانه " المبادرات الاشتراكية من أجل البيرسترويكا .

دعا جورباتشوف إلى عقد مؤتمر للنواب بثلاث المواقع للمرشحين من جانب المنظمات الرسمية (أى التى يسيطر عليها الحزب) كما اشترطت تدبيراً للتصفية فى اجتماعات مندوبى الدوائر الانتخابية للتخلص من المرشحين غير المرغوب فيهم ، وفى الشهور التالية وقع مرسوماً يجيز للشرطة أن تعتقل أولئك الذين يشتركون فى مظاهرات " غير مصرح بها " ، وفى المؤتمر كانت الإجراءات مرتبة بعناية لمنع شكاوى النواب من أن توجه فى قنوات صنع القرار الديمقراطى ، وكان اجتماع اللجنة المركزية للحزب الحاكم قبل المؤتمر قد أصدر قراراً بأن يصوت ٧٠ ٪ من المندوبين الذين كانوا أعضاء فى الحزب لجورباتشوف ليتم انتخابه كرئيس بلا منازع ، وأصر جورباتشوف على أنه وحده يملك حق اختيار نائب الرئيس وتعيين أشخاص لمناصب حكومية رئيسية أخرى .

فى فبراير ١٩٨٨ اكتسحت " بريفان " عاصمة أرمينيا أضخم المظاهرات التى شوهدت فى أى مكان فى الاتحاد السوفيتي منذ ١٩٢٧ ، كانت المظاهرات حول مطالبة سكان إقليم مجاور من أقاليم جمهورية

أذربيجان ، ناجورنو كاراباخ وهو إقليم جبلى فقير يقطنه نحو ١٨٠,٠٠٠ نسمة فقط ، وتدفقت حمولة ٢٩ طائرة من القوات وتم نشرها فى بريفان ، ورغم ذلك استمرت المظاهرات عدة أيام ، وبدأ الأرمن يسلمون أنفسهم ويتحدثون عن طائرات الهليكوبتر الخاصة بالجيش الروسى على أنها " طيور الخطاف الخاصة بالبيريسترويسكا " ، ووقعت النزاعات الطائفية الأولى بين الأرمن والأذربيين فى إقليم كاراباخ ومنطقة أجدام الأذربيجانية المجاورة ، وأصبح هناك أكثر من ١٠٠,٠٠٠ لاجئ من هذه المناطق .

مع نهاية ١٩٨٩ كانت الجبهات الشعبية فى الجمهوريات الثلاث (ليتوانيا و أستونيا ولاتفيا) ملتزمة علناً بالاستقلال التام عن الاتحاد السوفيتى ، وكانت تجبر قيادات الأحزاب الشيوعية المحلية على التحرك فى نفس الاتجاه ، علاوة على ذلك ، كان إقرار شرعية حركات البلطيق حافزاً للشعور فى أماكن أخرى فى الاتحاد السوفيتى ، وسرعان ما توطئت حركات قومية تضارع فى قوتها تلك التى فى دول البلطيق فى جورجيا ومولدافيا وأرمينيا وأذربيجان بحلول منتصف ١٩٨٩ ، مع أن التحريض القومى كان يلقى صدى قوياً فى بيلوروسيا وأوكرانيا الغربية ، وفى نفس الوقت كان الكثير من الحركات القومية الأخرى تنشأ فى صفوف الأوزبك والطاجيك والكازاخيين والأتراك المسكيتيين والأبخازيين وغيرهم .

وفى أواخر ١٩٩١ تم إنزال العلم الأحمر ذى المطرقة والمنجل من أعلى مبنى " الكرملين " بموسكو قلب الإمبراطورية السوفيتية السابقة التى تفككت وانهارت دون إطلاق رصاصة واحدة ، كما ارتفع علم روسيا الاتحادية أمام مبنى الأمم المتحدة فى نيويورك ليحل محل العلم الأحمر ، وانتهت الحرب الباردة التى بدأت بعد الحرب العالمية الثانية واستمرت حوالى نصف قرن ، وهكذا انهار الاتحاد السوفيتى ومعه النظام الشيوعى الذى دام أكثر من سبعين سنة .

لقد أخفق جورباتشوف فى إعادة بناء الاتحاد السوفيتى ، وفى جمهورية روسيا الاتحادية تطورت الأحداث إلى حد أنه فى ٤ أكتوبر ١٩٩٣ قصفت القوات المسلحة الروسية مبنى البرلمان فى موسكو بالدبابات لأن مجموعة من أعضائه عارضت سياسات الرئيس بوريس يلتسين المندفعة نحو الغرب واقتصاد السوق .

الفصل الثالث

الوحدة العربية فى ظلالعلاقات الدولية

مفهوم الوحدة العربية
وسائل تحقيق الوحدة العربية
عرقلة الوحدة العربية
الصعوبات التى تواجه الوحدة العربية

مفهوم الوحدة العربية :

إن المفهوم السريع للوحدة العربية هو اتحاد كل العرب فى جميع النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإن سياسة مصر ساهمت فى تحديد مفهوم الوحدة العربية وتعميقه فى المجالات الفكرية والسياسية والاجتماعية وتقرر هذه السياسة أن حركة الوحدة العربية قد تجاوزت مرحلة مجرد الثورة السياسية ضد الاستعمار ودخلت فى مرحلة الثورة الاجتماعية .

يوجد داخل الأمة العربية صراع اجتماعى بين أنصار التقدم الاقتصادى والاجتماعى وبين الرجعية التى تعارض الثورات الاجتماعية وتسعى بكل الوسائل إلى الاحتفاظ بالأوضاع القديمة التى كفلت لها التسلط والاستغلال على حساب جماهير الشعوب العربية .

ولقد انضم الاستعمار لتأييد الرجعية وتدعيم قدرتها على ضرب الثورات الاجتماعية التى تهدد المصالح الاستعمارية مما جعل من الضرورى على الشعوب العربية أن تضرب الاستعمار والرجعية معاً والمثال على ذلك ثورة ١٩٥٢ ومبادئها الستة التى منها القضاء على الإقطاع وسيطرة رأس المال والاستعمار . وفى ظل هذا الصراع فى داخل العالم العربى بين القوى التقدمية الشعبية فى جانب وبين الاستعمار والرجعية فى جانب آخر أصبح من الواضح أن حركة الوحدة العربية قد تجاوزت المرحلة التى كان يجب أن يلتقى فيها حكام الدول العربية ليكون من لقائهم صورة للتضامن بين الحكومات العربية إلى مرحلة جديدة أصبحت فيها وحدة الهدف ضرورة كبرى .

وهناك ثلاثة أهداف للوحدة العربية حددتها مصر الثورة وهى :

- ١ - الحرية بمعنى التحرر من التسلط الأجنبى وتحقيق الديمقراطية السلمية لكى يحكم الشعب نفسه بنفسه .
 - ٢ - الاشتراكية باعتبارها طريقاً للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ووسيلة لتحقيق الكفاية والعدل .
 - ٣ - الوحدة ومعناها أن يعيش الوطن العربى فى إطار سياسى واحد يجمع بين شعوب الأمة العربية تحت راية واحدة .
- وزيادة على ذلك فإن مصر تؤكد ارتباط حركة الوحدة العربية ارتباطاً وثيقاً بقضية فلسطين وبالواجب الوطنى لتحريرها .
- أما عن وسائل تحقيق الوحدة العربية فيتمثل فى :

١ - تؤمن مصر بأن تحقيق الوحدة العربية عمل يحتاج إلى كل خبرة الأمة العربية وحكمتها وأنه يمكن التغلب على العوامل الانفصالية المعوقة للوحدة من خلافات بين الحكومات ، وصراع اجتماعي ، وعقبات يضعها الاستعمار والصهيونية .

٢ - تقرر مصر أن الوحدة العربية لا يمكن أن تتحقق عن طريق القوة وذلك لأن فرض الوحدة عن طريق القوة عمل غير أخلاقي لا يتفق مع شرف الغاية التي يسعى لتحقيقها .

٣ - ليست الوحدة صورة دستورية واحدة يجب تطبيقها بالضرورة وأن أي وحدة جزئية تمثل إرادة شعبيين أو أكثر من شعب الأمة العربية تعتبر خطوة وحدوية تساعد على تحقيق الوحدة الشاملة وتؤكد مصر أنها حين تسعى لتحقيق الوحدة تستعمل الأساليب التالية :

١ - الدعوة الجماهيرية التي تقوم على التوعية بحركة الوحدة العربية
٢ - التطبيق العملي لكل ما تتضمنه دعوة الوحدة العربية من مفاهيم تقديمية .

٣ - العمل على ملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن اختلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية .

٤ - العمل على نشر أسس التعاون الفكري والثقافي والاجتماعي على أوسع نطاق بين مختلف الهيئات والحركات الشعبية التقدمية في كل بلد عربي .

٥ - العمل على مساندة كل حركة شعبية وطنية في أي بلد عربي .
عرقلة الوحدة العربية :

عملت الدول الاستعمارية بعد الاستقلال على مقاومة حركة الوحدة السياسية العربية ، ومع أن بريطانيا أيدت منذ الحرب العالمية الثانية فكرة إنشاء جامعة عربية فقد كان ذلك على أن تلك المنظمة تقوم على احترام سيادة واستقلال كل دولة عربية ولا تعتبر سلطة سياسية عليا ، كما أن بريطانيا كانت تأمل أن تعمل الجامعة العربية تحت إشرافها ، فلما تبين لها أن هذا الأمر ليس سهلاً تغيرت نظرتها للجامعة وعملت على إفساد نشاطها وعلى عرقلة التعاون بين أعضائها .

ويبذل الاستعمار محاولات مستميتة لمنع التقارب بين الدول العربية المتحررة ، ولقد أثبت إنشاء الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٥٨ مدى عداوة الاستعمار للوحدة العربية ، فقد نزلت القوات البريطانية في

الأردن والقوات الأمريكية في لبنان وذلك لمنع العراق بعد ثورة ١٩٥٨ من الاندماج في الجمهورية العربية المتحدة والمحافظة على الأوضاع المنفصلة للأردن ولبنان ، كما عمل جاهداً في سوريا لعمل انقلاب عسكري رجعي وقد نجح في ذلك فقد تم انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٦١ .

كما اتبع الاستعمار أسلوب تأييد النعرات الجنسية والطائفية في داخل الوطن العربي ، فقد ظهر أثر ذلك جلياً في محاولات فصل جنوب السودان عن شماله ، وتأكيد الطائفية في لبنان ، وتدعيم الحركات الانفصالية الكردية في العراق ، وتأليب رجال القبائل من البربر والبدو على إخوانهم العرب في الجزائر .

وعمل الاستعمار على تأييد الخلافات حول الحدود المصطنعة بين البلاد العربية مثل إثارة الخلاف حول الحدود بين مصر والسودان وبين المغرب والجزائر ، كما هو واضح في فصل مشاكل الحدود .

كما سعى الاستعمار إلى ربط مصالحه بطبقة من الإقطاعيين والرأسماليين المستغلين وإشعارها بخطورة حركات التحرير والوحدة على مستقبلها ، كما عمل الاستعمار على عرقلة عمليات التكامل الاقتصادي للعالم العربي ، وتوجيه اقتصاديات كل دولة عربية نحو الارتباط بأنظمة اقتصادية أجنبية مما يشكل عقبة في سبيل تحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول العربية تمهيداً لتوحيدها اقتصادياً وسياسياً .

الصعوبات التي تواجه الوحدة العربية :

من أهم عناصر المخاطر التي تهدد وحدة الأمة العربية - الفرقة والتنازع التي تعد مدخلا خطيراً لانهايار وحدة الأمة العربية سواء كان هذا التنازع والتفرق في أمور الدين ، أو السياسة أو الملك أو بسبب الفوارق الطبقيّة الصارخة أو بسبب الصراعات القبلية أو العرقية التي تحيي ما كان قائماً في الجاهلية وقد جاء التحذير الإلهي بالحث على التمسك بالوحدة .

ومن المخاطر أيضاً - أن هناك كثير من الدول العربية والإسلامية قد ضاعت بسبب موالاة الأعداء والاستعانة بهم على حرب إخوانهم المسلمين ، إن النزاعات القائمة اليوم بين أبناء الأمة الإسلامية كثيرة جداً ، ومما يؤسف له أن مؤسسات العمل المشترك في العالم الإسلامي ليست أكثر من واجهة تحمل شعارات طنانة لا تعنى شيئاً ، وأمور المسلمين المصيرية يقررها غيرهم .

وفي منتصف القرن العشرين عقب إلغاء الخلافة العثمانية وتقسيم الأقاليم الإسلامية بين المستعمرين نهائياً هبت شعوب العالم الإسلامي للحصول على الاستقلال التام ، وحصلت هذه الدول على استقلالها إلا أنها استمرت في ظل التبعية ، وقنع العالم الإسلامي بالاستقلال مع الضعف ، وتناسوا أمر وحدتهم ، وفي خمسينيات وستينيات القرن نفسه شهدت المنطقة العربية تصاعداً ثورياً ظل يدق على وتر الوحدة ، وفي حرب ١٩٦٧ تحطمت آمال الوحدة العربية على صخور جبال سيناء ، وبقيت الوحدة العربية وحدة بدون وحدويين ، كما شهد العرب وحدة قوية في حرب ١٩٧٣ ، ولكن هذه الوحدة أختلت مع ظهور ما سمي بدول الرفض بسبب معاهدة السلام المصرية مع إسرائيل عام ١٩٧٩ ، حيث تقرر في مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب في بغداد - بعد توقيع السادات معاهدة السلام مع إسرائيل الآتي :-

- ١- سحب سفراء الدول العربية من مصر فوراً .
 - ٢- التوصية بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع مصر .
 - ٣- أن تكون مدينة تونس عاصمة تونس مقراً مؤقتاً لجامعة الدول العربية .
 - ٤- تعليق عضوية مصر بجامعة الدول العربية .
 - ٥- العمل على تعليق عضوية مصر في حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية .
 - ٦- مقاطعة عربية اقتصادية لمصر .
 - ٧- مقاطعة عربية اقتصادية لمواجهة المخطط الصهيوني .
- وبالفعل تم سحب السفراء العرب من مصر ، وبذلك نجح العراق برئاسة صدام حسين في تبنيه توحيد العرب ضد مصر ، ولو كان هذا التبني ضد الكيان الصهيوني والأمريكي وحلفاؤهما لكان أفضل ، ولكنه لم يستطع ، لأنه لا بد من وجود خط أحمر بالنسبة لاتحاد العرب لا يمكن تخطيه .
- وأكثر من ذلك فقد حرّضت الحكومة البريطانية الرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة" على التشكيك في قرارات القمة العربية، فما أن انتهت فعاليات مؤتمر القمة العربي الثالث في ٩ يناير ١٩٦٥ حتى فاجأ بورقيبة العالم العربي بتصريحات صحفية متلاحقة ، منها تصريحه في مارس ١٩٦٥ الذي طالب فيه أن يعيش الفلسطينيون تحت ظل الدولة الإسرائيلية كما يعيش اليهود تحت ظل الدول العربية والإسلامية ومنها تونس بدلاً من

تكوين الجيوش لحربها ، وتوطين من أراد منهم فى الدول المضيفة لهم ، مما أدى إلى هياج شديد لدى الرأى العام العربى ، أما الحكومة المصرية فسحبت سفيرها من تونس ، كما رفضت مقابلة مبعوث بورقيبة الشخصى لعبد الناصر والدول العربية لتوضيح مقترحاته ، وحملت الدول العربية على الاقتداء بها ، فتم مقاطعته مما أدى به إلى العودة لبلاده فى ٢٨ أبريل ١٩٦٥ ، وصدر قرار مجلس الجامعة العربية فى اليوم التالى برفض مقترحات بورقيبة .

وتمثلت الوحدة المبكرة فى العالم العربى فى مجلس التعاون الخليجى الذى تنامى بسرعة وأصبح قدوة مثلى لمجلس التعاون العربى ، فاستبشر الوجدويون خيرا ، فثلاثة كيانات أفضل من ٢٢ كيانا ، وبدأت هذه الوحدات تسير سيرا حثيثا وبدأت المؤتمرات والقمم السياسية العربية أكثر هدوءا وعقلانية ، وساعد ذلك على نمو الاستثمارات العربية داخل الوطن العربى ، ولكن بحلول عام ١٩٩٠ تم اغتيال الوحدة العربية على يد من زعم أنه من زعمائها والمنادين لها ، وذلك باجتياحه الكويت أحد أعضاء مجلس التعاون الخليجى وعضو الجامعة العربية وعضو رابطة العالم الإسلامى وعضو الأمم المتحدة ، ومعنى اغتيال الكويت لكل هذه المنظمات الشرعية ، وأصبح موت التضامن العربى الحلم الإسرائيلى والفرصة الذهبية التى تعد له القوة لكى تصبح دولة إقليمية عظمى وكانت الفرصة الأعظم لإسرائيل مع سقوط دولة العراق تحت الاحتلال الأنجلو - أمريكى ، وضعف العالم العربى ، فقد ظهرت إسرائيل كجلاد للعرب .

ناهيك عن دعوة رموز الصهيونية إلى تفتيت الوحدة العربية ، وقد تمثل ذلك فى مطالبة " أبا إيبان " بإعادة تنظيم المنطقة قائلا : " إن إسرائيل لا تريد سلاما لا يحدث تغييرا فى تركيب أقطار المنطقة فحسب ، بل سلاما يحدث تغييرا ثوريا دراميا فى علاقتها ببعضها البعض ، وهذه الإعادة إما أن تكون على شكل النموذج الإسرائيلى فى دول تتمتع بنقاء طائفى وإلا فالخيار هو العودة إلى الحرب الدائمة بين الكيان والمحيط " ، ووفقا لهذه الرؤية دعا " آريل شارون " عندما كان وزيرا للدفاع إلى " أن تستعد إسرائيل لتكون دولة إقليمية عظمى يحدها من الشرق الصين ومن الشمال الاتحاد السوفيتى ومن الغرب الجزائر والمغرب ومن الجنوب كينيا أو أفريقيا الجنوبية " ، إنها أحلام السفهاء من الصهاينة .

وإذا كان اليهود دعوا إلى تفتيت الوحدة العربية فإن الدول الكبرى أيضا سعت إلى ذلك ، فقد جاء في بيان مجموعة قمة الثماني دول معبرا عن إرادة بوش حول الإصلاح في الشرق الأوسط ، وكان من بين القرارات التي أصدرتها المجموعة إعلانها عن بدء تدريب مائة ألف معلم كمرحلة أولى لإعادة صياغة العقول من دول المنطقة في أمريكا يكون هدفهم القضاء على الأمية التعليمية باعتبار أن ذلك يعوق المشاركة السياسية ، وتكون المرحلة الثانية المرتبطة بتدريب مائة ألف آخرين ستكون أكثر تركيزا على المناهج التعليمية لإدخال تعديلات جوهرية عليها وأن هذه البرامج ستتركز على :-

- ١- المنهج التعليمي الجيد في إطار التعاون مع الثقافة الغربية .
 - ٢- تطوير التعليم في اللغات الأجنبية .
 - ٣- المشاركة السياسية الفردية وتقديسها في المناهج التعليمية .
 - ٤- الإسلام كدين يختلف عن الممارسة الفعلية والأهداف المستوحاة من تطوير هذه الممارسات .
 - ٥- المناهج التربوية في تشكيل عقل متحضر بعيدا عن التعصب .
- وقد تداركت القيادة السياسية في مصر والسعودية بما يحاك في المؤتمر قبل انعقاده واعتذرتا عن المشاركة في مثل هذا المؤتمر المشبوه ، وكثيرا ما تعقد المؤتمرات الغربية لتدبير الخطط والمؤامرات الصليبية ضد العرب والمسلمين ، ورغم ذلك فقد نجد أن القيادات العربية الحاكمة كثيرا ما تنزلق وراء هذه الدول الغربية خاصة أمريكا وبريطانيا ، وذلك بسبب ضيق الأفق والضعف ، فساهم العرب في حل كثير من المشكلات الخاصة بهذه الدول الصليبية ، فعندما ارتفع سعر النفط عمل العرب على تخفيض سعره مجاملة لأمريكا ، وذلك بزيادة الإنتاج ، هذا بالنظر إلى وحدة العرب في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ومنع تصدير البترول إلى الدول المؤيدة لإسرائيل مما جعلها تعدل عن هذا التأييد ، ولكن هذه الوحدة أغتيلت كما سبقت الإشارة .

إن مثل هذه المشاريع وغيرها مثل التحدث عن تغيير منطقة الشرق الأوسط - يعني تفرقة العرب والمسلمين - أمريكا والغرب يتحدثون عن وضع المنطقة ، وكذلك إسرائيل تحارب أي تطور وتتدخل في شئون دول المنطقة ، وإيران ترد بنفس المنطق حيث ترى أن يكون لها حصة في

الغنيمة ، وهى الآن لها تواجد قوى فى العراق ومنطقة الخليج العربى ،
والعرب لا يبالون ، بل يبدو أن كل حاكم دولة يقول يا الله نفسى .
ليس هذا فحسب ، فالجامعة العربية التى تعتبر رمز الوحدة العربية
والتي أنشئت قبل الأمم المتحدة وقبل الاتحاد الأوروبى وقبل كثير من
المنظمات الإقليمية الأخرى ، نجد أنها تراجعت عن دورها الذى أنشئت من
أجله " توحيد العرب " بخلاف المنظمات الأخرى التى تسعى دائما لتحقيق
الدور الذى أنشئت من أجله ، وأصبح دور الجامعة مهمشا لا يعدو
الاحتجاج والشجب بالنسبة للأحداث التى تقع ضد الدول الأعضاء فيها أو
السعى لتحقيق أهدافها بعد فوات الأوان ، وقد وضح ذلك جليا فى أحداث
لبنان الخاص بالنسبة لاختيار رئيسا لها والتوفيق بين الأحزاب اللبنانية
المتضادة ، كما لا يوجد لها أى دور فى العراق أو المعابر الفلسطينية ،
فالجامعة والحكام العرب لم ينجحوا فى حل القضايا العربية ، ولكن حينما
يتدخل غير العرب يمكن التوصل إلى الحل ، مثل عودة أسرى لبنان عن
طريق الوساطة الألمانية ، وكذلك الوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل
بشأن الجولان .

تفرق العرب فضعفوا وهانوا على أنفسهم وأصبحوا لعبة فى أيدى
الصهاينة والصليبية العالمية ، رغم أنه يجب أن يكونوا سادة العالم ،
ولديهم التاريخ فهم سادة العالم من قبل ، ولديهم الموقع الاستراتيجى فى
قلب العالم ، ولديهم المال الناتج من الثروات الطبيعية والصناعية المختلفة
، ولديهم البشر ٠٠٠ ، والواقع أن القيادات لها دور كبير فى أن يكون
البشر العرب هكذا نتيجة الأحكام الصارمة والحكم المخيف من خلال
الاستخبارات فى كل دولة عربية ، وما ينطبق على العرب وجامعتهم ينطبق
على المسلمين فى كافة أنحاء العالم ومنظمتهم " منظمة المؤتمر الإسلامى
الجدير بالذكر أن هذا السلوك المهين أساء إلى المجتمعات العربية ،
وسوف يتعرض العرب دولة تلو الأخرى للخطر الأوروبى الأمريكى
الصهيونى طالما لا يوجد اتحاد ، ولناخذ مثلا على ذلك العراق وما حدث
لصدام حسين الذى ضحوا به فى عيد الأضحى ، وأيضا ما تعرض له
البشير " رئيس السودان " ، إن قرار توقيفه قرار سياسى تقف وراءه
دول ممثلة فى أمريكا وبعض الدول الأوربية واللوى الصهيونى ، وهذه
الدول تسعى إلى السيطرة على الاقتصاد السودانى الممثل فى النفط ،
والواقع أن الحكام العرب يبدو أنهم على منوال واحد لا يستوعبون الدرس

من صدام إلى البشير إلى غيرهما ، ومع ذلك فالشعوب مع حكامها لأنهم عرب مسلمون يدافعون عن قوميتهم ودينهم الإسلام باستثناء بعض الناقمين المطرودين الذين استغلّتهم أمريكا لضرب دولهم سواء في أفغانستان أو العراق ، والسؤال ، هل زعماء الغرب الصليبي والصهيوني خارج المسائلة فيما اقترفوه من مذابح بشرية في فلسطين وأفغانستان والعراق والشيشان والصومال والبوسنة والهرسك وكوسوفا ؟ والمشكلات معظمها يأتي من الحكام قبل المحكومين ، ففي السودان حيث إهمال كثير من المناطق كنوع من التمييز مثل إقليم دارفور رغم أنهم مسلمون سودانيون حتى وإن كانوا أفارقة عرب ، كما أنهم مواطنون سودانيون ، والمشكلة في كثير من الدول العربية مما يؤدي إلى لجوء هؤلاء المهمشين إلى مساعدات خارجية تستغلها الدول الاستعمارية كفرص للتدخل في شئون الدول ، ولضعف الدول العربية وعدم الاتحاد فيما بينها يصبح التدخل سافرا يصل لحد الهيمنة الاستعمارية عسكريا أو اقتصاديا أو ثقافيا ، وبذلك يضع الحكام أنفسهم وشعوبهم تحت مقصلة الأعداء ، وبالرغم من ذلك لا يتعظون لما يحدث لغيرهم ، أمريكا واليهود يتسلطون على الرقاب ، مستخدمين عبيدهم الذين أرسلوهم لحكم أفغانستان " حامد كرازاي " ولحكم العراق من الشيعة المواليين لإيران ، وهذا بسبب ما فعله صدام حسين في أحداث أغسطس ١٩٩٠ التي تركت لدى شعب الكويت والمسئولين فيها اقتناعا بأن الأمن العربي الجماعي بما فيه إتفاقية الدفاع العربي المشترك ليست سوى حبر على ورق ، لذلك اضطرت الكويت إلى الاستنجد - طبعا بجيرانها - ثم أمريكا وأوربا رغم أن قضية أمن الخليج جزء لا يتجزأ من قضية الأمن العربي وأن أي تهديد لأمن الخليج تهديد للأمن العربي ، ومع ذلك فالعرب أنفسهم هم الذين ضيعوا الأمن العربي لأغراض خاصة ، وفي هذا يوضح " هانتيجتون " : " أنه بسبب معارضة حكومات العالم الإسلامي للأسلاميين واجهت تحديات منها الاعتماد على الخارج لمواصلة البقاء في السلطة واتقاء المعارضة الداخلية أو صد عدوان الجيران ، وظهر ذلك في الحملة التي قادتها أمريكا لاستعادة الكويت بعد أن ضمتها العراق .

هل هناك استهانة بالمسلمين أكثر مما أذاعته قنوات العالم والجزيرة الفضائية يوم ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨ عن تصريح يهودي بإزالة مقبرة " مامن الله " في القدس لبناء ما يسمى متحف التسامح محل المقبرة ، التي هي

إرث إسلامي تاريخي حيث يدفن بها عديد من صحابة رسول الله (ص) ، وهكذا لعدم الاتحاد العربي ، نجد أن الصهاينة دائمي العمل على إثارة مشاعر المسلمين في كل مكان – خاصة وأنهم لم يجدوا أي رد أو تصدى من العالم العربي والإسلامي .

في عام ١٩٥٧ صدر في باريس كتاب اسمه " الملف السري لشمالي أفريقيا " ألفه "بيارفونتين" وملاه بالحقد والمغالطات ، ولكنه كشف عن عقدة الخوف من العروبة والإسلام والخوف من الدور الذي يقوم به " الرئيس جمال عبدالناصر " فقال : " إن جنون العظمة في ناصر عامل مساعد تنقلب به حركة العروبة حركة جامعة إسلامية ، وفي رأي ناصر أنه من الواجب عليه أن يجمع في اتحاد واسع جميع الدول العربية المستقلة ما بين الدار البيضاء وبين طهران وأن يصبح هو لذلك الاتحاد رئيسا روحيا على الأقل ، على أن هذا لا يعنى أنه سينجح .

الجدير بالذكر أن المنظمات العربية والإسلامية كثيرا ما تنعقد قممها ولكن يتفرق المنعقدون بعد انتهاء الاجتماع ، ففي ١٤ مارس ٢٠٠٨ انعقد المؤتمر الإسلامي الحادي عشر في دكار عاصمة السنغال حضره سبع وخمسون دولة ، وفي يوم ٢٩ مارس من نفس العام انعقدت القمة العربية العشرين بدمشق حضرها أحد عشر زعيما عربيا وقاطعها تسع زعماء منهم مصر والسعودية ولبنان ، فمنظمة المؤتمر الإسلامي غير منتخبة من قبل الشعوب الإسلامية بل هي معينة من قبل الحكام فقط ، بعكس الاتحاد الأوربي مثلا فهو منتخب من قبل الشعوب الأوربية ، لذا هذه القمة لم تكن ذات جدوى ولم تأتي بما يجب أن تأتي به ، ولم يحضرها أهم دولتين في العالم الإسلامي " مصر والسعودية " ، وكذلك قمة دمشق فهي كباقي القمم السابقة لم تحل مشكلة عربية ، فقد انعقدت في وقت لا نستطيع ذكر الوحدة ، وإنما التفرقة وذلك لأن سوريا رئيس القمة تشجع إيران حتى ضد العالم العربي وعملت على إيجاد وفد إيراني في اجتماع القمة العربي ، لذا فالجامعة العربية أصبحت لا تصلح أن تكون الإطار الذي يدير الشؤون العربية بالمستوى المطلوب .

فالأمة الإسلامية والعربية فقدت شيئا هاما ألا وهو الوحدة سواء الاتحاد الإسلامي أو الاتحاد العربي ، وبالتالي فقدت هويتها ، الأمر الذي عرض الأمة الإسلامية كلها للاحتلال الأوربي ، وأن هذه المؤتمرات لم تأت بشئ ، ومع ذلك نرى أن ذلك خير وبركة لأنه في حد ذاته اجتمع للعالم الإسلامي أو العالم العربي ، وإن كان على هذه المؤتمرات إعلان المقاطعة لإسرائيل ومن يساندها .

والواقع أنه يوجد فرق بين مطالب الدول والشعوب ، فالدول في المؤتمرات جل اهتمامها القضاء على الإرهاب ، وهي أجندة مملأة عليهم من الغرب وأمريكا ، أما الشعوب فجل اهتمامها المقاومة التي يعتبرها الغرب إرهابا ، فجامعة الدول العربية لم تستطع توحيد العرب ، لا عسكريا ولا اقتصاديا ولا سياسيا ، لذا تفتت الوحدة العربية ، وفي وقتنا الحاضر ، العرب لم تكن لهم دولة – لا توجد دولة عربية – وبالتالي لا تصلح فيه " قومية واحدة " مثل كثير من دول العالم ، وهذا ما ذكره " معمر القذافي " رئيس ليبيا في مؤتمر قمة دمشق ٢٩ مارس ٢٠٠٨ – " بأنه توجد دول في العالم مثل تركيا وإيران والصين وإيطاليا ، أما العرب فلم تكن لهم دولة " ، وما ذكره أيضا " الأب جان كلود بارو " في كتابه " الإسلام في العصر الحديث " الذي صدر في باريس عام ١٩٩١ " إن فكرة وجود أمة عربية ليست إلا خرافة " ، وهذا ما أضعف العرب ، فمنذ ١٤٠٠ عام قال رسول الله (ص) : " إذا عظمت الدنيا زالت هيبتمكم " ، ألم تمت العروبة منذ زمن بخلق الخلافت العربية العربية ، لذا لماذا يسمون اجتماعهم بالقمة العربية ، وكثير من الدول انتماؤها لإيران وأخرى للغرب ، وفي هذا ألمح " وليد المعلم " وزير الخارجية السوري " إلى أن غياب بعض القادة العرب بسبب الضغوط الأمريكية عليها " ولكن عندما دعاهم ساركوزي لمؤتمر دول المتوسطى ، الجميع لبى الدعوة ، فظهرت فرنسا بالمظهر اللائق وذلك نتيجة سعى العرب .

وفي المقابل المرير غارات اليهود في فلسطين ومذابحهم للفلسطينيين وحصارهم وتجويعهم للقضاء عليهم ومصادرة أراضيهم ومنازلهم دون أن يحرك ذلك ساكنا للدول العربية التي أصبحت تشبه الرجل المريض في الشرق الأوسط ، كما لم يحرك أيضا ساكنا للفصائل الفلسطينية المتشاحنة فيما بينها كل منها تريد السلطة بعيدا عن مصالح الشعب (حماس تنفذ أوامر إيران وسوريا وفتح تنفذ أوامر أمريكا) ، فمن أين تأتي الوحدة العربية ؟ والواقع يجب أن يتحول العرب من قوة صوتية إلى قوة فاعلة ولا غير ذلك ، وإلا فماذا جنت فلسطين من القمم العربية ؟ فرغم التجويع والحصار والتهديد من قبل الصهاينة المتطرفين بقصف المسجد الأقصى بالطائرات والصواريخ ، كما نجد أن قرارات القمم العربية التي تقدم للعدو في كل مرة التنازل تلو التنازل حتى باتت تعرف بقمم التراجع العربى ، وخير دليل على ذلك يتضح من مراجعة قرارات هذه القمم منذ بدأت وحتى اليوم ، ففي يناير ١٩٦٤ كانت قمة القاهرة للرد على المخططات الصهيونية لتحويل مياه نهر الأردن ، وتقرر فيها تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ، والثانية في سبتمبر ١٩٦٤ بالأسكندرية وفيها تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وفي القمة الثالثة بالدار البيضاء عام ١٩٦٥ تم التوقيع على ميثاق التضامن العربى ، وبعد هزيمة ١٩٦٧ عقدت قمة الخرطوم التي عرفت بقمة " لا صلح

ولا تفاوض ولا اعتراف بإسرائيل " ثم قمة الرباط عام ١٩٦٩ التي قررت دعم الثورة الفلسطينية ثم بدأ مسلسل التراجع والتنازل في قمة ١٩٧٣ عندما قررت الدول العربية قبولها للسلام مع العدو الإسرائيلي شرط الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة ، وفي عام ١٩٧٤ أعلنت قمة الرباط اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وفي نوفمبر ١٩٨١ وسبتمبر ١٩٨٢ انعقدت قمة فاس على مرحلتين لتقرر خطة سلام عربية - تعترف ضمنا بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وفي ٢٠٠٣ عقدت قمة بيروت التي أقرت مبادرة السعودية للسلام في الشرق الأوسط ، ثم قمة الجزائر في مارس ٢٠٠٥ التي جددت قرار قمة بيروت للسلام الشامل والتطبيع الشامل مع العدو الإسرائيلي مقابل الانسحاب لحدود ما قبل هزيمة ١٩٦٧ ، كل هذه القمم بخلاف ما لم نذكره ، ما الذي عاد منها على فلسطين خاصة والوحدة العربية عامة سوى الفرقة والخلافات العربية العربية والتراجع لصالح إسرائيل ، إن من يسيطر على فلسطين يستطيع أن يخنق العرب والمسلمين ، وأن يضع فرص التكامل بينهم ويجعل الاضطراب ضيفا دائما في بلادهم وهناك أسباب خارجية كثيرة أدت إلى الانقسام والفرقة بين العرب في العصر الحديث ، وقدر كبير من هذه الأسباب يرجع إلى الفترة التي هيمن فيها الاستعمار على بلاد العالم العربي ، وعندما رحل ترك وراءه مشكلات عديدة كان هو سببا فيها مثل مشكلات الحدود ، وكانت القاعدة التي على أساسها خطط لسياساته هي مبدأ " فرق تسد " ومن هنا عمل على إحياء العصبية العرقية بين شعوب البلاد المستعمرة ، وقام بنهب خيراته إن دعاة الدولة العربية العصرية يحصرون أحلامهم في تحقيق الوحدة العربية ، بحكم وحدة اللغة والتاريخ والنضال المشترك والإرث الثقافي الواحد ، أما دعاة الدولة الدينية فهم ضد العروبة بهذا المعنى ، لأن هدفهم تحقيق وحدة الشعوب الإسلامية ولو بعد مائة سنة وهذا يعنى ضياع الوحدة لاختلاف الرؤية والفكر بين دعاة الدولة العربية العصرية ودعاة الدولة الدينية ، أما دعاة القومية العربية فهم لا يدركون أن هذه الدعوة أحدثها الغرب لمحاربة الإسلام والقضاء عليه في داره بزخرف من القول وأنواع من الخيال وأساليب من الخداع فاعتنقها كثير من العرب ، لأن الدعوة إلى القومية العربية تفرق بين المسلمين ، وتفصل المسلم العجمي عن أخيه العربي ، وتفرق بين العرب أنفسهم لأنهم كلهم ليسوا يرتضونها وإنما يرضاها فريق دون آخر .

الفصل الرابع

العلاقات الدولية ومشكلات الحدود

- أولاً : مشكلة النزاع حول طابا :
- ثانياً : مشكلة النزاع حول لواء الإسكندرونة :
- ثالثاً : مشكلات الحدود بين المغرب والجزائر :
- رابعاً : مشاكل الحدود بين دول حوض النيل :
- خامساً : مشكلات الحدود بين دول الخليج العربي :

أولاً : مشكلة النزاع حول طابا :

تعود قضية طابا إلى عام ١٨٨٢ عندما كانت [مصر] ولاية تابعة للدولة العثمانية، ثم وقعت تحت الإحتلال البريطاني وحدث آن ذاك أزمة بين الدولتين باسم قضية الفرمان نتيجة صدور فرمان من الباب العال قضى بانتزاع الأراضي المطلة على خليج العقبة في مصر، وانتهى النزاع في قضية حدود مصر الشرقية بصدور برقية من الصدر الأعظم جواد باشا إلى المعتمد البريطاني في مصر تحدد بشكل قاطع أن شبه جزيرة سيناء هي الأرض المحددة شرقاً بخط متجه في الجنوب الشرقي من نقطة قرب العريش، رفح إلى رأس خليج العقبة وتم تحديد حدود مصر الشرقية بصفة رسمية ووثائق دولية .

وحدث نزاع آخر بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية لإنشاء سكة حديد الحجاز من معان إلى العقبة مما كان يقتضى زحزحة خط الحدود إلى أقصى ما يمكن، وقد تقدمت قوة تركية من العقبة إلى طابا يوم ٢١ يناير ١٩٠٦ فاحتلتها دون وصول قوة بحرية مصرية إلى الشاطئ، وسارعت قوة بحرية بريطانية إلى خليج العقبة لتصفية الوجود التركي من الحدود المصرية، وانسحبت القوة التركية من أرض سيناء. واتفق الطرفان على إنهاء الأزمة بإعلان تبعية شبه جزيرة سيناء التي يحددها في الشرق خط رفح - طابا لمصر، وتم تعليم خط الحدود عام ١٩٠٦ وبناء خط حدود مصر الشرقية، إلى أن تم غرس آخر عمود (علامة حدود) عند رأس طابا يوم ١٧ أكتوبر ١٩٠٦.

ولم تكتف الحكومة البريطانية بمجرد البيانات وإنما اتخذت خطوة أشد وأحزم بتوجيه إنذار إلى الحكومة العثمانية في صورة مذكرة رسمية وجهها السفير البريطاني في العاصمة التركية إلى وزير خارجية الباب العالي، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة تركية مصرية لوضع خريطة الحدود، وتم توضيح علامة الحدود رقم ٩١ التي وضعت في ديسمبر ١٩٠٦ عند نهاية سلسلة الجبال الشرقية فوق وادي طابا واشتهرت العلامة بعمود باركر.

نزاع طابا أو قضية طابا، بدأ في أبريل ١٩٨٢ حتى مارس ١٩٨٩، بين مصر وإسرائيل حول طابا على شبه جزيرة سيناء.

فبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وفض الاشتباك الأول في يناير ١٩٧٤، ثم فض الاشتباك الثاني في سبتمبر ١٩٧٥، تلاحت الأحداث إلى أن تم توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في ٢٦ مارس ١٩٧٩ والتي تقضي بانسحاب إسرائيل إن كل الأراضي التي احتلتها من مصر في يونيو ١٩٦٧، على أن يتم ذلك عبر لجنة مشتركة من الجانبين المصري والإسرائيلي لتسهيل تنفيذ الاتفاقية.

وبدأت مشكلة طابا في مارس ١٩٨٢ قبل شهر واحد من إتمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء عندما أعلن رئيس الجانب العسكري المصري في اللجنة المصرية الإسرائيلية أن هناك خلافاً جذرياً حول بعض النقاط الحدودية خاصة العلامة ٩١، وحرصاً من مصر على إتمام الانسحاب اتفق الجانبان على تأجيل الانسحاب من طابا وحل النزاع طبقاً لقواعد القانون الدولي وبنود اتفاقية السلام وبالتحديد المادة السابعة التي تنص على أن تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير المعاهدة عن طريق المفاوضات وإذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضات تحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم.

ولحين الفصل في النزاع وقعت مصر مع إسرائيل اتفاق مؤقت، نص على عدم قيام إسرائيل ببناء أية منشآت في المنطقة ولكن إسرائيل بدأت تتلاعب حيث أعلنت في ١٥ نوفمبر ١٩٨٢ عن افتتاح فندق سونستا طابا، وإنشاء قرية سياحية كما قامت ببعض الأعمال الرمزية كنوع من فرض سيادتها على طابا .

وفي ١٣ يناير ١٩٨٦ أعلنت إسرائيل موافقتها على قبول التحكيم، وبدأت المباحثات بين الجانبين وانتهت إلى التوصل إلى مشاركة التحكيم التي وقعت في ١١ سبتمبر ١٩٨٦، ومهمة المحكمة في تحديد مواقع النقاط وعلامات الحدود محل الخلاف. وفي ٣٠ سبتمبر ١٩٨٨ أعلنت هيئة التحكيم الدولية في الجلسة التي عقدت في برلمان جنيف حكمها في قضية طابا، فقد حكمت بالإجماع أن طابا أرض مصرية.

معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية

تضمنت مذكرة إسرائيلية مؤرخة في مايو ١٩٥٧ للسكربتير العام للمنظمة الدولية عن خليج العقبة اعترافاً صريحاً من جانب إسرائيل بوضع طابا داخل الحدود المصرية، وفي يوم ٢٦ مارس ١٩٧٩ تم توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية على أن تنشأ لجنة مشتركة لتنفيذ هذه المعاهدة.

وأشارت المعاهدة إلى أن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، وأثناء عمل اللجنة في أبريل ١٩٨١ أنكر الجانب الإسرائيلي الحقيقة التي يعرفها عن صحة وضع العلامة ٩١ في مكانها، ورفض الإسرائيليون في اللجنة المشتركة الإقرار بصحة العلامة مدعين أنها تكون على الشاطئ الذي ينتهي عنده وادي طابا.

قامت إسرائيل بطمس معالم العلامة ٩٠ بعد أن تركتها في موقعها ولم تدمرها ولم تخطر مصر بأنها قد أزلت جزءاً من الهضبة وأبقت على الرقم ٩ فقط لإيهام مصر أنها العلامة ٩١. وطوال سنوات المفاوضات لإبرام مشاركة التحكيم من أبريل ١٩٨٢ إلى سبتمبر ١٩٨٦ عندما وقعت مشاركة التحكيم في فندق مينا هاوس أبقت موضوع إزالة جزء من الهضبة سرا، ولم تصارح مصر بأنها أزلت العلامة الأخيرة عندما شقت الطريق، الذي يربط طابا بميناء إيلات على الجانب الإسرائيلي من الحدود ومصر يمكن - إلى حد ما - أن يلتمس لها بعض العذر في عدم معرفة هذه التغييرات التي أدخلتها إسرائيل على تضاريس المنطقة أثناء الاحتلال لأنه لم يكن لها أي وجود في هذه المنطقة منذ عام ١٩٥٦ .

التحكيم:

كان قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي في يناير ١٩٨٦ بقبول الالتجاء إلى التحكيم لحل النزاع معلقاً على شرط بأن تكون هناك مرحلة توفيقية ضمن إجراءات التحكيم، ومصر لم تعترض على هذا الشرط على أساس أن الهدف الذي تسعى إليه هو عرض النزاع على جهة قضائية وهذا يتحقق بقبول إسرائيل للتحكيم. أما المرحلة التوفيقية التي سوف تتخلل التحكيم فقد نظرت إليها مصر على أنها لا ضرر منها ما دام ما تمخض عنه قابل للرفض. لكن نظرة إسرائيل كانت تختلف، فأنا على يقين أنها كانت تتوقع

أنه بعد أن تُقدم ما لديها عن مكان العلامة الأخيرة طبقاً لاتفاقية ١٩٠٦ وأنه ليس الموقع الذي تقدمت به مصر لن يكون أمام مصر من مفر سوى قبول حل توفيقى يحقق لإسرائيل بعض أهدافها. وكان من الممكن أن يتحقق السيناريو الإسرائيلى إذا لم تنجح مصر في إقناع المحكمة أن إسرائيل لا تستمد أى حق من اتفاقية ١٩٠٦ التى لها قيمة تاريخية فقط وأن معاهدة السلام ومشارطة التحكيم يمثلان المرجعية القانونية الوحيدة، التى تستند عليها المحكمة في إصدار الحكم. وتحقيقاً لهذا الفرض أصر الجانب المصري في المحادثات على عدم الإشارة إلى اتفاقية ١٩٠٦ وعارض جميع المحاولات الإسرائيلىة، التى كانت ترمى إلى إدخال اتفاقية ١٩٠٦ في صلب المشارطة بما كان يسمح لإسرائيل بالدفع بأن لها حقوقاً تنبع من هذه الاتفاقية. ويلاحظ في هذا الصدد أن هيئة التحكيم اعتمدت تفويض المحكم الفرنسى بيير بيللىة لتولى مسئولية اجتماعات في جنيف، وفى باريس كنت أمثل مصر فيها وكان معى في بعض هذه الاجتماعات السفير مهاب مقبل.

وفى أول فبراير ١٩٨٨ خصصت هيئة التحكيم لكل جانب أربعة أيام في ٨ جلسات صباحية ومسائية لتقديم المرافعات وكان من نصيب مصر أولوية الترافع، وتولى الدكتور أحمد الشقيرى المرافعة مصطحباً ثلاثة من الضباط اليوغسلافيين الذين كانوا ضمن القوة اليوغسلافية من قوات الأمم المتحدة، وجاء كل من (الكولونيل راساد موزيتشي، سافيتش، فلاديمير تراجكوفتش) يوم ١٨ مارس ١٩٨٨ للإدلاء بشهاداتهم وقد سجلت شهاداتهم في حيثيات الحكم واستطاع البروفيسور ديريك باوت المحامى البريطانى في هيئة الدفاع المصرية تعرية الادعاءات الإسرائيلىة واستطاع المرافعون المصريون أن يضيّقوا الخناق على الإسرائيلىين حتى بدأت مطالبهم تتراخى وتراجع تدريجياً رغم اعتراف المحامى الإنجليزى في هيئة الدفاع الإسرائيلىة لوتر باخت بأن طابا مصرية.

وكانت الجلسة منعقدة في قصر البرلمان، وتحديدًا قاعة مجلس مقاطعة جنيف بسويسرا، واكتظت قاعة المجلس يوم الخميس ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨ بحشد كبير يتقدمه رئيس مقاطعة جنيف، وسفراء الولايات المتحدة وفرنسا والسويد وصدر الحكم أمام مسمع العالم وبصره من هيئة تحكيم دولية محايدة بأن «تقرر المحكمة أن علامة الحدود ٩١

هى في الوضع المقدم من جانب مصر والمعلم على الأرض حسبما هو مسجل في المرفق أ لمشاركة التحكيم.

وقد واصلت إسرائيل عنادها وعادت المباحثات والمفاوضات التي كان محورها قضية التعويض عن المنشآت الإسرائيلية في طابا، وانتهت بالمقترحات التي قدمها إبراهيم صوفير، رئيس الوفد الأمريكي في مباحثات طابا ليرتفع علم مصر في سماء طابا يوم ١٩ مارس ١٩٨٩ وتعود السيادة الكاملة على كل سيناء.

ثانياً : مشكلة النزاع حول لواء الإسكندرونة :

تمت المفاوضات لعقد معاهدة (١٩٣٦) في باريس في سبتمبر ١٩٣٦ تتمتع فيها سوريا باستقلالها بعد مضي ثلاث سنوات من إقرار المعاهدة ، وتعمل فرنسا على تيسير قبول سوريا في عصبة الأمم ، كما نص فيها على إعادة إقليمى العلويين وجبل الدروز إلى الجمهورية السورية ، بشرط أن ترتبط سوريا مع فرنسا بمعاهدة عسكرية دفاعية تحتفظ فيها فرنسا ببعض القواعد العسكرية ، وتقدم سوريا لفرنسا في وقت الحرب جميع التسهيلات اللازمة .

وعلى هذا الأساس تفاوض المندوب السامى الفرنسى " ده مارتل " مع الرئيس اللبنانى وعقد معه معاهدة مماثلة . يضاف إلى ذلك أن تركيا لم تكن لترضى عن قيام دولة مستقلة لسوريا تضم إليها ميناء إسكندرونة ذا الأهمية الكبرى بالنسبة لأنقرة وجنوب الأناضول ، ولما كانت فرنسا تعتبر صداقة تركيا فى المكانة الأولى من الأهمية ما دامت أوربا مهددة بقيام حرب عالمية جديدة ، فإن فرنسا سارعت بتقديم عربون لهذه الصداقة ، وذلك أنها فى يوليو ١٩٣٩ قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية نزلت لتركيا عن " أسكندرونة من تلقاء نفسها ومن غير أن تستشير سوريا وبلا أدنى مراعاة للمادة الرابعة من وثيقة الانتداب التى تقول " أن على الدولة المنتدبة أن تحافظ على كيان سوريا ولبنان وألا تفرط فى أى جزء من أراضيها للغير سواء كان ذلك بالتنازل أو بالتأجير أم بأية طريقة أخرى " وكانت حجة فرنسا فى ذلك أن ٤٠ % من سكان المنطقة من الأتراك وأن باقى السكان خليط من العرب وغيرهم ، وتناست أن أسكندرونة داخله جغرافياً وسياسياً فى حدود سوريا الشمالية ، وأنها آلت إليها منذ عام ١٩١٨ على إثر انهزام تركيا ، وأن ميناءها من أهم موانئ

سوريا على البحر المتوسط ولا غنى لها عنه ، وقد عز على سوريا أن يقطع من جسمها هذا الميناء عنوة ، وأن تخل فرنسا بعهدا الذي قطعتة في معاهدة ١٩٣٦ فزاد حنقها على فرنسا .

يعود الصراع على اللواء بين عامى ١٩١٦ و ١٩٣٩ ، فبعد انهيار الدولة العثمانية حظى لواء الإسكندرونة بحكم ذاتى يتبع للحكومة السورية ، وكان اللواء فى الحقبة العثمانية يتبع ولاية حلب ، ومساحة اللواء نحو ٤٧٨٠٠ كيلومتر مربع ويحتل أهمية استراتيجية وتاريخية خاصة .

يقع لواء اسكندرونة على خليج اسكندرون وخليج السويدية فى الزاوية الشمالية الشرقية للبحر الابيض المتوسط وكان سابقاً فى أقصى شمال غرب سوريا ، ويتصل من الشرق والجنوب الشرقى بمحافظتى إلب و حلب ، ومن الجوب بمدينة اللاذقية ، ومن الشمال بمحافظة " غازى عنتاب " التركية ، وهو الآن فى جنوب تركيا ، ويضم العديد من المدن والبلدات أهمها : انطاكية واسكندرون والريحانية وقراخان .

يتنازع ملكية اللواء كل من دمشق وأنقرة ، وتعهده سوريا جزء منها وتصفه باللواء السورى الـ ١٥ ، أما تركيا فتخضع اللواء لسيادتها فعلياً منذ عام ١٩٣٩ عندما ضمته لأراضيها وأطلقت عليه اسم " ولاية هاتاي " .

فى عام ١٩٣٩ تدخلت فرنسا وأعطت اللواء حكماً ذاتياً وربطته شكلياً بالحكومة السورية بعدما استصدرت قراراً من عصبة الأمم . ثم لعبت دوراً جديداً فى إعادة اللواء إلى الحكم التركى من خلال استفتاء فى اللواء أظهرت نتائجه قبولاً بضمه رسمياً إلى أنقرة ، وعقب هذا الاستفتاء خرج الشعب السورى فى مظاهرات غاضبة بشوارع دمشق وحلب وبقية المحافظات السورية أطاحت بحكومة " جميل مردم " ، كما كانت سبباً مباشراً لاستقالة هاشم الأتاسى وشكلت قضيته صداماً مباشراً بين تركيا وسوريا طيلة عقود مضت .

ثالثاً : مشكلات الحدود بين المغرب والجزائر : وتتمثل أبعاد هذه المسألة فى :

١ - البعد التاريخى : كانت منطقة الصحراء الغربية مستعمرة إسبانية حتى عام ١٩٧٦ عندما جلت عنها إسبانيا بموجب الاتفاق الثلاثى الذى تم بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا فى عام ١٩٧٥ ، وطبقاً لذلك ضمت موريتانيا

إقليم وادي الذهب ، وضمت المغرب إقليم الساقية الحمراء ، وفي عام ١٩٧٩ عاد المغرب فضم إقليم وادي الذهب بعد أن تخلت عنه موريتانيا ، وهنا برز اتجاه آخر هو اتجاه البوليساريو الذي يطالب بالاستقلال التام .

٢ - البعد الاقتصادي : الممثل في الفوسفات المكتشف في بوكراع عام ١٩٧٠ ، بجانب الحديد والزنك والرصاص والغاز الطبيعي والبتروول ، ناهيك عن شواطئ المحيط الأطلسي التي تعتبر من أغنى المناطق بالأسماك .

٣- البعد الاستراتيجي : موقع الصحراء الحاكمة بين جنوب المغرب والجزائر وشمال وغرب موريتانيا ، بالإضافة إلى أنها تطل بساحل طويل على المحيط الأطلسي ، لذا تنبع رغبة كل من المغرب والجزائر في السيطرة على هذه الصحراء .

٤- البعد العرقي لسكان الصحراء : وهم يشكلون ١٧ قبيلة وكلها قبائل عربية صرفة تتحدث اللهجة الحسانية القريبة من اللغة العربية الفصحى .

ومنذ عام ١٩٧٦ تصاعدت الأحداث بين المغرب والجزائر ودخلت موريتانيا وكذلك جبهة البوليساريو في النزاع ، حيث حدثت الاشتباكات المسلحة بين الأطراف ، وقد اتهم وزير الخارجية الموريتاني _ الجزائر _ بمساندتها مجموعة من المعارضين (البليسااريو) للحكومتين الموريتانية والمغربية ، ثم توقف القتال بعد أن قامت مصر بالوساطة بين الأطراف المتنازعة ، وقد تلخص موقف الجزائر من قضية الصحراء في :

- ١- مساندة حركات التحرير .
 - ٢ - أن النضال الذي يجري في الصحراء هو نضال بين نظام ملكي استبدادي وحليف للاستعمار وبين شعب عربي يناضل من أجل حريته وبقائه .
 - ٣ - أي مفاوضات يجب أن تكون بين البليسااريو الممثل لشعب الصحراء وبين كل من المغرب وموريتانيا .
- (وكان الجزائر أصبحت هي الوصي على الصحراء وأهلها ، أما موضوع كيف أصبحت الصحراء تابعة للمغرب كما سبق ذكره فقد ضرب به عرض الحائط ، وإن كان على المغرب إعطاء البليسااريو حق تقرير المصير) .
- رابعاً: مشاكل الحدود بين دول حوض النيل :

لقد أدت الحدود المصطنعة التي فصلت الجماعات المتجانسة عن بعضها إلى خلق مشاكل متعددة حول هذه الحدود مما يقف عقبة في سبيل التعاون والعلاقات الدولية الودية بين دول حوض النيل ، كما يفتح الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبي والصراع الدولي ، ومن أهم هذه المشكلات : مشكلة الحدود بين مصر والسودان المتمثلة في مشكلة حلايب وشلاتين المصرية طبقاً لاتفاقية الحكم الثنائي الموقعة بين مصر وبريطانيا عام

١٨٩٩ ، ومشكلة الحدود السودانية الأثيوبية خاصة عند منطقة تيجراي التي مازالت باقية حتى الآن .

وقد اتخذ مؤتمر جميع شعوب أفريقيا المنعقد في أكرام من ١٣ ديسمبر ١٩٥٨ العديد من القرارات منها ما يخص الحدود ، حيث أن الحواجز والحدود الصناعية التي رسمها الاستعماريون للتفرقة بين شعوب أفريقيا من شأنها إلحاق الضرر بالأفريقيين ويجب تبعاً لذلك إلغاؤها أو تعديلها ، وحيث أن الحدود التي تفصل بين مجموعات شعوبية أو تفرق بين شعوب من سلالة واحدة هي حدود غير طبيعية ولا تؤدي إلى السلام أو الاستقرار .

وحيث أن العشرين من فبراير ١٩٥٩ سيكون يوماً هاماً في تاريخ الكميرون ، إذ فيه ستعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة جلسة خاصة لمناقشة مسألة توحيد واستقلال البلاد ، فبناء عليه قرر مؤتمر جميع شعوب أفريقيا القرارات الآتية :

- التنديد بالحدود الصناعية التي أقامتها الدول الاستعمارية لتقسيم شعوب أفريقيا .

- المطالبة بإلغاء أو تعديل مثل تلك الحدود .

- دعوة دول أفريقيا المستقلة إلى إيجاد حل دائم لهذه الفكرة .

- دعوة كل الأفارقة للاحتفال بهذا اليوم (٢٠ فبراير) كعيد للكميرون .

وفي السودان أيضاً استطاع الاستعمار الانجليزي أن يخلق من جنوب السودان مشكلة ما زالت آثارها باقية حتى اليوم ، فجعلوا منه بلداً يختلف عن الشمال في كل شئ بدافع أن شمال السودان سوف يأتي يوماً ويهب بالثورة ويربط مصيره بمصر والشرق العربي ، وعلى هذا الأساس رسموا الخطة لكي يساوموا الشماليين والمصريين على التخلي عن الشمال في مقابل ضم الجنوب لإمبراطوريتهم في أفريقيا .

الجدير بالذكر أن جنوب السودان هو الجزء الذي يشمل مديريات بحر الغزال والاستوائية وأعلى النيل ويعيش عليها نحو ثلث سكان البلاد ، ولا توجد حدود بين جنوب السودان وشماله بل خطوط رسمتها السياسة الاستعمارية الانجليزية لتلائم مع مخطتها المعروف مثلها في ذلك مثل الحدود المصرية السودانية في الشمال ، لذا وضعت الحكومة البريطانية خطة لفصل الجنوب عن الشمال وبدأت في تنفيذها عملياً منذ ١٩٢٠ ، فوضعت ضمن المناطق المقفولة في عام ١٩٢٢ وحرمت على أبناء الشمال الدخول إليه إلا بتصاريح ، مثلهم في ذلك مثل أي أجنبي آخر .

وفي عام ١٩٣٠ وضعت الحكومة البريطانية في السودان مبادئ أساسية لتوجيه سياسة الجنوب منها :

- ١- إنشاء وحدات قبلية في الجنوب تعتمد على التراث الفكري القبلي من عادات وأعراف .
- ٢- التخلص من الإداريين والموظفين الشماليين بالتدرج على أن يحل أبناء الجنوب محلهم .
- ٣- استخدام اللغة الانجليزية للتفاهم حينما يتعذر استخدام اللهجات المحلية .

وكما سبقت الإشارة بدأت السلطات الانجليزية في الجنوب تشجع التجار الشماليين على مغادرة الجنوب وكانت تتستر وراء ذلك بسبب ضعف الأرباح ، والواقع هو التخلص من كل أبناء الشمال وخلق طبقة جديدة من التجار السودانيون الجنوبيين ، ومما يذكر أن هذه السياسة أدت إلى تعثر تطوير الاقتصاد النقدي بالجنوب حيث أن تجار الجنوب لم يسدوا الفراغ الذي تركه رحيل التجار الشماليين ، بل وقف الانجليز حجر عثرة في الاتصال بين قبائل الجنوب وجيرانهم من القبائل العربية ، وتم منع سكان دارفور وكردفان من دخول مديرية بحر الغزال والعكس تم منع أهالي بحر الغزال من دخول هاتين المديريتين وقللوا من الاجتماعات التقليدية التي كانت تتم بين الدنكا والقبائل العربية في المراعي المجاورة لبحر العرب وطلب الانجليز من الدنكا الذين يقطنون في الشمال العودة لوطنهم الأصلي حتى يمكن أن يتم انفصال حقيقي .

وفي أغسطس عام ١٩٤٥ كانت السياسة المتفق عليها هي العمل على أساس أن سكان جنوب السودان أفارقة زنوج يختلفون عن سكان الشمال وأنه يجب الإسراع في تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والثقافية صوب اتجاه أفريقي زنجي ، وليس وفق الاتجاه العربي السائد بمنطقة الشرق الأوسط والذي يتفق مع صالح شمال السودان .

وقد وضع الحاكم العام اقتراح من ثلاثة حلول هي :

- ١- ضم الجنوب إلى الشمال .
- ٢- ضم الجنوب إلى شرق أفريقيا .
- ٣- ضم أجزاء من الجنوب إلى الشمال وضم الجزء الآخر إلى شرق أفريقيا .

ولكن هذه الحلول لم يكتب لها النجاح لعدة أسباب :

- ١- إصرار أبناء الشمال على ضرورة وحدة السودان .
 - ٢- انتقاد الحكومة المصرية للحكومة الانجليزية التي تهدف إلى فصل الجنوب عن الشمال .
 - ٣- عدم رغبة شرق أفريقيا بانضمام جنوب السودان إليه .
- وفي عام ١٩٤٧ كان المؤتمر الإداري الأول وقد رأى الانجليز أن الحكم الذاتي أو الفيدرالي هو أنسب السياسات التي تضمن تحقيق مصالح الجنوب ، وقم الإداريون البريطانيون بحملة واسعة وسط الأعضاء الجنوبيين لإغرائهم بتأييد فكرة إنشاء مجلس استشاري للجنوب ، وفيه :
- ١- الاعتراف بأن الوحدة السياسية بين الشمال والجنوب ضرورة لا بد منها .
 - ٢- أن الجنوب لا يستطيع أن يستقل بشئونه وأنه لا يرغب في الاتحاد مع أوغندا .
 - ٣- أن الانفصال عن الشمال سوف يلحق ضرراً بالشمال والجنوب سياسياً واقتصادياً .
- وهكذا أطاحت نتائج المؤتمر بأحلام الإداريين الانجليز حيث أن الجنوب فضل الاندماج مع إخوانهم الشماليين وأن يفوتوا على الاستعمار فرصة التدخل لتمزيق وحدة التراب السوداني ووحدة أراضيه .
- وفي هذا الإطار يوجد عدة ملاحظات يجب أخذها في الاعتبار كالتالي :
- ١ - أن الأفريقيين لم يسهموا في الاتفاق على الحدود الأفريقية تدخل في فرضها الاعتبار الخارجي الخاص بالاستعمار وما فرضه من تقسيمات تحقيقاً لمصالحه .
 - ٢ - تتميز الحدود بين دول حوض النيل وأفريقيا بصفة عامة بأنها حدود مصنعة حيث لا تتبع الظواهر الطبيعية من جبال وأنهار وقد وضعت دون حساب للاعتبارات البشرية أو الاقتصادية أو الجغرافية ، حيث كان الاعتبار الأساسي هو المصالح الاستعمارية .
 - ٣ - أن معظم الحدود موجودة على الورق ولم تخط على الطبيعة .
 - ٤- تعد منازعات الحدود من أهم عوامل إثارة النزاعات بين الدول وبالتالي الصراع السياسي بينها .
- وقد اتخذ مؤتمر جميع شعوب أفريقيا المنعقد في أكرام من ٥-١٣ ديسمبر ١٩٥٨ العديد من القرارات منها ما يخص الحدود ، حيث أن الحواجز والحدود الصناعية التي رسمها الاستعماريون للتفرقة بين شعوب أفريقيا من شأنها إلحاق الضرر بالأفريقيين ويجب تبعاً لذلك إلغاؤها أو تعديلها ، وحيث أن الحدود التي تفصل بين مجموعات شعوبية أو تفرق بين

شعوب من سلالة واحدة هي حدود غير طبيعية ولا تؤدي إلى السلام أو الاستقرار .

وحيث أن العشرين من فبراير ١٩٥٩ سيكون يوماً هاماً في تاريخ الكميرون ، إذ فيه تعقد ستعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة جلسة خاصة لمناقشة مسألة توحيد واستقلال البلاد ، فبناء عليه قرر مؤتمر جميع شعوب أفريقيا القرارات الآتية :

- التنديد بالحدود الصناعية التي أقامتها الدول الاستعمارية لتقسيم شعوب أفريقيا .

- المطالبة بإلغاء أو تعديل مثل تلك الحدود .

- دعوة دول أفريقيا المستقلة إلى إيجاد حل دائم لهذه الفكرة .

- دعوة كل الأفارقة للاحتفال بهذا اليوم (٢٠ فبراير) كعيد للكميرون .

ثالثاً : أما مشكلات الحدود بين الصومال والحبشة فهي ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر ، وتعتبر بريطانيا السبب المباشر لهذه المشكلة ، إذ خلقتها بوضع منطقة أوجادين ضمن حدود أثيوبيا وفقاً لخط الحدود الذي رسمته بين الصومال وأثيوبيا قبل انسحابها عام ١٩٥٠ من الصومال ويتلخص ذلك في :

أنه منذ اجتياح جيوش الامبراطور منليك الثاني امبراطور الحبشة إمارة هرر في ٢٦ يناير ١٨٨٧ ومنذ ذلك التاريخ بدأت أثيوبيا في إخضاع القبائل الصومالية في هرر وأوجادين وفي عام ١٨٨٩ ضمت أثيوبيا منطقة أوجادين بعد أن اشتركت مع القوات البريطانية في إخماد الثورة المهدية في السودان .

وفي ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إجراء تخطيط الحدود بين الصومال وأثيوبيا التي عارضت هذا الإجراء حتى عام ١٩٥٦ لإنكار أثيوبيا وجود أية اتفاقات للحدود يمكن اتخاذها أساساً للمفاوضات ، وقد أدى ذلك إلى قيام لجنة من الأمم المتحدة بزيارة الصومال حيث أكد رئيس الوزراء الصومالي ضرورة إقرار مشكلة الحدود مع أثيوبيا قبل عام ١٩٦٠ تاريخ حصوله على الاستقلال وأضاف أن بقاء مشكلة الحدود دون حل حتى الاستقلال يعتبر من العوامل التي تزيد من حدة التوتر القائم بين الطرفين .

وفي مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الذي اجتمع في مونروفيا من ٨ - ١٠ مايو ١٩٦١ الذي صمم بالإجماع على توجيه نداء مكتوب عن طريق الهيئة التنفيذية للمؤتمر لصاحب الجلالة إمبراطور الحبشة وصاحب الفخامة رئيس جمهورية الصومال ، لبذل جهود جديدة للوصول إلى حل سريع صادق لكل المنازعات الخاصة بالحدود وأية منازعات أخرى .

أما عن مشكلات الحدود والصومال الأثيوبي : يرجع هذا النزاع إلى أواخر القرن التاسع عشر ، وإلى الآن لم يصل الطرفان إلى حل ، وتعتبر بريطانيا السبب المباشر لهذه المشكلة ، إذ خلقتها بوضع منطقة أوجادين ضمن حدود أثيوبيا وفقاً لخط الحدود الذي رسمته بين صوماليا وأثيوبيا قبل انسحابها سنة ١٩٥٠ من صوماليا عند تقرير وضعه تحت الوصاية الدولية وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ تم توقيع اتفاقية بريطانية أثيوبية تعهدت فيها بريطانيا بسحب حكمها العسكى من منطقة هود وجزء من منطقة أوجادين على أن تتولى الحكومة الأثيوبية إدارتها اعتباراً من ٢٨ فبراير ١٩٥٥ ، وقد ثر أهالي الصومال على هذه الاتفاقية التي وضعت جزء من أراضيهم تحت سيطرة أثيوبيا دون موافقتهم أصحاب الحق الشرعى .

وعملاً على تنفيذ سياسة أثيوبيا التوسعية فقد زار الإمبراطور هيلاسلاسى منطقة أوجادين عام ١٩٥٦ للدعاية لنفسه وحكمه بين أهل المنطقة وأشار إلى أمله فى اتحاد أثيوبيا وصوماليا فدراليا تحت التاج الأثيوبى وعلى أثر ذلك أعلن رئيس وزراء صوماليا رفض فكرة الاتحاد مع أثيوبيا وكان لذلك أثره فى القضاء على أحلام أثيوبيا حتى حصول صوماليا على الاستقلال عام ١٩٦٠ وتأمل فى حل مشكلة الحدود مع أثيوبيا خاصة بعد الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة وصار من حقها الالتجاء إلى الهيئات الدولية للتحكيم فى الطعن فى اتفاقية عام ١٨٩٧ التى أبرمت بين بريطانيا وأثيوبيا .

وفى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الذى اجتمع فى مونروفيا من ٨ - ١٠ مايو ١٩٦١ الذى صمم بالإجماع على توجيه نداء مكتوب عن طريق الهيئة التنفيذية للمؤتمر لصاحب الجلالة إمبراطور الحبشة وصاحب الفخامة رئيس جمهورية الصومال ، لبذل جهود جديدة للوصول إلى حل سريع صادق لكل المنازعات الخاصة بالحدود وأية منازعات أخرى .

خامساً: مشكلات الحدود بين دول الخليج العربى :

من المشكلات الحدودية الخليجية : مشكلة الحدود العراقية الكويتية ، فمنذ ٢٥ يوليو ١٩٦١ وبعد مضى أقل من أسبوع على الإعلان الرسمى لاستقلال دولة الكويت (١٩ يونيو) تعرضت الكويت لمطالبة العراق بضمها ، وذلك على أثر إعلان الرئيس العراقى آنذاك " عبدالكريم قاسم " بأن العراق لن يتنازل عن أى جزء من الكويت مما أدى إلى طلب الكويت المساعدة من كل من السعودية وبريطانيا اللتان لبنا الطلب ، وأرسلت القوات العسكرية السعودية والبريطانية إلى الكويت ، وقد فشل مجلس الأمن الدولى فى التعامل مع القضية ، أما جامعة الدول العربية فقد تم تشكيل قوات أمن عربية بناءً على اقتراح السعودية فى ٢٠ يوليو لتحل محل القوات البريطانية ، وقد تم ذلك بالفعل ، وبقيام الثورة فى العراق

وسقوط نظام عبدالكريم قاسم في ٨ فبراير ١٩٦٢ لم يعد هناك ضرورة لوجود القوات العربية في الكويت فانسحبت منها في ٢٠ فبراير .

وفي عام ١٩٧٣ حدثت تحرشات عراقية على الحدود الكويتية وبعد سعى الوساطة العربية انسحبت القوات العراقية دون أن تقوم بهجوم مسلح على جزيرتي " وربه وبوبيان " اللتين كان العراق يرغب في الحصول عليهما لأغراض أمنية ، ثم أحداث ١٩٩٠ التي قام فيها صدام حسين بضم الكويت بالقوة مما أدى إلى تدخل قوى خارجية لإخراجه منها ، وقد ترك ذلك أثراً في نفوس الكويتيين خاصة مع وجود قضية الأسرى التي صعب حلها وقد اعترف العراق بـ ١٢٦ أسيراً ولم يجب عن البقية .

وفي أثناء اشتداد الحركة الوطنية في البحرين ظهرت الادعاءات الإيرانية في البحرين ، ففي عام ١٩٥٧ صدر قرار مجلس وزراء إيران بضم البحرين إلى الأقاليم الإيرانية باسم الإقليم الرابع عشر ، على أنه إقليم تابع لإيران ، وعلى أثر اجتماع تم بين شاه إيران والملك فيصل في أكتوبر ١٩٦٨ بجدة خفت حدة المطالبة ، حيث أعلن الشاه في مؤتمر صحفي عقده في نيودلهي " أن إيران تحرص على الإلتزام بسياستها القائمة على أساس عدم اعتماد القوة في الحصول على مكاسب إقليمية ، وإذا كان سكان البحرين لا يرغبون في الانضمام إلى بلادنا فنحن لن نلجأ للقوة لأن ذلك يتعارض ومبادئ سياستنا " وتدخلت الأمم المتحدة لحل المشكلة بعد أن تعثرت حيث اقترح الأمين العام " أوثانت " استقلال البحرين ، وبالفعل حصلت البحرين على استقلالها بعد الانسحاب البريطاني في ١٤ أغسطس ١٩٧١ ، وصدر قرار بتسميتها دولة البحرين بدلاً من إمارة البحرين .

الجدير بالذكر أن اكتشاف النفط في أراضي منطقة الخليج العربي أدى إلى بروز العديد من المنازعات الحدودية التي لم تكن معروفة من قبل ، حيث لم يكن هناك اهتمام بتخطيط وتحديد الحدود ، حيث أن القبائل كانت لا تعترف بالحدود والفواصل لأنها في حركة دائمة فكانت المشكلات كالتالي :

الحدود بين السعودية والبحرين بشأن منطقة بحرية ضحلة هي فشت أبوسعفة كما تقع بها جزيرتان هما لبينة الكبيرة ولبينة الصغيرة وقد تنازع الطرفان (السعودية والبحرين) بشأن هذه الجزر على اثر منح البحرين في ١٩٤١ امتياز لشركة نفط البحرين المحدودة لكي تقوم بالتنقيب عن النفط في أبوسعفة وهو الأمر الذي عارضته السعودية ، وفي ١٩٥٤ وافقت السعودية على مبدأ تقسيم فشت أبو سعفة وفي جولة لاحقة اتفق الطرفان على توزيع النفط المستخرج منها مناصفة دون تقسيم جغرافي ، وبذلك تنازلت البحرين عن مطلبها الخاص بالسيادة على فشت أبوسعفة في مقابل التزام السعودية بمنح البحرين نصف العائد الصافي من النفط من الحقل الذي يقع في نطاق اختصاصها المطلق ، أما فيما يتعلق بالجزيرتين

فقد حصلت السعودية على لبينة الكبيرة وحصلت البحرين على لبينة الصغيرة .

أما الحدود بين السعودية والكويت فهي بمقتضى اتفاقية العقير عام ١٩٢٢ والتي تقضى بإقامة منطقة محايدة مساحتها ٢٠٠٠ ميل مربع وتنص على أن يكون لكل منهما حقوقاً متساوية فى المنطقة ، وبعد أن تدفق البترول فى المنطقة ترتب عليه إجراء مفاوضات لتقسيم المنطقة إلى قسمين جغرافيين ، وفى ١٩٦٤ جرت مفاوضات شاملة بخصوص المنطقة وحدودها البرية والبحرية وجزيرتى كارو وأم المراديم وتم الاتفاق طبقاً لاتفاقية العقير لسنة ١٩٢٢ ، وفى ١٩٦٥ تم الاتفاق على تقسيم المنطقة إلى قسمين متساويين بين الدولتين ، وفى حالة نشوب خلاف بينهما يتم اللجوء إلى جامعة الدول العربية ومحكمة العدل الدولية .

النزاع حول واحة البريمى : بين السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ، فعلى أثر الاكتشافات البترولية ادعت بريطانيا السيادة على ست من القرى التسع المكونة للواحة لصالح أبوظبى والثلاث المتبقية لصالح مسقط ، بينما ذكرت السعودية أن الواحة كلها ملك لها ، وفى عام ١٩٥٤ اتفق الطرفان على إحالة النزاع إلى التحكيم على أن تكون الحكومة البريطانية ممثلة عن حاكم أبوظبى وسلطان مسقط ، لكن محاولات التحكيم لم تنجح مما حدا ببريطانيا عام ١٩٥٥ إلى احتلال واحة البريمى المتنازع عليها عن طريق قوات مشتركة من عمان وكشافة ساحل عمان التى قامت بإخراج الممثلين السعوديين واحتلال البريمى بالقوة ، وهو ما أدى إلى احتجاج السعودية وتقديم شكوى إلى الأمم المتحدة .

ومع بداية السبعينيات شهد النزاع حول البريمى تقدماً فى طريق الحل حيث حلت السعودية عام ١٩٧١ النزاع مع سلطنة عمان على أثر زيارة قام بها السلطان قابوس للرياض فى أكتوبر من نفس العام والتى انتهت بتنازل السعودية لعمان عن القرى الثلاثة من واحة البريمى ، وفى عام ١٩٧٤ حلت السعودية النزاع مع الإمارات العربية (أبوظبى) بتنازل السعودية عن واحات البريمى الست لأبوظبى مقابل تنازل أبوظبى عن مثلث أرض غرب أبوظبى وشرق وجنوب قطر المعروف باسم سبخة مطى .

أما عن الحدود السعودية القطرية فهي لم تكن بذات أهمية واحات البريمى ذات الآبار النفطية الغزيرة ، لذلك كان حل المنازعات السعودية القطرية أثناء الوجود البريطانى فى قطر عام ١٩٦٥ بينما تأخر فى البريمى حتى عام ١٩٧١ و ١٩٧٤ رأينا أى بعد الانسحاب البريطانى لغناها بالنفط ، وقد تم حل النزاع السعودى القطرى بتقسيم دوحة سلوى مناصفة بين البلدين ، وفى سبتمبر ١٩٩٢ انفجرت الأزمة الحدودية بين البلدين حين هاجمت قوات سعودية مركز الخفوس الحدودى وقتل فى

الهجوم جنديان قطريان وجرح عدد آخر فأدى ذلك إلى إعلان قطر إلغاء اتفاق ١٩٦٥ حول الحدود بينها وبين السعودية من طرف واحد ، كما قامت قطر بحملة إعلانية وسياسية ضد السعودية لم تهدأ إلا بتدخل بعض الدول الغربية لتسوية الأزمة .

أما منازعات الحدود بين دولة البحرين ودولة قطر فقد كانت حول منطقة الزيارة وكذلك حول جزيرة فشت الديبل والتي تعتبر امتداداً طبيعياً لمجموعة جزر حوار التي هي الأخرى محل نزاع ، ونظراً لاختلاف الطرفين حول ذلك ثار النزاع بينهما في مارس ١٩٨٢ مما أدى إلى قيام حملات إعلامية متبادلة بين الطرفين بسبب تدشين البحرين لسفينة حربية أسمتها حوار وبسبب إجراء مناورات بالذخيرة الحية لوحدة خفر السواحل البحرينية في منطقة فشت الديبل ، كما ثار النزاع مرة أخرى في أبريل ١٩٨٦ حتى كاد أن يصل إلى حد الصدام المسلح على أثر قيام قطر بشن هجوم جوى قوامه أربع طائرات هليوكوبتر على جزيرة فشت الديبل المتنازع عليها بسبب قيام البحرين ببناء مركز لخفر السواحل فيها .

أما الحدود الإماراتية القطرية فيدور النزاع بينهما حول الحدود البحرية حيث مطالب الطرفين المتعارضة حول ملكية عدد من الجزر التي تقع في المنطقة الفاصلة بين حدودهما البحرية ففي ١٩٦٩ توصلت قطر وأبوظبي إلى اتفاق آلت بموجبه جزيرتا الأصحاط وشراعوه إلى قطر وآلت جزيرة ديينة إلى أبوظبي ، أما حقل بندق فقد تم تقسيم العائد النفطى فيه مناصفة وبذلك تمت تسوية قضية الحدود والجزر بين الدولتين ، أما النزاع حول الحدود البرية فهو ينحصر في قضية " خور العديد " فمشكلتها عميقة مما جعل النزاع قائماً ولم تتم تسويته ، وفي ١٩٧١ استولت إيران على الجزر الثلاث المطلة على مضيق هرمز في الخليج العربي (طناب الصغرى وطناب الكبرى وجزيرة أبو موسى) ومازال هذا الاحتلال إلى الآن ويبدو أن دولة الإمارات لا يعنىها ذلك بعدم مطالبتها بتحرير هذه الجزر .

أما مشكلة الحدود العراقية الإيرانية فكانت أكثر تعقيداً خاصة في مناطق زهاو وأهوار عربستان التي عاد حكام المحمرة فيها إلى إثارة الفوضى ، فاشترك مدحت باشا ومبعوث الباب العالى في دراسة مشكلة الحدود وفي مفاوضات ممثلى الجانب الفارسى وعلى رأسهم محب على خان بشأن تحديد الحدود وبشأن تسليم الفارين من فارس إلى العراق وبجانب هذه المفاوضات التي اشترك فيها مدحت عقد المندوبان الفارسى والعثمانى اجتماعات قرب الحدود عند شهريار ، ولكن كل هذه المفاوضات انفضت دون الوصول إلى نتيجة مجدية .

وإذا كانت أساليب المفاوضات وتبادل الرأى قد أخفقت فقد اتبع مدحت أساليب عسكرية هجومية دفاعية ، كان لها أثرها فى وقف مشكلات الحدود عند حدها بعض الوقت ، فبنى عند المنافذ بين العراق وفارس بعض القلاع

ثم وضع خطة لضرب الهماوند والنسجابية بالتعاون مع عشيرة ربيعة وقبض على بعض المشاغبين وأعدمهم .

الجدير بالذكر أن مشكلة شط العرب أكثر من غيرها من مشكلات الحدود بين البلدين تعقيداً ، وهي مشكلة قديمة خلقت نزاع شبه دائم بين البلدين طوال العصر الحديث والمعاصر أيضاً ، فهناك على سبيل المثال معاهدة أرضروم الأولى ١٨٢٣ والتي لم تتطرق إلى موضوع السيادة على منطقة عربستان ولا إلى الحدود بين الدولتين في منطقة البصرة ، ثم معاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧ - ١٨٤٨ التي تم فيها تعيين الحدود بمساعدة الدولتان الوسيطتان الروسية والبريطانية .

ونظراً لخطورة الأحداث تم الاتفاق على تبادل وجهات النظر في مشكلات الحدود ووصل الطرفان إلى وضع بروتوكول في ١٨٦٩ وقعته السلطات العثمانية والإيرانية والبريطانية والروسية حتى يضمن اعتراف الدولتين المتنازعتين بخط الحدود المبين على الخريطة التي وضعتها لجنة الحدود ، ووفق هذا البرتوكول ظلت المنحدرات الجنوبية الغربية في بشتكوه قرب دجلة على ما كانت عليه حتى تقرر الحدود بدقة على ألا تبني أية مبان أو حصون على هذه الأراضي .

وفي ١٨٧١ استؤنفت المفاوضات وتم الاتفاق على أن ينقل اللاجئين والمشاغبون على الحدود إلى مناطق بعيدة داخل كل من الدولتين كوسيلة لوقف حوادث الحدود ، كما تقرر في هذه المفاوضات أن يعقد مؤتمر فارسي عثماني في الآستانة لوضع معاهدة أرضروم موضع التنفيذ ، كما تقرر أن يحضر ممثلون عن الحكومتين البريطانية والروسية هذا المؤتمر ، وبسبب مماطلة الحكومة العثمانية لم يجتمع هذا المؤتمر ، وفي ١٨٧٦ عادت مشكلات الحدود إلى الظهور عند قطور وزهاو واستمرت المنازعات وقدمت إيران مذكرة جاء فيها :

- ١- إن استمرار احتلال الأتراك لقطور التي احتلها درويش باشا عام ١٨٤٩ عندما كان في طريقه للانضمام إلى لجنة الحدود واحتلالهم لبعض الأماكن الأخرى يعد خروجاً على نصوص معاهدة ١٨٤٧ .
- ٢- سوء معاملة الزوار الفرس .
- ٣- عدم تنفيذ أمر نقل عباس ميرزا من بغداد وكان العثمانيون قد وعدوا بذلك وكان عباس ميرزا من مثيري الفتن في فارس .
- ٤- المماطلة في تحديد الحدود .
- ٥- مشكلة جزيرة شهلة في شط العرب ١٨٧٦ .

والملاحظ أن الأزمات العثمانية الإيرانية بشأن الحدود خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر وحتى قبيل الحرب العالمية الأولى كانت هادئة ، فقد ساعد التدهور الداخلي في إيران على أن تسوى الحكومتان البريطانية والروسية مشكلاتهما عن طريق اقتسام فارس عام ١٩٠٧ فيما

عرف باسم (الوفاق الودي الروسي البريطاني) ذلك الوفاق الذي وضع النصف الشمالي من إيران تحت التسلط الروسي ووضع النصف الجنوبي تحت التسلط البريطاني وقسم في الوسط ترك للشاه ، وحتى بعد ثورة جمعية الاتحاد والترقي الناجحة على السلطان عبدالحميد الثاني عام ١٩٠٨ ظلت حكومة الاتحاديين تعاني الكثير من الأزمات في داخل الدولة العثمانية وبسبب الضغوط الاستعمارية الأوروبية أيضاً .

ومن بين الظروف التي أدت إلى الوصول إلى تسوية ما بشأن الحدود العراقية الإيرانية أن سياسة حكومة الاتحاديين كانت في عام ١٩١٣ تهدف إلى الوصول إلى تسوية جميع المشكلات التي تعرضت لها الدولة العثمانية لحرب أو لأزمة ومن هذه التسويات :

١- الاتفاق على خطة تعاونية بين العرب والأتراك ووقف سياسة التتريك .

٢- تسوية المشاكل المتعلقة بين الدولة العثمانية وبريطانيا في الخليج العربي .

٣- الوصول إلى اتفاق بين كل من إنجلترا وألمانيا وفرنسا على توزيع مشروعات مد خطوط السكك الحديدية عليهم ووضع تسوية بشأن خط حديد برلين - بغداد .

٤- تسوية عثمانية فرنسية بشأن شمال أفريقيا .

ومن أهم نصوص بروتوكول ١٩١٣ أنه فيما يتعلق بالحويزة وحدود شط العرب أن تستمر الحدود إلى قناة خيان حتى نقطة اتصال القناة المذكورة بشط العرب عند مصب نهر ناز الله ، ومن هذه النقطة تتبع الحدود مجرى شط العرب لحد البحر تاركة النهر وجميع الجزر فيه تحت السيادة العثمانية ، وعند تقييم هذا البروتوكول نجد أن الأتراك الاتحاديين كانوا مستعدين للتفريط في حقوق عربية ما كانت لتفرط فيها حكومة وطنية واعية .

ومن الحقوق العراقية (العثمانية) في هذا البروتوكول ١٩١٣ : اعترفت إيران بأن شط العرب تحت السيادة العثمانية الكاملة باستثناء جزر مواجهة للشط الإيراني ، وبناء عليه فلميناء البصرة المسئولية الكاملة في إدارة الأمور الملاحية في شط العرب .

وقعت الحرب العالمية الأولى ونزلت القوات البريطانية في الفوا واستولت على البصرة ثم بغداد ١٩١٧ والموصل ١٩١٨ وبذلك سيطرت

بريطانيا على العراق كما كانت بريطانيا وروسيا تسيطران على إيران . ثم كانت معاهدة الحدود العراقية الإيرانية لسنة ١٩٣٧ حيث كانت الظروف العالمية تنذر بوقوع الحرب العالمية الثانية ، فكان على الدول الغربية خاصة بريطانيا أن تتخذ الاحتياطات اللازمة لإبعاد ألمانيا وإيطاليا عن المنطقة بالتوفيق بين العراق وإيران ، فكانت معاهدة ١٩٣٧ التي بها

ضمنت بريطانيا استمرار مصالحها في شط العرب وحرية ملاحه سفنها الحربية في الشط ، ثم بدأت إيران تخالف تعليمات ميناء البصرة ، وعادت حوادث الحدود وزاد التوتر في منطقة شط العرب ، وفي ١٩٥٩ دعا العراق إلى حل الخلافات سلمياً ، وفي ١٩٦١ عرض العراق إحالة الخلاف إلى محكمة العدل الدولية فرفضت إيران واتهمت العراق بأنه يتبع سياسة استعمارية ، ، وفي ١٩ أبريل ١٩٦٩ أعلنت إيران إلغاء معاهدة الحدود العراقية الإيرانية لسنة ١٩٣٧ وحشدت قواتها على ضفة شط العرب اليسرى .

وفي أكتوبر ١٩٧٣ استأنف العراق علاقاته مع إيران وتزايدت الحرب العراقية الكردية بمساندة كل من إيران وإسرائيل ، وكبدت هذه الحرب العراق خسائر فادحة ، اعترف بها صدام حسين في إحدى خطبه بأن الجيش العراقي خسر في ١٢ شهراً بين مارس ١٩٧٤ ومارس ١٩٧٥ أكثر من ١٦ ألف شخص بين شهيد وجريح ، وكان مجموع خسائر الجيش وأفراد الشعب نحو ٦٠ ألف شخص بين قتل وجريح ، بل أنه أعلن أن الجيش العراقي أشرف على الإفلاس العسكري نتيجة لهذه الحرب .

لذلك ولمواجهة الخسائر في الأرواح والمعدات العراقية أعلن العراق استعداده لحل وتسوية المشاكل الدولية مع إيران بالطرق السلمية والمقصود بذلك هو تسوية مشكلات ومنازعات شط العرب من جهة ، ومشكلة الأكراد ومساعدتهم من جهة أخرى وهذا يعنى تنازل العراق عن كثير مما له من حقوق حتى يستعيد قدراته في شتى المجالات .

وفي ٦ مارس ١٩٧٥ تم توقيع اتفاقية الحدود بين العراق وإيران بالجزائر ، وقد تضمنت الاتفاقية ثلاثة بروتوكولات خاصة باتفاقية الملاحة في شط العرب ، واتفاقاً حول حدود الرعي ، واتفاقاً حول حدود الأنهار ، أي أنه وفقاً لهذه الاتفاقية تم التوصل إلى تخطيط نهائي لحدود البلدين .

تحسنت العلاقات العراقية الإيرانية وبدأت العراق في تحديد حرية اللاجئيين السياسيين الإيرانيين المقيمين على أرضها ومنهم الإمام الخوميني الذي لجأ إلى العراق بعد طرده من إيران ، وعاش بالعراق ١٤ سنة تقريباً وقد قامت العراق بتحديد إقامته ومحاصرة منزله في مدينة نجف في سبتمبر ١٩٧٨ ، وحظرت دخول الزوار إليه بعد تزايد نشاطه ضد شاه إيران حتى أنه في ٦ أكتوبر ١٩٧٨ غادر العراق إلى باريس ، وبدأ رحلة العودة إلى إيران بعد الاضطرابات الإيرانية وخروج الشاه ، وكانت معاملة العراق السيئة للخميني من الأسباب الرئيسية للصراع بين الخوميني وصدام حسين .

بعد تولي الخوميني مقاليد السلطة ، وبعد أحداث الفوضى الداخلية في إيران في أعوام ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ فإن العراق اعتبر أن إيران لم توف بمعاهدة ١٩٧٥ في المحافظة على الحدود المتفق عليها بين البلدين

بسبب تصاعد اشتباكات الحدود بينهما ، أعلن صدام حسين في ١٧ سبتمبر ١٩٨٠ إلغاء معاهدة الحدود التي أبرمت في الجزائر عام ١٩٧٥ كما أعلن إلزام السفن التي تمر في شط العرب برفع علم العراق ، واتباع تعليمات الملاحة العراقية .

وبعد فترة قصيرة شن العراق هجوماً على الأراضي الإيرانية منتهزاً الوضع السيئ سواء السياسي أو العسكري أو الاقتصادي بسبب الفوضى التي حدثت في نظام الخميني ، كما انتهزت العراق فرصة الرأي العام العالمي ضد إيران لموقفها من مشكلة الرهائن الدبلوماسيين الأمريكيين . وفي أثناء الحرب العراقية الإيرانية أعلن العراق مطالبه بعودة منطقة شط العرب تحت إشراف العراق عليها علاوة على تحصيل رسوم المرور عليها ، كما طالب بعودة الجزر الخليجية الثلاث للعراق إلى جانب منح الحكم الذاتي للأقليات العربية والكردية والبلوشية في إيران إلا أن إيران رفضت مطالب العراق وتمسكت بشط العرب الذي تعتبره الشريان التاجي لإيران ، ودخلت إيران في حرب مع العراق أكلت الأخضر واليابس في كلا الدولتين ، وبدون تدخل الدول العربية خاصة مصر لابتلعت إيران العراق . أخيراً فهناك الكثير من المشكلات الحدودية على مستوى العالم العربي وغير العربي ، فعلى سبيل المثال مشكلة كشمير بين باكستان والهند والحدود بينهم ، ومشكلة الحدود الأذربيجانية الأرمنية ، مشكلة الحدود في كثير من دول أوروبا ودول أفريقيا ومشكلات الحدود النهرية الدولية وغيرها .

الفصل الخامس

تطور العلاقات الدولية بين دول حوض النيل

مراحل العلاقات بين دول حوض النيل

إمكانيات التعاون بين دول حوض النيل

تطور العلاقات الدولية بين دول حوض النيل :

تعد العلاقات التاريخية التي توطدت بين دول حوض النيل هي علاقات قائمة على وحدة الهدف والمصير والحياة المشتركة ، وتاريخ العلاقات الدولية بين دول حوض النيل ملئ بالصراعات في بعض الأحيان والتعاون أحياناً أخرى ، ففي المرحلة الاستعمارية قام التنظيم الإقليمي على أساس النظام الاتفاقي أو التعاهدى بين الدول الاستعمارية والأطراف المعنية في النظام من أجل المشروع الإنتاجى الاستعمارى فى هذا الإقليم .

فالاتجاه إلى الإقليمية فى منطقة حوض النيل يمتد بجذوره فى أعماق المرحلة الاستعمارية التى مرت بالقارة الأفريقية ، ونشير هنا إلى مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ - ١٨٨٥ والذى سجل اقتسام أفريقيا فيما بين الدول الاستعمارية الكبرى وفى مقدمتها فرنسا وبريطانيا والذى بحكم بنوده قسم القارة إلى عدة أقاليم وضعت أساساً طبقاً لما آلت إليه عمليات السلب والاستغلال الاستعمارى ، وقد سبقت الإشارة إلى المؤتمر ، ومن أهم الاتفاقيات والمشروعات التى أنجزت للانتفاع بمياه النيل والتحكم فى موارده بهدف تحقيق أكبر فائدة تعود على مصر وكافة دول حوض النيل فى هذه المرحلة الاستعمارية :

١- بروتوكول روما ١٨٩١ بين بريطانيا (الممثلة لمصر والسودان) وإيطاليا (الممثلة لأثيوبيا) ويقضى بتعهد الحكومة الإيطالية بعدم إقامة منشآت هندسية على نهر عطبرة تؤثر على كمية مياه النهر التى تصل إلى السودان ومصر ، كما يقرر ضرورة التشاور بين الدولتين قبل القيام بمشروعات استغلال النهر .

٢- اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٠٢ بين بريطانيا (الممثلة للسودان) وإمبراطور الحبشة بعد حصولها على الاستقلال ، وهى اتفاقية لتنظيم الحدود بين السودان والحبشة ولكنها تتضمن نصاً خاصاً يتعلق بمياه النيل حيث تنص المادة الثالثة منها على تعهد ملك الحبشة للحكومة البريطانية بالأى صدر تعليماته بعمل أى شئ فى النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوبات يمكن أن يؤدي إلى اعتراض سريان المياه إلى النيل ما لم توافق على ذلك حكومة بريطانيا وحكومة السودان ، وفى هذا يؤكد الاتفاق حقوق دول مجرى النهر التى تقررها القواعد القانونية العامة لتنظيم استغلال الأنهار الدولية .

٣- اتفاق عام ١٩٠٦ بين بريطانيا (ممثلة للسودان) وبلجيكا (ممثلة للكنغو) وتتعلق بتسوية مشكة الحدود السودانية الكونغولية وتنص المادة الثالثة من هذه الاتفاقية على التزام حكومة الكونغو بعدم تشييد أى إنشاءات على نهر السيميليكي أو بالقرب منه وكذلك نهر سانجو الأمر الذى يقلل من كمية المياه الداخلة إلى بحيرة ألبرت - إلا باتفاق مسبق مع حكومة السودان .

٤- فى عام ١٩٢٠ وضعت الحكومة المصرية مقترحات برنامج شامل لمشروعات ضبط مياه النيل للوفاء باحتياجات مصر والسودان والتي قدرت وقتذاك بخمسين مليار من الأمتار المكعبة سنوياً لمصر وستة مليارات للسودان ، واقترح لذلك تعليية خزان أسوان لرفع سعة التخزين السنوى فيه إلى خمسة مليارات متر مكعب وإنشاء خزان جبل الأولياء على النيل الأبيض جنوب الخرطوم لزيادة التخزين السنوى لصالح الرى الصيفى فى مصر وإنشاء خزان سنار على النيل الأزرق لصالح الرى فى أرض الجزيرة بالسودان ، وإنشاء خزان على بحيرة تانا ومشروع مياه جونجلى فى جنوب السودان لتدبير جزء من الفاقد فى مياه النيل من مناطق المستنقعات

٥- اتفاق عام ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا (بصفتها ممثلة للسودان وباقى دول مجرى نهر النيل الواقعة تحت الامتياز البريطانى وهى أوغندا وكينيا وتنجانيقا) ونص على ألا تقم على النهر وروافده ومنابعه أية منشآت أو أعمال من شأنها أن تعوق سريان مياه النيل بشكل يؤثر على مصالح مصر والسودان .

٦- عام ١٩٣٢ تم الاتفاق بين مصر والسودان على أن تتولى مصر بناء خزان جبل الأولياء لتخزين ٣,٥ مليار متر مكعب بفائدة سنوية قدرها ٢,٥ مليار متر مكعب عند أسوان لرى مساحة ٦٠٠ ألف فدان .

٧- فى ١٩٤٩ تم التوصل إلى اتفاق بين مصر وحكومة أوغندا لبناء خزان أوين على مخرج بحيرة فكتوريا ، كما تم الاتفاق بين مصر والسودان على إنشاء خزان مروى عند الشلال الرابع لدرء الفيضان واقتسام الدولتين فائدة التخزين السنوى لصالح الرى الصيفى بينهما على أساس اشتراكهما فى تكاليف الإنشاء .

٨- اتفاق عام ١٩٥٢ بين مصر وبريطانيا بخصوص إقامة القناطر فى شلالات أوين عند مخرج بحيرة فكتوريا لتوليد الكهرباء لخدمة أوغندا ، وفى نفس السنة كانت فكرة مشروع السد العالى جنوب خزان أسوان ، وفى نفس الوقت أجرى السودان تخطيطاً للتوسع الزراعى بأرض الجزيرة تضمن بناء خزان الروصيرص على النيل الأزرق .

٩- اتفاقية عام ١٩٥٩ وهى " اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه نهر النيل " بين مصر والسودان وهى امتداد لاتفاقية ١٩٢٩ ، وكانت حكومة السودان قد طالبت بعد الاستقلال عام ١٩٥٦ بإعادة النظر فى اتفاق ١٩٢٩ باعتبار أنها لم تكن طرفاً بنفسها فى هذه الاتفاقية وإنما أبرمتها الحكومة البريطانية نيابة عنها ، وتعد اتفاقية ١٩٥٩ نموذجاً يحتذى به فى تعاون الدول المجاورة فى الاستغلال المشترك والأمثل لمياه النهر .

أما فى مرحلة الاستقلال الوطنى التى جاءت على أرضية صلبة من التفاعلات والعلاقات الدولية والتكتلات الإقليمية بين دول القارة يعكس

الماضى الاستعماري بينما يجد البعض الآخر التطلعات والطموحات الأفريقية في مختلف المجالات وخاصة الاقتصادية منها مثل المنظمات الإقليمية التي تختص بالاستغلال المشترك للأنهار الأفريقية مثل :

١- لجنة تنسيق واستغلال حوض نهر تشاد عام ١٩٦٤ وتضم الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا .

٢- منظمة من أجل استغلال نهر السنغال عام ١٩٧٢ وتضم غينيا ومالي وموريتانيا والسنغال .

٣- لجنة من أجل استغلال بحيرات تنجانيقا وحوض كينو عام ١٩٧٥ وتضم بورندي ورواندا وتنزانيا وزانير وزامبيا .

ورغم محاولات مصر والسودان لتقديم نموذج للتعاون الإقليمي باتفاقية مياه النيل ١٩٥٩ إلا أن هذه الاتفاقية الثنائية أثارت العديد من الشكوك وقسمت دول حوض النيل إلى قسمين منفصلين لكل منها مصالحه وأغراضه الخاصة هما دول المنبع ودول المصب ، وقد أثمرت المباحثات الفنية الدائمة المشتركة المصرية - السودانية عن قرار عام ١٩٦٧ بإنشاء لجنة فنية موسعة تضم دول حوض النيل الأخرى وأمكن لمصر احتواء التفكك الذي ظهر في الستينات في حوض النيل .

وفي مرحلة السبعينات حيث شهد عقد السبعينات بدايات إنشاء ثلاث منظمات إقليمية فرعية هي :

١- اتفاقية التكامل الاقتصادي والسياسي بين مصر والسودان في اجتماع الخرطوم مايو ١٩٧٧ .

٢- منظمة المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى : أنشئت هذه المجموعة في ٢٠ سبتمبر ١٩٧٦ وتشمل ثلاث دول هي رواندا وبورندي وزانير ومقرها مدينة جيسيني برواندا وتشمل أفريقيا البلجيكية التي ترتبط بحوض النيل سواء من روافد نهر السميليكي في زانير أو روافد نهر أكاجيرا في رواندا وبورندي حيث أن نهر السميليكي الذي يصب في بحيرة ألبرت ونهر أكاجيرا الذي يصب في بحيرة فيكتوريا يشكلان منابع النيل في الهضبة الاستوائية .

٣- منظمة تنمية وتطوير حوض نهر أكاجيرا أحد روافد بحيرة فيكتوريا في أربع دول هي بورندي ورواندا وأوغندا وتنزانيا وقد وقعت اتفاقية في ٢٤ أغسطس ١٩٧٧ بين دول ثلاث الرواندية والبورندية والتنزانية حيث أنشاء خزان روسومو على نهر أكاجيرا على حدود هذه الدول الثلاث وفي ١٩ مايو ١٩٨١ انضمت للاتفاقية الدولة الرابعة أوغندا .

إمكانيات التعاون بين دول حوض النيل :

يعد قيام التكتلات السياسية والاقتصادية من أهم سمات العالم المعاصر لما لها من تأثير وتوجيه في العلاقات الدولية بما يمكن من اتخاذ مواقف إيجابية ودوراً أكثر أهمية على مسرح الأحداث العالمية سواء على

المستوى السياسى أو المستوى الاقتصادى فى ظل التغيرات الدولية الحديثة والاتجاه نحو قيام نظام عالمى جديد .
وقد شهدت القارة الأفريقية قيام العديد من المنظمات والتكتلات الإقليمية السياسية والاقتصادية عبر مختلف مراحل تطورها التاريخى ،
وتسعى الدبلوماسية المصرية إلى البحث عن مختلف السبل من أجل تدعيم التعاون بين مختلف دول القارة الأفريقية وبصفة خاصة الدول الأعضاء فى حوض النيل تحقيقاً لاعتبارات الأمن القومى المصرى والمنفعة العامة المشتركة لشعوب تلك الدول .

ويمكن تقسيم وتصنيف التفاعلات الإقليمية إلى أربعة أنماط هى :

١ - نظم إقليمية تتسم بهيكل قيادى بمعنى تركز القوة ومواردها فى دولة أو عدد محدود من الدول ، مع استخدام هذه الموارد بصورة تكاملية لتحقيق أهداف مشتركة .

٢ - نظم إقليمية تتسم بهيكل تفاعل يقوم على المشاركة حيث تنتشر القوة فيما بين عدد كبير نسبياً من أطراف هذه النظم ، أى يقوم فيما بينها توازن قوى ولكن هذه النظم تتسم بتطور أسس قانونية وعلاقات سياسية وعرفية تقوم على التعاون لتحقيق أهداف مشتركة .

٣ - نظم إقليمية تتسم بهيكل تفاعل يقوم على التوازن وانتشار القوة فيما بين أطرافها ، ولكن كل من القوى الكبرى فى الإقليم تسعى لتحقيق أهداف متعارضة ، غير أن التوازن النسبى فيما بين القوى الإقليمية يضمن على المدى المباشر تطور تفاهم على عدم الاستخدام العنيف للقوة فيما بينها بما يودى إلى تهديد بعضها البعض .

٤ - نظم إقليمية تقوم على علاقة تهديد يسمح بها تركز واستخدام القوة فى الإقليم فى دولة واحدة أو عدد محدود من الدول المتحالفة فيما بينها ضد الدول الأصغر مع وجود دوافع لهذا الاستخدام بسبب عدم تطور أعراف أو قواعد تجعل للتكافل فيما بينها جاذبية أكبر من الدوافع المصلحية للدول الأكبر أو الأقوى .

وتشكل منطقة دول حوض النيل وحدة وظيفية متكاملة ذات علاقات وأبعاد سياسية واقتصادية متبادلة وتتأثر كل دولة بالأخرى وتمثل مشكلة تنظيم واستخدام الأنهار مشكلة دولية نظراً لأن الكثير من أحواض الأنهار تتقاسمه دولتان أو أكثر ، وبالتالي فإن كل ما يتعلق بمشكلات النهر سواء ما يتصل منها بالملاحة أو تقسيم المياه أو ضبط جريان النهر وتنظيمه أو مكافحة التلوث فيه لا يمكن أن يتحقق حلها إلا بالتعاون الكامل والجهد المشترك بين دول حوض النيل .

إن النظام الإقليمى لدول حوض النيل ينبغى أن يقوم على مبدأ التوزيع العادل للأنصبة للعناصر المكونة والمساهمة فى هذا العقد الاجتماعى الإقليمى فى ضوء معدلات التنمية الذاتية وعوائد التنمية الإقليمية الشاملة

، كما أن اعتماد رؤية موضوعية وواقعية هو الأساس لتحقيق المساواة التي تحول منطقة حوض النيل من ساحة للنزاعات الداخلية والصراعات الإقليمية والدولية إلى مجالات وشركات مساهمة تكاملية ووظيفية تنطلق من مراكز إقليمية متنوعة في ظل الاستفادة من مناخ التحرر السياسى والاقتصادى والانتاجى الذى يسود المنطقة فى المرحلة المعاصرة .

وبالرغم مما يجمع دول المنطقة من مصالح مشتركة تتمثل فى امكانية التعاون فى استغلال نهر النيل إلا أن ذلك الإدراك بتلك المصلحة قد اقتصر فقط على مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الثنائية التي تعالج موضوع المياه من الناحية الفنية فقط دون إدراك أن نهر النيل من الممكن أن يشكل ركيزة أساسية لتجمع تنظيمى إقليمي يقوم على التكامل الاقتصادى والتعاون السياسى فى مختلف المجالات بما يسمح بمزيد من التقدم لكافة دول حوض النيل .

أما عن مشكلات التعاون بين دول حوض النيل ، فى إطار تناول العلاقات الدولية بين دول حوض النيل يجب الأخذ فى الاعتبار الواقع السياسى المعاصر والاضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى دول الحوض ومدى حداثة دول المنطقة فى ممارستها الشرعية واشتراكها فى العملية السياسية ، فقد شهد عقد الستينيات استقلال معظم دول حوض النيل وما صاحب ذلك من إقامة النظم السياسية وتنظيم العلاقة بين السلطات ، ومع بداية عقد الثمانينيات شهد الاهتمام بقضايا الأمن والتعاون الإقليمي ومحاولات تدعيم العلاقات الدولية وتحقيق المزيد من الاستقرار السياسى والتنمية الاقتصادية لمختلف دول حوض النيل .

كما أن جميع الاتفاقيات التي أبرمت فى هذا الشأن بين دول حوض النيل قد وقعت بين أطراف أوربية كانت تمثل السلطة الاستعمارية فى دول حوض النيل مما يزيد من حساسية الدول تجاهها فى الوقت الحاضر وبالرغم من أن ذلك لا يفقدها حجيتها وفقاً للاتجاهات المعاصرة للفقهاء الدولى القانونى ، كما أنها من جانب آخر وقعت بين بعض دول حوض النيل ولا يوجد اتفاق واحد يشمل تنظيم استخدام مياه النيل بين جميع دول الحوض وفقاً لاحتياجات كل دولة على حدة بما لا يتعارض مع مصالح الدول الأخرى .

وتعيش منطقة حوض النيل فى المرحلة المعاصرة العديد من القضايا والمشكلات التي تتصف بعدم الاستقرار والتوتر خاصة إذا اتخذت القوى الكبرى تلك القضايا كذريعة للتدخل فى الشؤون الداخلية لدول المنطقة ، لذلك تسعى دائماً دول حوض النيل إلى محاولات القيام بدور فعال لإنهاء تلك القضايا والعمل على حلها دون أى تدخل أجنبى أو خارجى وفى إطار أفريقي أو إقليمي من أجل الحفاظ على أمن واستقرار دول المنطقة .

ولا أدل على ذلك من المشكلة الراهنة بين دول مصر والسودان وأثيوبيا وهى مشكلة سد النهضة وتعنت الجانب الأثيوبى فى كثير من القضايا الخاصة بالسد ورفضه الاتفاق مع دولتى المصب مصر والسودان وتعرض هاتين الدولتين للفقر المائى ومع ذلك لم تظهر هاتين الدولتين أى عنف بل وتسعيان إلى الحلول السلمية العادلة .

الفصل السادس

القضية الفلسطينية

- اتجاه السياسة الصهيونية منذ الحرب العالمية الثانية نحو التوسع والعنف :
- أثر قبول إسرائيل في الأمم المتحدة من حيث الاعتراف بها :
- المنهج الصهيوني في محاربة الفلسطينيين :
- مشكلة تدويل القدس :
- أحداث القدس :
- العرب والقنبلة النووية :

اتجاه السياسة الصهيونية منذ الحرب العالمية الثانية نحو التوسع والعنف :

نشبت الحرب العالمية الثانية في وقت تأزمت فيه المشكلة الفلسطينية نتيجة لقيام الثورة العربية في فلسطين والخوف من امتداد هذه الثورة لكي تشمل البلاد العربية كلها مما يضعف موقف بريطانيا في الحرب ضد ألمانيا .

كما كانت الحركة الصهيونية تواجه ظروفاً صعبة من بينها اشتداد الحركات المعادية لليهود تحت تأثير النازية والفاشية ، وتمسك بريطانيا بتنفيذ سياسة الكتاب الأبيض سنة ١٩٣٩ ، وهي سياسة اعتبرتها الصهيونية معارضة لأهدافها ، وحولت اتجاهها نحو الولايات المتحدة الأمريكية معتمدة على النفوذ الصهيوني هناك .

وفي ١١ مايو ١٩٤٢ اجتمعت المنظمة الصهيونية الأمريكية في نيويورك وأقرت سياسة صهيونية جديدة عرفت باسم برنامج " بلتور الصهيوني " ، وتتلخص هذه السياسة في :

أ - إنشاء دولة يهودية تشمل كل فلسطين .
ب - إنشاء جيش يهودي .

ج - رفض الكتاب الأبيض البريطاني الصادر عام ١٩٣٩ وعدم الاعتماد على الحكومة البريطانية في تنفيذ هذا البرنامج ، وتفويض الوكالة اليهودية القيام بهذه المهمة .

وبرنامج بلتور يمثل توسعاً في المطامع الصهيونية عما كان عليه الحال في برنامج " بازل " ورغم معارضة الطوائف اليهودية المعتدلة لهذا البرنامج فلقد أقره مجلس المنظمة الصهيونية في ١٠ نوفمبر ١٩٤٢ ورفض اقتراحاً معتدلاً يتصل بإنشاء دولة واحدة مزدوجة القومية في فلسطين .

في فبراير ١٩٤٤ عرض مشروع قرار على مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين يدعو إلى فتح الهجرة غير المقيدة إلى فلسطين تمهيداً لإنشاء دولة يهودية فيها ، وفي ٢٦ مارس ١٩٤٤ أصدر الرئيس الأمريكي روزفلت بياناً انتقد فيه سياسة الكتاب الأبيض وأيد فيه إنشاء وطن قومي يهودي ، وفي أكتوبر ١٩٤٤ نشر الرئيس الأمريكي ترومان بياناً طالب فيه بفتح فلسطين للهجرة غير المقيدة .

أعطت الحرب العالمية الثانية لليهود فرصة للحصول على الأسلحة والتدريب العسكري ، وكون اليهود ثلاث جماعات عسكرية وهي :

الهاجاناه ، والأرجون ، وشترن وبدأت هذه الجماعات نشاطها العسكى وخاصة جماعة شترن ذات الطابع الإرهابى فى داخل فلسطين بقصد إكراه بريطانيا على قبول برنامج بلمور ، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٤٥ بدأت تشتد مشكلة اليهود العالمية نتيجة لوجود أعداد كبيرة من اللاجئين اليهود فى الدول الأوربية ، وقامت الصهيونية العالمية بتنظيم هجرة هؤلاء اللاجئين خلسة إلى فلسطين ، بل والمطالبة بفتح أبواب الهجرة الشرعية لهم .

- أثر قبول إسرائيل فى الأمم المتحدة من حيث الاعتراف بها :

تم قبول إسرائيل فى الأمم المتحدة بتاريخ ١١ مايو ١٩٤٩ بالقرار رقم ٢٧٣ (٣) وذلك رغم اعتراض الدول العربية من أعضاء الأمم المتحدة على قبولها ، وبفضل التأييد السياسى الذى لاقته إسرائيل من الدول الاستعمارية ، وقد استند العرب فى معارضة قبول إسرائيل على أنها دولة نشأت بطريقة غير مشروعة ، فضلاً عن أن حدودها غير معروفة ، وأنها غير أهل لتحمل الالتزامات الدولية فهى لم تنفذ قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالتقسيم .

أن أثر القبول ينصرف إلى تمتع الدولة بحقوق العضوية فى المنظمة ولا يؤثر فى العلاقات الفردية بين الدول وبين كل عضو فى المنظمة ، ويؤكد ذلك أن الدول العربية تعلن صراحة عدم اعترافها بإسرائيل فضلاً عن أنها اعترضت على قبولها فى الأمم المتحدة .

ومن الملاحظ أن قرار قبول إسرائيل فى الأمم المتحدة أشار إلى تعهدا بتنفيذ قرار التقسيم الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وقرار عودة اللاجئين وتعويضهم الصادر فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨ ، ولم تقم إسرائيل باحترام هذا التعهد الذى كان محل اعتبار عند قبولها فى الأمم المتحدة .

المنهج الصهيونى فى محاربة الفلسطينيين :

تمثل منظمة الكنيسة المسيحية الدولية (بعض الكنائس الإنجيلية الأمريكية) ولها دور هام فى صياغة القرار الأمريكى تجاه الصراع العربى الإسرائيلى ، واستكمالاً لفكرة إقامة دولة لليهود فإن هذه الدولة ستعرض لهجوم من غير المؤمنين ، خاصة من المسلمين والملحدين ، وهو ما يتسبب فى مذبة كبيرة تدعى (هرمجيدون) نسبة إلى سهل مجيدو الذى يقع بين الخليل والضفة الغربية .

سيناريو (هرمجيدون) كما فى كتاب (نهاية الكرة الأرضية العظيمة) لـ " هال ليندسى " - من كبار منظرى الصهيونية المسيحية - يفترض مايلى :

١- قيام إسرائيل .

- ٢- عودة اليهود من الشتات إلى أرض الميعاد .
 - ٣- إعادة بناء هيكل سليمان على أنقاض المسجد الأقصى .
 - ٤- تعرض إسرائيل لهجوم كبير من الكفار (المسلمين والمسيحيين غير المؤمنين بالعودة الثانية للمسيح) .
 - ٥- قيام ديكتاتور أسوأ من هتلر وستالين بتزعم القوات المهاجمة .
 - ٦- خضوع مناطق واسعة من العالم لسيطرة هذا الديكتاتور المعادى لليهود .
 - ٧- تحول ١٤٤ ألف يهودى إلى المسيحية الإنجيلية وينتشرون فى العالم لتحويل بقية الشعوب للديانة الإنجيلية .
 - ٨- وقوع مذبحه هرمجيدون النووية التى تتسبب فى كارثة بيئية ضخمة .
 - ٩- يرتفع المؤمنون بعودة المسيح بينما يذوب الباقيون فى الحديد المنصهر .
 - ١٠- حدوث كل ذلك فى غمضة عين .
 - ١١- نزول المسيح بعد سبعة أيام إلى الأرض وحوله جميع المؤمنين به .
 - ١٢- يحكم المسيح العالم لمدة ألف عام بعدل وسلام حتى تقوم الساعة الألفية .
- من هنا نفهم التصريحات المخيبة لآمال العرب الصادرة من الرئيس الأمريكى بوش تجاه إسرائيل بمناسبة مرور ٦٠ عاما على إنشائها وأنه ينفذ مشيئة الرب على الأرض ، وتعتقد الصهيونية المسيحية بثلاث إشارات تسبق عودة المسيح :-

- ١- قيام دولة إسرائيل .
 - ٢- تهويد مدينة القدس .
 - ٣- إعادة بناء هيكل سليمان على أنقاض السجد الأقصى ، وتقريبا اكتمل كل شئ متعلق بالأحجار والبناء والكهان وملابسهم ، ولم يتبق إلا هدم المسجد وكانوا يقولون بأن عام ٢٠٠٧ هو العام الفاصل ، وقد مضى عام ٢٠٠٧ ، و عام ٢٠٠٨ .
- وتشترك كل من الصهيونية المسيحية (أمريكا وأوربا) والصهيونية اليهودية ليس فقط فى إقامة دولة لليهود بل أيضا فى وجوب إقامة هذه الدولة على كل الأرض الموعودة (من النيل إلى الفرات) ، لأن هذا شرط مسبق لعودة المسيح وعلى العرب مغادرة هذه الأرض لأنها تخص اليهود ، وهذا ما ينفث به هؤلاء اليهود الصهاينة الكذابون المخادعون فى آذان من لا آذان لهم ، خاصة من حيث العقيدة ، وإنما يتمتعون بالمكر وكراهية المسلمين أمثال بوش وأتباعه وإنهم مؤمنين بما يذكره لهم هؤلاء اليهود

والذى لا يوجد منه شئ صحيح على الإطلاق بخلاف قيام دولة إسرائيل ،
والرغبة فى تحقيق ما جاء فى بروتوكولاتهم التى يحملون بها .

إن التطرف الكامن فى إسرائيل له بعد دينى وبعد قومى غذته أفكار
الصهيونية التوسعية طوال قرن كامل مما أصبح معه خطرا داهما وقد ظهر
أخيرا تصاعد فى اتجاهات هذا التطرف ، ليس من بقايا حركة كاخ وغيرها
من الحركات اليمينية المتطرفة والتى ارتكبت مذبحه الخليل فى فبراير
١٩٩٤ ولأن كتلة الليكود التى تقاوم مسيرة السلام رغم إسقاط الشعب
الإسرائيلى لها فى الانتخابات الأخيرة ، ولا من الجنرالات العسكريين الذين
تفرض عليهم مهنتهم تصرفات جافة مساندة للإستيطان والمستوطنين ، إنما
تصاعد اتجاهات التطرف يأتى من الحكومة الإسرائيلية والأجهزة المتعاونة
معها .

يقول الفريق سعد الدين الشاذلى : " إن الأسلحة التى تمتلكها الدول
العربية مجتمعة تفوق بكثير ما تمتلكه إسرائيل (يعنى مثلا تمتلك الدول
العربية ١٨ ألف دبابة فى مواجهة ٣٨٩٥ دبابة لإسرائيل وثلاثة آلاف طائرة
مقابل ٨٣٥ طائرة إسرائيلية) ، هذه الأسلحة مع اعترافنا بالتفوق النوعى
لإسرائيل لو وجهت كلها ضد إسرائيل فسوف تنتصر عليها الدول العربية
وتهزمها هزيمة منكرة ، ولكن افتراض لا يمكن أن يتحقق فى ظل الأوضاع
الحالية " ، ويضيف : " حتى استخدام الأسلحة النووية مستحيل ، فهذا
الاستخدام له قواعد معينة ، إسرائيل بلد صغير ، وإذا استخدمت الأسلحة
النووية فسوف تتأثر بها ، وإذا أقدمت على ذلك فسوف تضرب فى مسافات
بعيدة عنها ، وبالتالي لا يمكن أن تلجأ إلى النووى إلا فى حالة واحدة فقط ،
عندما يصبح زوال إسرائيل شبه مؤكد ، بمعنى أن تهدد تل أبيب نفسها ،
والواقع أن التخوف القائم هو أن اليهود شعب مدمر ومخرب حتى لنفسه
ولن يتورع فى استخدام النووى فى صور صغيرة لا تؤثر عليه ، وقد
استخدم اليهود أنواع من الأسلحة المحرمة دوليا ضد أهالى غزة فى مذبحه
أول ٢٠٠٩ دون مراعاة لقوانين دولية أو إنسانية فهى معدومة عند اليهود
، ولا يصح إلا الصحيح وهو على العرب التكتل والتوحد بإنشاء النووى فهم
بالوحدة قادرون على مواجهة العالم لا إسرائيل فقط ، وعلى الأقل بدلا من
التخوف من وقوع العرب بين قوتين نوويتين إسرائيل وإيران يستطيع العرب
أن يكونوا القوة النووية الثالثة بدلا الحديث الكثير عن وجوب إخلاء منطقة
الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ، وبهذه المناداة جعل الغرب ينظر
إلى إيران فقط باعتبار أنها فى البداية وأن إسرائيل أصبحت واقع بعد
التخلص من إيران يكون النظر إلى إسرائيل ، وهذا بالطبع لن يكون من
الغرب فهذه الأعيب السياسة والتى غالبا يصدقها العرب أو يتصنعون
تصديقها بسبب ما هم فيه من فرقة وضعف .

مشكلة تدويل القدس :

أوصى قرار تقسيم فلسطين الصادر في عام ١٩٤٧ بإيجاد نظام دولي خاص لمنطقة القدس ، وبأن تكون لهذه المنطقة حكومتها الدولية وتدار من قبل الأمم المتحدة ، ويتولى مجلس الوصاية السلطة فيها نيابة عن الأمم المتحدة ، وفي ٩ ديسمبر ١٩٤٩ رفضت الجمعية العامة مقترحات لجنة التوفيق الخاصة بالقدس وأكدت تمسكها بتدويل تلك المنطقة وإدارتها بواسطة الأمم المتحدة ، وتولى مجلس الوصاية وضع مشروع للنظام الدولي لمنطقة القدس بتكليف من الجمعية العامة ، ورفع ذلك النظام إلى الجمعية العامة بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٥٠ مع تقرير بين فيه عجزه عن تنفيذ ذلك النظام .

وتعارض إسرائيل تدويل القدس وتعتبرها عاصمة إسرائيل ، وفي ١٧ ديسمبر ١٩٤٩ نقلت إسرائيل مقر برلمانها إلى القدس وأعلنتها عاصمة لها .

وفي ٢٠ ديسمبر ١٩٤٩ دعا مجلس الوصاية إسرائيل إلى أن تعدل عن قرارها وأن تحترم النظام الدولي لمدينة القدس ، ولكن إسرائيل رفضت ذلك ، بل لقد قبلت بعض الدول كالولايات المتحدة وبريطانيا أن يقوم سفراؤها بتقديم أوراق اعتمادهم في القدس ، وهكذا ظل النظام الدولي لمدينة القدس مجرد قرارات غير منفذة .

أما عن أحداث القدس : فحدث ولا حرج ، أرسلت قيادة العمليات الإسرائيلية برقية إلى قائد لواء المركز تدعو لاحتلال القدس ، وكان نصها يجب احتلال المدينة القديمة ، الدخول بداخلها أفضل من حصارها ، مطلوب تفعيل المدفعية مع مساعدة جوية لمهاجمة أهداف وسط المدينة القديمة ، ماعدا المسجد الأقصى ومسجد عمر وكنيسة القيامة يراعى عدم إصابتها ، سقطت القدس ، وأرسل قائد لواء الجنوب في الجيش الصهيوني برقية إلى رئيس أركان الجيش آنذاك " إسحق رابين " كان نصها " يمكن الإعلان أن كل قواتنا على شواطئ قناة السويس والبحر الأحمر وشبه جزيرة سيناء في أيدينا ، تحياتي لك ولجيش الدفاع الإسرائيلي .

وفي آخر أيام الحرب ١٠ يونيو ١٩٦٧ صدر بيان عن لواء الشمال الصهيوني بعنوان " الهضبة السورية في أيدينا ، وجه قائد اللواء حديثه إلى القادة والجنود ، قائلا المهمة أنجزت كاملة ، انتهت حربنا ضد جيوش الأعداء الثلاثة .

ولكن بعد حرب ١٩٧٣ تغير الوضع نوعا ، ففي رسالة مرسلة من الرئيس السادات إلى الرئيس الأمريكى كارتر بشأن القدس ، تبين الآتى : تعتبر

القدس العربية جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية ، ويجب احترام وإعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية في المدينة .

- ١- القدس العربية يجب أن تكون تحت السيادة العربية .
 - ٢- أن من حق الفلسطينيين في القدس ممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة .
 - ٣- يجب أن تتوافر لجميع الشعوب حرية الوصول إلى القدس وممارسة الشعائر الدينية وحق زيارة الأماكن المقدسة دون تمييز أو تفرقة .
- وفي حديث للرئيس السادات في مجلة شتيرن الألمانية بتاريخ ٣ أبريل ١٩٧٩ : " أن مشكلة القدس أعلنت رأيها صراحة أمام الكنيسة الإسرائيلية منذ أكثر من ستة عشر شهرا ٠٠ إن للعرب والمسلمين حقوقا تاريخية في القدس لا يمكن أن يتجاهلها أحد ٠٠ أن ٧٠٠ مليون مسلم وعربي يرفضون السيادة الإسرائيلية على القدس العربية والقدس جزء من الضفة الغربية ، هذا هو موقف مصر ونرفض سيادة إسرائيل على القدس العربية " .

وفي عهد شارون الميث حتى ، باشرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنفيذ مشروع عزل القدس ، حيث قرر هذا الشارون إجراء تعديلات في مسار الجدار العازل بحيث تتم إزاحته بشكل يضمن إزاحة حدود بلدية القدس إلى مناطق يطلق عليها الإسرائيليون اسم " القدس الكبرى " وبالتالي نجح شارون في مزج الرؤية الأمنية بالرؤية السياسية ليحقق حلمه بالقدس الكبرى وتقوم الخطة على ما يلي : -

- ١- الاهتمام بتقوية وتعزيز الوجود الإسرائيلي الأمني والاستيطاني .
- ٢- إنشاء لواء عسكري يكون مسئولاً عن إغلاق القدس - بدلا من الشرطة .
- ٣- فصل مناطق كثيرة بواسطة حواجز عسكرية عن مركز المدينة .
- ٤- إغلاق جميع المؤسسات الفلسطينية الموجودة في القدس .
- ٥- إبعاد الشخصيات الوطنية من القدس .
- ٦- سحب الهويات الإسرائيلية من المقدسيين القاطنين في المناطق التي سيتم تحويلها إلى مناطق فلسطينية (بيت حنينا وكفر عقب وقلنديا) وتسليمهم هويات فلسطينية مع إبقائهم تحت السيطرة الإسرائيلية .
- ٧- تقليص الوجود الفلسطيني في منطقة القدس .
- ٨- ربط حزام القدس الشرقية بالقدس الغربية عن طريق الأنفاق .
- ٩- ربط المستعمرات خارج حدود بلدية القدس مع المستعمرات داخل البلدية .
- ١٠- إقامة الحواجز في عدة معاير .
- ١١- زيادة البؤر الاستعمارية داخل الأحياء الفلسطينية .

١٢ - فصل خدمات الكهرباء المزودة لهذه البور عن شركة كهرباء القدس

وفي القدس يدير أحد المتطرفين اليهود ويدعى " براند " مدرسة دينية (شوفوبانيم) خصصها لتعليم الإرهاب لغير الأشرار - أي اليهود - فانهالت عليه تبرعات المليونير اليهودي الشهير في نيويورك " أترهام وفيك " ليتخذ لمدرسته مقرا جديدا القدس المحتلة وفي الحى الإسلامى ، ولتلاميذ الحاخام براند منهج منظم فهم يحملون أبشع الصفات والخصائص من القتل ويطالبهم دائما فى خطبه بقتل الفلسطينيين ، وفى ١٩٩٠ أطلق اليهود النار على المصلين فى المسجد الأقصى وقتلوا ١٢ مصليا ، ولقد تم إحصاء الاعتداء على المسجد منذ ذلك التاريخ ١٩٩٠ بحوالى ١٧٢ اعتداءً ، ومن أهمها الجريمة التى قام بها السفاح شارون وزبائنته الجزارين باقتحام المسجد الأقصى ، مما أدى إلى اشتعال " الانتفاضة الثانية " التى راح ضحيتها ٣٠٠٠ شهيد و ٤٠,٠٠٠ مصاب فضلا عن تدمير رهيب فى البنية التحتية والاقتصاد الفلسطينى .

وفي ديسمبر ١٩٨٧ كانت الانتفاضة الأولى استعمل فيها اليهود أشد وسائل القمع والتكيل ضد الفلسطينيين ، وتقول منظمات حقوق الإنسان وهم منهم - اليهود والنصارى - أن الانتفاضة استمرت ستة أعوام قتل فيها ١٥٠٠ فلسطينى وجرح عشرات الآلاف ، وفى ٢٥ أبريل ١٩٩٤ كانت مذبحه المسجد الإبراهيمى قتل فيها ٢٩ مصلى داخل المسجد و ٥٠ خارجه وأصيب أكثر من ٣٥٠ من المصلين ، ثم مذبحه قانا فى ١٨ أبريل ١٩٩٦ قتل فيها ١٦٠ فلسطينى ولبنانى على يد شيمون بيريز - الذى حصل على جائزة نوبل للسلام كوسام شرف ، نكبات حربية بل هى حرب إبادة شرسة ، ولذلك فإن بعض زعماء اليهود مثل : بيير مينديز رئيس وزراء فرنسا الأسبق وناغوم غولدمان الرئيس الأسبق للمؤتمر اليهودى العالمى وفيليبكوتزنريك وزير التجارة فى إدارة الرئيس الأمريكى كارتر والبروفوسور مايكل بنتو دو شينسكى أحد الشخصيات البارزة فى الطائفة اليهودية البريطانية ، والجنرال الإسرائيلى المتقاعد متياهو بيليد والكاتب الإسرائيلى يورى أفيرى وغيرهم طالبوا الحكومة الإسرائيلىة بإيقاف أعمالها العدوانية واختيار طريق السلام والتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينىة بغية وضع اتفاقية دائمة للسلام فى الشرق الأوسط .

إن التحدى الإسرائيلى الراهن لم يجب عن هؤلاء المفكرين اليهود التصورات البعيدة التى قد تكون هذه التحديات وقودا لاستجابة عربية كاسحة ، ولذلك كان موقفهم يعارض وسائل التحدى الإسرائيلى لاجبا فى العرب بل خوفا من الاستجابة العربية المرتقبة ، واسرائيل لاتخشى ذلك لأن اليهود هم التحدى نفسه التحدى المدمر ، وأنهم أمام تحدى ضعيف واضح أمامهم .

وقد وصل الأمر ببعض قيادات العدو إلى التشكيك في إمكانية استمرار دولة الكيان الصهيوني مثل " إبراهيم بورج " الذي تولى رئاسة الكنيست لأربع سنوات ١٩٩٩ - ٢٠٠٣ يقول في مقالته التي نشرها بصحيفة الجارديان البريطانية تحت عنوان (نهاية الصهيونية) يقول: " إن ممارسات الحكومة الإسرائيلية الحالية الظالمة ضد الفلسطينيين تؤكد أن الدولة اليهودية على وشك الفناء حيث أنها تقوم على العنصرية والفساد والظلم " ، وقوله: " إن العد التنزلي لنهاية المجتمع الإسرائيلي قد بدأ ، لأن دولة بلا قانون لا يمكن لها أن تعيش " ، وقوله: " إن الجيل الحالي قد يكون الجيل الصهيوني الأخير " ، ولعل ما يؤيد ذلك استطلاع الرأي الذي نشرته الخبيرة الصهيونية " مينا تسميح" أن ٤٣% شعورهم بأنهم يائسون ، و ٨٠% لا يعتقدون بأن السنة الجديدة أفضل من سابقتها ، فيما أعرب ٧٢% عن اعتقادهم أنه لا مستقبل للجيل الناشئ ، وهذا انعكس على الصهاينة المحتلين ودفع الكثير منهم إلى الهجرة خارج فلسطين طلباً للأمن ، واليوم وبعد ٩٠ عاماً من وعد بلفور و ٦٠ عاماً من احتلال معظم فلسطين و ٤٠ عاماً من احتلال باقيها ، لم تستطع الصهيونية أن تقضى على الشعب الفلسطيني وإن أبقته محتلاً ، لقد تخلت معظم الأنظمة العربية عن واجبها القومي نحو فلسطين وتحصنت وراء الإلتزام بالمعاهدات مع العدو الذي لم يلتزم قط بأى معاهدة أو قراراً أممياً ، فعلى سبيل المثال مؤتمر " أنابوليس " يهدف إلى قيام الولايات المتحدة بحلحلة القضية الفلسطينية تقريبا ، وإنها لم تكن تعطى دافعا قويا للتوازنات في المنطقة ، وإنما الحديث فيه عن وجود تحالفات إيرانية سورية .

ورغم اليأس الذي يعيشه اليهود في فلسطين خاصة اليهود غير الإشكنازيم إلا أن أحلام الصهاينة التي وضعوها في بروتوكولاتهم قد تحقق منها الكثير مما تم ذكره ، وهناك صفقة تأتي ضمن خطة استراتيجية وضعتها تل أبيب تعرف بخطة ٢٠٢٠ والتي تهدف لأن تصبح إسرائيل مركز وبورصة تجارة البترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط ، وسوف يتم لها ذلك بالتقارب الذي حدث بينها وبين بعض الدول العربية مثل قطر حيث مشاركة لاعبة التنس الإسرائيلية " شاحربير " في بطولة قطر المفتوحة للتنس فضلا عن الزيارة الأخيرة لوزيرة الخارجية الإسرائيلية (ليفني) للدوحة هذا بجانب صفقة الغاز الطبيعي المصري .

تبقى أحلام (بن جوريون) ، فقد ذكر محمد حسنين هيكل في ١٩ أبريل ٢٠٠٨ بقناة الجزيرة: " أن بن جوريون عام ١٩٥٦ يحلم بأنه يرى تقسيم الأردن لأنها دولة ليس لها مستقبل أو غير طبيعية فتحصل إسرائيل على النصف (الضفة الغربية لنهر الأردن الذي حصلت عليه الأردن بعد حرب ١٩٤٨) والنصف الثاني يضم إلى العراق (العراق موال للغرب بمقتضى حلف بغداد) ، أما لبنان فيقسم إلى ثلاثة أقسام - القسم الجنوبي

لإسرائيل والشمالى لسوريا والوسط يصبح محمية مسيحية ، أما بالنسبة لمصر فإسرائيل ترى الحصول على مضايق تيران .
العرب والقنبلة النووية : العالم العربى لم يسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل – لأن الغرب دائما ضد المسلمين وسوف يتعقبونهم لتدمير ما يقومون به من منشآت نووية إذا أرادوا كما حدث مع العراق وليبيا وسوريا ، إذن الغرب لم يترك العرب لامتلاك النووى وهو أمر معروف أنه بضغوط يهودية صهيونية ، هذا بجانب تفرقهم فبضعفهم لا يستطيعون مواجهة الغدر الصيونى ولا الأمريكى ولا الأوربى لذا فإنهم يستندون فى عدم امتلاكهم للنووى إلى الروى الدينية الإسلامية من قوله تعالى : " كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله " سورة آل عمران / ١١٠ ، والواقع أنه لا يوجد فى الدين الإسلامى من قرآن أو أحاديث نبوية شريفة ما يدعو إلى إهلاك البشر ، فالرؤية أنه لماذا يكون امتلاك هذه الأسلحة الفتاكة ؟ لأن العدو غادر وأثيم ومدمر ويمتلكها ، فلا بد من الاتفاق مع وجهة النظر غير الدينية التى ترى أن العين بالعين والسن بالسن ، فلن يردع اليهود الصهاينة إلا القوة التى تماثل بل تزيد على قوتهم ، وهى امتلاك ما يمتلكه هؤلاء المخربون الصهاينة ، وهو السلاح النووى ، للدفاع به عن النفس ، وهذا ليس حراما بل مشروع .

وقد ساق د . أحمد محمد أحمد عبدالعال فتوى شرعية على لسان شيخ الأزهر وأيدها جمع حاشد من العلماء الأجلاء بعنوان (تخلى المسلمين عن امتلاك السلاح النووى مخالف للشريعة الإسلامية) ، فقد أثارت فتوى الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر بضرورة امتلاك الدول الإسلامية للسلاح النووى فى الوقت الحالى وأن علماء المسلمين أكدوا أنه لا مكان فى النظام العالمى الجديد إلا للأقوياء ، وحذروا من تراخى المسلمين فى تملك هذه الأسلحة لردع أعدائهم والحفاظ على أراضيهم ، وقالوا : أن التقصير فى امتلاك هذه الأسلحة مخالف للشريعة وجريمة فى حق الإسلام والمسلمين ، ولو تهاونوا سوف يقعون أسرى فى أيدي أعدائهم ، وأعطوا مثلا بما حدث للعراق حاليا ، وقالوا لو أعلن صدام حسين عن امتلاكه للسلاح النووى ما جرو بوش على التهديد بضرب العراق ودلوا على ذلك بموقف أمريكا من كوريا الشمالية ، وطالبوا العرب والمسلمين الاستيقاظ من غفلتهم للدفاع عن مقدساتهم وأراضيهم ، وها نحن ندلل الآن بموقف إيران ، لقد نجحت فى دخولها النادى النووى بامتلاكها النووى .

الجدير بالذكر أن القنبلة النووية صناعة يهودية ، فقد شكل اليهود الألمان خطرا جسيما ضد الدولة واستفحل خطرهم عندما نشبت الحرب العالمية

الأولى والثانية وشكلوا طابورا خامسا لحساب أعدائهم ، لدرجة أنهم استدرجوا أمريكا لدخول الحرب وسربوا لها أخطر المعلومات ومن بينها أسرار القنبلة الذرية ، وعندما علمت قوات النازى بذلك أذاقوهم وساموهم سوء العذاب ، بما يعرف باسم الهولوكوست أو الاضطهاد الألماني لليهود والمحركة ، مما أدى إلى فرار كثير من علماء اليهود فى مجالات التصنيع الحربى وتكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل إلى أمريكا وعكفوا على صناعة أخطر سلاح عرفته البشرية استعملته أمريكا بعدما وجدت أن خسائر جسيمة لحقت بقواتها عقب معركة " بيرل هاربر " الشهيرة ، فضربت مدينتى هيروشيما ونجازاكي اليابانيتين ، مما أحدث دمارا شاملا بهما ، ولما سيطر اليهود على أمريكا كما سبق ذكره انتقلت هذه الصناعة الشيطانية الصهيونية إلى إسرائيل التى أصبحت قوة فى قلب العالم العربى والإسلامى ، ولذلك نحذر العرب والمسلمين من أخطار اليهود الصهاينة ، ولا بد من الاتحاد العربى وحصار إسرائيل ومقاطعتها فى جميع المجالات والإلا

إن سياسة الالتزام بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، هى فى حد ذاتها ، سلاح كان يمكن استخدامه ، ولم تستخدمه دولة واحدة من الدول العربية التى اختارت هذا الطريق ، ولا فى شكل حملة سياسية منظمة ، إن لم تغير سياسة إسرائيل الذرية ، فعلى الأقل ، تغير من سياسة الدول الغربية المتواطئة مع جهودها ، ولا فى شكل تحفظات رسمية مرفقة بالتوقيع ، كما فعلت عدة دول وقعت المعاهدة مع تحفظاتها التى تغطى مخاوفها الخاصة ، بل الواقع أن الدول العربية التى التزمت بالمعاهدة ، ويبدو أنها على غير دراسة أو علم بحقيقة هذه الأمور ، ربما لانعدام تبادل الرأى المدروس كما يجب أن يكون عليه الأمر فى مثل هذه الأمور وأنه تجرى استفتاءات قومية فى الدول المتحضرة فى مثل هذه المسائل .

وقد فشلت الدول العربية فى مجازاة أساليب إسرائيل غير المشروعة فى الحصول على الإمكانيات الذرية ، بل فشلت فى منعها من الاستمرار فى هذه الأساليب غير المشروعة ، رغم المنطق السياسى الفعال لها فى هذا المجال ، بل الأغرب ، أن أجهزة الإعلام فيها لاحقت جهودا مظهرية قامت فى دول عربية أخرى بالكشف والتنديد وإثارة المخاوف ، كما لو كانت مقتضيات الأمن ، تقتضى المحافظة على الاحتكار الإسرائيلى فى المنطقة .

لماذا تعترض إسرائيل على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ؟
 قدمت مصر – ولمرات عديدة – منذ الثمانينيات مشروع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة تطالب فيه باعتبار الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ، وفى الوقت نفسه تقدمت عشر دول عربية – هى الإمارات العربية والأردن والعراق والكويت ولبنان والسعودية وقطر واليمن والسودان

وجيبوتي - بمشروع قرار يطالب إسرائيل بالتخلي عن حيازة الأسلحة النووية ، والتوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي . وكانت إيران - بدعم من مصر - قد تقدمت عام ١٩٧٤ بمشروع لإنشاء منطقة منزوعة الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، وكانت إيران تعيد تقديم المشروع سنويا حتى عام ١٩٧٩ ، ثم تولت مصر بمفردها المبادرة نفسها سنويا ، ومنذ هذا التاريخ تقرر الجمعية العامة سنويا قرارا بنزع الأسلحة النووية من منطقة الشرق الأوسط ، وكانت إسرائيل بمفردها تعترض على المشروع إلى أن غيرت موقفها عام ١٩٨٠ ووافقت عليه ، مما مهد الطريق لإصدار قرار بالإجماع من الجمعية العامة في ذلك العام (إلا أن قرارات الجمعية العامة لا تتمتع بقوة الالتزام التي تتصف بها قرارات مجلس الأمن) . ويتلخص الموقف المعلن لإسرائيل في تبرير عدم انضمامها للمعاهدة منذ بدء التوقيع عليها عام ١٩٧٢ في الأسباب الآتية :-

- ١- يمكن الالتزام بالمعاهدة بين دول في حالة سلام وعلاقات طبيعية ، وهو وضع غير قائم في الشرق الأوسط ، حيث أنها في حالة حرب مع الدول العربية التي تهدد أمنها .
 - ٢- إن إسرائيل - في إطار أمنها القومي - لا تستطيع الاعتماد على الضمانات التي توفرها المعاهدة ، والتي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية .
 - ٣- طبقا للبند العاشر من المعاهدة ، يجوز لأية دولة أن تعلن انسحابها منها بعد مهلة مدتها ثلاثة أشهر ، فيما يعتبر ممارسة للسيادة الوطنية ، أي أن النظام يسمح لدولة ما أن تمضي في تطوير برنامجها النووي حتى تصبح على أعتاب إنتاج سلاح نووي ، وما عليها إلا أن تخطر الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن أنها بصدد الانسحاب من المعاهدة .
 - ٤- إن الوكالة الدولية تقوم بدور مزدوج يسمح بكثير من الغش والخداع ، فهي مسنولة في الوقت نفسه عن تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وتشجع الدول على القيام ببرنامج التنمية النووية للأغراض السلمية .
- معاهدة حظر الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ وقعتها مصر منذ البداية وصدقت عليها في ٢٦ فبراير ١٩٨١ ، ولم توقعها إسرائيل ، لماذا ؟ لأنه لم يدرك أو لم يتوقع العرب أن إسرائيل في مقدورها أن تنجح في إعداد هذا السلاح النووي ، ولكن أصبحت إسرائيل الوحيدة في المنطقة التي تملك القوة الذرية ، ولا بد أن نذكر تدمير إسرائيل للمفاعل الذري العراقي على يد بيجين ويوم اجتماعه بالسادات في الإسماعيلية ، ولا ننسى أيضا اغتيال الدكتور المصري المشد المختص بالذرة والذي كان معارا للعراق في فندق بباريس ، أصبحت إسرائيل تملك رؤوس نووية يزيد عددها على ٢٠٠ رأس نووي

بالإضافة إلى القوة التقليدية ، وبالرغم من ذلك فإن إسرائيل تحت وباء الخوف الذى لابد أن يجتاح المنطقة العربية – هذا هو السلام الذى تسعى إليه إسرائيل وصنعتها أمريكا – سلام القوة – سلام الإرهاب – سلام الردع ، هل يتصور الأمريكان أن الشعوب العربية كم مهمل يمكن التلاعب بمستقبله كما يريدون ؟ .

تؤكد الدول غير الغربية حقها فى الحصول أو نشر أى أسلحة تعتقد أنها ضرورية لأمنها ، وقد استوعبت تلك الدول حقيقة رد وزير الدفاع الهندي عندما سئل عن الدرس الذى خرج به من حرب الخليج وقال : " عليكم ألا تقاتلوا الولايات المتحدة ما لم يكن بحوزتكم أسلحة نووية ، وينظر إلى الأسلحة النووية والكيمياوية والصواريخ وربما بشكل خاطئ على أنها المعادل المحتمل للقوة التقليدية الغربية المتفوقة والصين بالطبع تملك أسلحة نووية وباكستان والهند تملكان القدرة على نشرها ، ويبدو أن كوريا الشمالية وإيران والعراق والجزائر تحاول الحصول على الأسلحة النووية وقد أعلن مسئول إيراني كبير أنه يتعين على كل الدول الإسلامية الحصول على أسلحة نووية ، وفى عام ١٩٨٨ تردد أن الرئيس الإيراني أصدر أمرا يدعو إلى تطوير " أسلحة هجومية ودفاعية كيمياوية وبيولوجية وذرية " ، وقد تحققت رؤية هانتيجتون فى كوريا الشمالية وإيران ، ولكن العراق والجزائر فلا لأنهما دولتان عربيتان .

بامتلاك إسرائيل أسلحة الدمار الشامل والقدرة على فناء الحياة على وجه الأرض أصبحت سيدة المنطقة – بل العالم – والواقع أن القوى العالمية سواء أمريكا أو أوروبا هى التى سمحت لها بذلك ، ألم يعلم العالم خاصة الغرب الصليبي أن اليهود وراء كل بلاء يحدث للعالم (الحربين العالميتين – الكساد العالمى الكبير ١٩٢٩) ، ألم يعلم العالم أن اليهود شعب مخرب ومدمر حتى لنفسه ، ألم يسمع العالم عن بروتوكولات حكماء صهيون وتخطيطهم للسيطرة على العالم ودماره ، ألم يسمع العالم عما حدث لليهود من مجازر فى روسيا والمجر وبولندا وألمانيا حديثا وقديما ؟ لماذا حدث ؟ لقد علم العالم وسمع ، وللأسف سمح العالم لهؤلاء المجرمين المخربين بامتلاك أبشع سلاح على وجه الأرض ، السلاح النووى – أسلحة الدمار الشامل – ألم يخشى العالم من سعى هؤلاء لتخريب العالم ؟ أنهم لا يباليون لأن ذلك ما ورثوه وهو موجود فى دمائهم ، والدليل على ذلك عدم وجود أى رحمة أو شفقة فى قلوبهم عندما قاموا بالمذابح البشعة ضد الشعب الفلسطينى .

الفصل السابع

المشكلات الاقتصادية

فى العلاقات الدولية

- أهم المشكلات الاقتصادية العربية :
- الأسباب التى حالت دون ظهور السوق العربية المشتركة إلى الوجود
- السوق الأوروبية المشتركة :
- العلاقة بين المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادى والمعونة الأمريكية :

أهم المشكلات الاقتصادية العربية

إن مشكلة البترول العربي بدأت منذ اقتربت مصر جمال عبدالناصر في عام ١٩٦٢ بحرب اليمن من بترول الخليج وبترول السعودية وبلغت الذروة عندما استخدمت مصر السادات سلاح البترول في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، بل وإذا شئنا الدقة بدأت مشكلة البترول العربي عندما حال عبدالناصر دون استيلاء العراق على بترول الكويت في عام ١٩٦١ وبين هذين التاريخين كثرت التأميمات العربية للبترول وكثر التلويح به كسلاح اقتصادى وسياسى . . ألخ ، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة البترولية في الغرب واليابان ، ولقد حاولت الدول الغربية إحباط هذه التطورات بطرق شتى منها :-

١- جهاض الثورة اليمنية والوجود الناصرى فى اليمن حتى لا تقترب يد التغيير من بترول السعودية والكويت وإمارات الخليج .

٢- تلاع قسم كبير من حصيلة البترول العربى فى الاستثمار فى الاقتصاد الغربى بدلا من الاستثمار فى الاقتصاد العربى وحتى عام ١٩٧٤ كان فى أمريكا وحدها من الودائع البترولية العربية ما قيمته ستون بليون دولار، وهونوع من نقل الذهب الأسود والأصفر من خزائن الدول البترولية العربية إلى خزائن أوربا وأمريكا ، وتجميده بالنسبة لأصحابه أو جعله ينفق على تنمية الدول الغربية لاعلى تنمية الدول العربية ، وكان لهذا الإجراء آثاره الضارة على أمريكا وأوربا .

٣ - استنزاف بلايين الدولارات البترولية العربية فى تسليح جيوش وجماعات عربية لن تستعمل هذه الأسلحة وإذا استعملت فتستعمل ضد بعضها البعض ، ولذلك فإن دول الجوار لإسرائيل لا تصيب لها من هذه الأسلحة .

٤- استنزاف بلايين الدولارات البترولية العربية على خدمات لحضارة من طرق وناطحات سحب وتكييف هواء وماشابه فى بلاد لا تزال فى مرحلة البداوة .

إن حظر تصدير البترول وارتفاع أسعاره أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ كان ذات أضرار كبيرة للاقتصاد الأوروبى منها للاقتصاد الأمريكى ، وذلك لأن أمريكا استفادت من الاضطراب الاقتصادى فى أوربا أثناء الحرب

لتدعيم قيمة الدولار الأمريكي المتدهور يومئذ في السوق الأوروبية وفي السوق العالمية .

ومن المشكلات الاقتصادية ، السوق العربية المشتركة ، حلم طال أمد تحقيقه ، في الوقت الذي أخذ العالم خطوات واسعة في اتجاه إقامة التكتلات الاقتصادية مثل السوق الأوروبية وسوق دول جنوب شرق آسيا باعتبار أن هذه الكيانات العملاقة سمة من سمات العصر .

أن العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي تأخر كثيرا ولم يواكب حركة الأحداث على المستوى الوطني في بعض الدول التواقفة لتحقيق الوحدة العربية ولا على المستوى الإقليمي لأن النتائج الفعلية تشير إلى توقعات واتفاقات ومشروعات عظيمة في صياغتها ، ولكن التنفيذ الفعلي يدعو للأسى والإحباط ، وعلى المستوى الدولي فإن التجمعات التي جرت إلى النور أصبحت كالسوط الذي يلهب ظهورنا كدول عربية .

أما الغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ فقد كان من أهم المشكلات الاقتصادية للعالم العربي ، فلم تكن مسألة الحدود بين الدولتين تهدأ إلا في فترات الأزمات التي كان يمر بها العراق ، ومنها فترة الحرب العراقية – الإيرانية ، لأن العراق كان يحتاج في مثل تلك الظروف إلى دعم الكويت ودول الخليج العربية ماديا ومعنويا .

إن قضية النفط تكتسب أهمية بالغة في مسألة العلاقات الكويتية – العراقية ، فبرغم أن العراق بلد منتج للنفط ومن أقدم الدول العربية التي اكتشف فيها النفط إلا أن معظم عائداته منه أهدرتها السلطات العراقية في الحروب وشراء الأسلحة بدلا من توجيهها للتنمية والبناء ، لذا توجهت أطماع النظام العراقي نحو عائدات النفط الكويتي ، مدعيا أنه من حق فقراء العرب ، علما بأنه هو نفسه لم يقدم شيئا من عائدات نفطه لفقراء العرب عندما كان غنيا ومن هنا فإن النفط كان هدفا لتخريب النظام العراقي حين أقدم على حرق آبار النفط الكويتية بعد هزيمته في حرب تحرير الكويت .

لقد خرج العراق مفلسا من حربه الطويلة مع إيران ، ولأن العالم كان يمر آنذاك بمرحلة انعطافية تمثلت في انهيار المعسكر الاشتراكي وانتهاء الحرب الباردة ، فقد تصورت القيادة العراقية آنذاك أنها قادرة على اقتناص الفرصة لتحقيق مطامعها باحتلال الكويت وأن الدول الكبرى سوف تغض النظر عن حدث خطير كاحتلال الكويت .

والبعد الاقتصادي من أهم العوامل التي أدت إلى الغزو العراقي للكويت ، فقد رأى النظام العراقي أن احتلاله للكويت هو البديل الواقعي للأزمة الاقتصادية السيئة لديه، وقد نتج عن هذا البعد الاقتصادي مايلي :

- ١- إنهاك الاقتصاد الكويتي وتراجع القدرات المالية .
- ٢- تدهور الاقتصاد العراقي المنهك أساسا وازدياد حدة المديونية الخارجية ، وتوقف الإيرادات النفطية وعزل العراق اقتصاديا .
- ٣- تأ

ثر العديد من الاقتصاديات العربية بنتائج الغزو ، ففي حين تحملت الدول الخليجية تبعات مالية كبيرة من أجل تحرير الكويت ، وأن كثير من الدول العربية الأخرى قد تأثرت بتوقف تحويلات العاملين وتوقف الدعم العربي من دول الخليج .

- ٤- لُق الغزو لدى الدول الصناعية هاجسا من مسألة أمن النفط .
- ٥- أ

ن ضعف الامكانيات المالية والاقتصادية في عدد من دول المنطقة سيدفعها إلى الانفتاح الاقتصادي على الشركات العالمية مع مايمكن أن ينجم عن ذلك من احتمال عودة هيمنة هذه الشركات على المقدرات الاقتصادية في المنطقة .

- ٦- و
- كذلك في مجال السياحة ، قد تتوقف لكثير من الأسباب مثل الأعمال الإرهابية ، أو انتشار الأمراض الوبائية التي توقف النشاط السياحي غالباً وبالتالي يتأثر اقتصاد الدولة وتكثر البطالة بين الشباب حيث أن كثير من دول العالم يقوم اقتصادها على السياحة .
- ٧- أ

ما الأسباب التي حالت دون ظهور السوق العربية المشتركة إلى الوجود فتتمثل في :-

- ١- الافتقار إلى الإرادة السياسية لتنفيذ مثل هذه الاتفاقيات وأعمالها على أرض الواقع .
- ٢- التحريض الخارجي وهذه لعبة السياسة الدولية وبها ما يشبه المؤامرة ، إن هناك قوى أجنبية عديدة تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وتعمل دائما على شق الصف العربي ، وتسعى دائما إلى تطبيق سياسة "

فرق تسد " وأن تدق إسفينا بين الدول العربية لمنع التعاون الإقتصادي والثقافي فيما بينها لأن هذا سوف يمنع فرص التجارة والاستثمار والتسويق أمام الدول الكبرى والدول الأجنبية ذات المصالح

٣- تخلف البنية الإقتصادية الانتاجية فى الدول العربية ، ويؤكد ذلك أن معظم الاحتياجات لا تنتجها الدول العربية بل تستوردها من الخارج ، رغم توفر مقومات الانتاج الصناعى والزراعى والتجارى بالدول العربية

٤- الخلافات السياسية بين الدول العربية .

وفى المقابل الجيد هناك السوق الأوربية المشتركة والتي مازالت قائمة إلى الآن كما سيلى :

السوق الأوربية المشتركة والعلاقات الدولية

نشأة السوق وتكوينها :

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والدول الأوربية التي تحررت والكثير من الأحزاب السياسية ، أثناء عمليات إعادة بناء نفسها قد أعلنت تأييدها للوحدة الأوربية ، ولكن لم يكن لهذا التأييد أثر من الناحية العملية فى السياسة الأوربية حيث أن القوة كانت فى يد المنتصرين الذين قرروا فى مؤتمر يالطا وبوتسدام تقسيم القارة الأوربية تحت نفوذهم ، وإذا كان من الممكن أن تصبح روسيا والولايات المتحدة أصدقاء حلفاء لكان تاريخ أوربا قد انتهى بعد الحرب العالمية الثانية ، ولكانت أوربا قد قسمت إلى جزئين يخضعان لنفوذ الدولتين العظميين ، ولكن من حسن حظ أوربا أن الاتفاق بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة لم يكن ممكناً حيث كان كل منهما يشك فى نوايا الآخر .

كما أن دول أوربا الغربية تعاني من انهيار وتفكك إقتصادي وسياسى وكان من السهل وقوعها فى قبضة الاستعمار السوفيتى ، لذا رأت الولايات المتحدة اعتبار الاتحاد السوفيتى عدواً خطيراً ذا أهداف توسعية ، كما رأت ضرورة العمل على وحدة أوربا السياسية لمواجهة أى توسع استعمارى سوفيتى .

فأعلنت الولايات المتحدة عام ١٩٤٨ مشروع مارشال الذى أحدث تغييراً كبيراً فى الأحوال الأوربية ، أول المنظمات التي أقيمت لتنفيذ برنامج مارشال كانت منظمة التعاون الإقتصادي الأوربى O.E.E.C. وقد انتهى مشروع مارشال عام ١٩٥٢ .

وفي مايو ١٩٤٩ وقع على القانون الخاص بإنشاء مجلس أوروبا كل من : فرنسا وبريطانيا والدانمارك وأيرلندا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورج والنرويج والسويد ، وفي ٩ مايو اقترحت فرنسا إقامة الاتحاد الأوربي لدول الفحم والصلب E.C.S.C. ورحبت كل من فرنسا وألمانيا بهذا الاقتراح ، أما بريطانيا لم توافق على الانضمام إلى هذا الاتحاد .

بدأت المرحلة الأولى من تكوين السوق الأوربية المشتركة في يولييه ١٩٥٢ بتوقيع اتفاقية " الهيئة العليا المشتركة للفحم الحجري والفولاذ " والتي أصبحت تعرف باسم " السوق الأوربية للفحم الحجري والفولاذى " وكان الهدف من إنشاء هذه السوق ، هو إنهاء العداء بين ست دول وهي : فرنسا وألمانيا الغربية وبلجيكا وإيطاليا وهولندا ولكسمبورج ، وقد رأت الدول الأوربية نتيجة لهذه التجربة ، أن الاستمرار فى توكيد التعاون الاقتصادى بين دول أوروبا هو أنجح السبل التى عن طريقها يمكن الوصول إلى الوحدة الأوربية ، ولذا فإن المحادثات من أجل تحقيق هذا الهدف استمرت بين الدول الأوربية حتى توجهت فى مارس ١٩٥٧ بالموافقة فى روما على إنشاء " السوق الاقتصادية المشتركة " و " السوق الأوربية للطاقة النووية " ودخل العمل بهذه الأسواق مرحلة التنفيذ رسمياً فى أول يناير ١٩٥٨ وبذلك أصبحت السوق الأوربية المشتركة تضم مجموعة الأسواق الآتية :

- ١- الهيئة العليا للفحم الحجري والفولاذ .
- ٢- السوق الاقتصادية المشتركة .
- ٣- السوق الأوربية للطاقة النووية .

وقد اتفقت الدول الأعضاء فى هذه الأسواق على اتباع أسلوب معين تمر السوق بمقتضاه بفترة انتقال تنتهى فى عام ١٩٦٩ ، تمثل أثناء هذه الفترة ، فكرة الاتحاد الاقتصادى المركز الأول على أساس ، أولاً : قيام اتحاد جمركى ، ثانياً : قيام اتحاد اقتصادى ، بهدف الوصول فى النهاية إلى اتحاد سياسى ، قدر له أن يتم عام ١٩٨٠ ، ولكن السوق أصيبت فى تلك الفترة ببعض الأزمات ، التى يأتى على رأسها ، رفض دييجول الرئيس الفرنسى المتكرر لمحاولات بريطانيا ، الدخول فى عضوية السوق ، ورفض فرنسا للأحلاف والتكتلات مهما كان نوعها ، بالإضافة إلى الاختلافات التى ظهرت فى السوق ، حول طريقة تمويل السوق ، وقضية

الجمارك الموحدة ، وتحديد علاقة السوق الأوروبية المشتركة مع دول العالم الثالث .

وقد ظهرت جبهتين معارضتين لنشأة السوق الأوروبية المشتركة هما :
 أولاً : اليسار الأوربي .
 ثانياً : بريطانيا .

أما اليسار الأوربي فقد كانت معارضته لنشأة السوق نابعة من رؤيته للسوق على أنها سوق رأسمالية أنشئت من أجل خدمة مصلحة الطبقة الأوروبية الحاكمة ، والإبقاء على اجهل وعدم الوعي السياسى ومن هذا المنطلق بدأ اليسار الأوربي يشكك فى مستقبل السوق ، وفى قدرة مؤسساتها على مواجهة المشاكل الاقتصادية والنقدية التى تتعرض لها دول المجموعة الأوروبية ، بل رأى فيها أداة من أدوات الحرب الباردة لأن دول السوق عملت على معاداة الشيوعية ، ولذا فإن اليسار الأوربي رأى فيها أنها ليست أكثر من سوق للاحتكارات ، وأنها وسيلة من وسائل اضطهاد الطبقة العمالية الأوروبية ، ولهذا فإن معارضته لها نبعث من كل الزوايا .

أما بريطانيا والتي كان أحد زعمائها ونستون تشرشل أحد الداعين لفكرة الوحدة الأوروبية ، إلا أن بريطانيا لم تنضم إلى السوق من البداية وعارضت نشأتها ، ورأت فيها خطوة أولى نحو اتحاد أوربي سياسى كانت هى غير راغبة فيه آنذاك ، بسبب حجمها ونفوذها الدولى الذى كانت تتمتع به ، بل أن تشرشل رأى أنه على الدول الأوروبية أن ترفع من مستواها العام إلى أن تصل إلى مستوى بريطانيا ، وهنا يصبح السبيل مهيناً للمشاركة فى السوق ، لذا عملت بريطانيا على اتخاذ خطوات عملية لمعارضة نشأة السوق ، فعملت فى عام ١٩٥٧ على إقامة منطقة تجارية أوربية حرة ، حتى تعمل على عدم ظهور اتفاقية السوق المشتركة إلى حيز الوجود ، ولكن محاولة بريطانيا باءت بالفشل فى عام ١٩٥٨ ، واستمرت فى المعارضة واستعاضت عن فكرة القضاء على السوق الأوروبية الحرة المعروفة باسم " افئا Trade European Free Association ") (EFTA) وقد اشترك فى توقيع اتفاق هذا الاتحاد كل من بريطانيا والدانمارك والنرويج والنمسا والسويد وسويسرا والبرتغال ، ثم انضمت فيما بعد كل من فنلندا وآيسلندا ، وهكذا كانت معارضة بريطانيا لنشأة

السوق نابعة من تعاليمها ، واعتقادها أن الدول الأوروبية الأخرى لم تصل إلى المستوى الذى يمكنها من قيام اتحاد معها .
السوق الأوروبية المشتركة محاولة لتكامل الاحتكارات :

فى مارس ١٩٥٧ وقعت فى روما معاهدة بين الدول السابق ذكرها وتقضى بإلغاء كل الرسوم الجمركية وكل القيود على حركة التجارة أو رأس المال أو الأشخاص تدريجياً وعلى مراحل فيما بين الدول الأعضاء يقابل ذلك إقامة تعريفية مشتركة لتجارة الدول الأعضاء مع البلدان الأخرى خلال ١٠ إلى ١٢ سنة .

وبالفعل أخذت الدول الأعضاء فى إلغاء الرسوم الجمركية فيما بينها وعندما انعقد مؤتمر جنيف للتجارة والتنمية كان التخفيض على السلع الصناعية قد بلغ ٧٠% وعلى السلع الزراعية من ٥٠% إلى ٥٥% .
 والواقع أن تطور القوى فى بلدان أوروبا الغربية قد ضاعف من الاتجاه إلى إلغاء العزلة القومية وضاعف من مشكلة الأسواق إلى أقصى حد ، فى عالم بدأت تحرر فيه المستعمرات وأشباه المستعمرات ، ومن ثم جاءت السوق الأوروبية المشتركة محاولة للتكامل الإقليمي بين الاحتكارات الكبرى فى أوروبا ، فمن بين ٢٠٠ احتكار عالمى هى أكبر الاحتكارات التى تسيطر على العالم ، يوجد ٤٣ احتكاراً قيادياً فى السوق الأوروبية المشتركة ، وهكذا تجئ محاولة التكامل بين هذه الاحتكارات محاولة للتوفيق بين الشكل الرأسمالى للاقتصاد الأوروبى وبين النمو الهائل الذى حققته القوى المنتجة هناك ، وتحولت أوروبا الغربية من منطقة تتلقى العون إلى منطقة تلقى بالمنافسة فى وجه العالم كله .

العلاقة بين المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادى والمعونة الأمريكية :

كان مشروع مارشال غير موجه ضد أى بلد ، ، ولا ضد أية نظرية ، ولكن ضد الجوع والفقر واليأس والفوضى ، ومع ذلك فسرعان ما ظهرت هذه المعونة ، كما أنها لم تكن مقصورة على البلاد المشتركة فى حلف شمال الأطلنطى فقط ، على أنها التكملة المالية لتعهد عسكرى ، ولم يفصل المتظاهرون الشيوعيون فى غرب أوروبا بين مشروع مارشال وبين حلف شمال الأطلنطى .

أنشئت " المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادى " فى أوروبا فى شهر أبريل ١٩٤٨ والتي كانت مهمتها التعاون مع إدارة اقتصاد التعاون فى الولايات المتحدة ، الإشراف على المعونة الأمريكية لأوروبا ، وتنسيق

السياسات الاقتصادية للبلاد ، كما أنشئ في عام ١٩٥٠ " الاتحاد الأوربي للمدفوعات " لكي يسهل التبادل بين الدول الأعضاء .
وكانت المعونة الأمريكية ضخمة ، فقد وضع الكونجرس ١٢,٨ مليار دولار تحت تصرف أوربا ، خلال أربع سنوات (١٩٤٩ - ١٩٥٢) ، وتمكنت هذه المعونة من إعادة السيولة الطبيعية إلى فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية ، فحلت المشكلة البطالة تدريجياً ، وكان نطاق المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي لا يسمح له بالوصول إلى الوحدة الأوربية ، كما أن " المجلس الأوربي " الذي أنشئ في عام ١٩٤٩ كان قاصراً فأُنشئت لجنة وزراء ومجلس استشاري أوربي ، في ستراسبورج لتنفيذ ذلك ، ولكن السياسة البريطانية عارضت ذلك التطور .

الفصل الثامن

المنظمات الدولية والإقليمية ودورها فى العلاقات الدولية

هيئة الأمم المتحدة
جامعة الدول العربية
منظمة الوحدة الأفريقية
دول عدم الانحياز فى ميدان العلاقات الدولية
معاهدة شمال الأطلنطى NATO
حلف وارسو :

هيئة الأمم المتحدة

كان من بين نتائج إخفاق عصبة الأمم فى كفالة استقلال الدول الصغيرة ، وصون السلام العالمى ، واشتباك أمم العالم فى حرب طاحنة للمرة الثانية فى غضون ربع قرن من الزمان ، أن اشتد تصميم قادة دول الحلفاء على ابتداع نظام دولى يكون مسئولاً عن درء خطر الحروب عن الجنس البشرى ، ، وكان هذا الهدف ماثلاً فى فى ذهن روزفلت حين وقع ميثاق الأطلنطى ، وتعهد بذلك الكبار الثلاثة – روزفلت وستالين وتشرشل – أثناء عقد مؤتمر موسكو (أكتوبر ١٩٤٣) ، ولما اجتمع ممثلو بريطانيا وروسيا والولايات المتحدة والصين بين أغسطس وأكتوبر ١٩٤٤ فى دمبرت أوكس بواشنطن ، عملوا على وضع مشروعات تمهيدية لمنظمة دولية تسهر على سلام العالم بتسوية المنازعات التى قد تهدده .

كان الرئيس روزفلت هو الذى اقترح اسم " الأمم المتحدة " وقد استخدم هذا الاسم لأول مرة فى إعلان الأمم المتحدة الصادر فى أول يناير ١٩٤٢ حين اجتمع ممثلو ست وعشرين دولة وتعاهدو باسم حكوماتهم على مواصلة الحرب ضد دول المحور .

وواجهت عملية إنشاء الأمم المتحدة مصاعب أكثر من تلك التى كانت قد واجهت عصبة الأمم فى الماضى ، ومع ذلك فإن الحلفاء قد وافقوا جميعاً فى سان فرانسيسكو يوم ٢٥ يوليه ١٩٤٥ على النقاط الأساسية التى ستسير عليها الهيئة فى المستقبل ، وحصلت روسيا على مقعدين إضافيين ، واحد لروسيا البيضاء والثانى لأوكرانيا ، و بهذا أصبح للروس ثلاثة مقاعد فى تلك الهيئة ، وقد طالب ستالين فى وقت من الأوقات بمقاعد لكافة الجمهوريات التى تكون الاتحاد السوفيتى ، ولم يعارض تشرشل ذلك الاقتراح لأن الهند سوف تمثل فى الجمعية ، ولم تكن فى ذلك الوقت دولة مستقلة ، وقد خشى مستشار روزفلت أن يكون رد الفعل العام عدائياً حيال منح روسيا ثلاثة مقاعد ، ومن ثم فقد احتاطوا لذلك بالحصول على موافقة بريطانيا وروسيا على تخصيص ثلاثة مقاعد للولايات المتحدة إذا دعت الضرورة لذلك ، وكان روزفلت يعتقد من قبل أن خير طريقة للمحافظة على السلام هى أن تقوم الدول الكبرى بدور رجل البوليس فى العالم ولكن آراؤه فى هذا الصدد تغيرت ، وكانت المباحثات الرئيسية فى يالتا محاولة ناجحة فى إقناع ستالين بأنه ليس من الضرورى للدول الكبرى أن تتفق سلفاً على المشاكل قبل بحثها فى مجلس الأمن الذى كان من المقرر أن

تتركز فيه سلطة اتخاذ الإجراءات النهائية ، وأصبح على الجمعية أن تجتمع كل عام ، أما مجلس الأمن فإنه كان يضم ستة أعضاء منتخبين إلى جوار ممثلي الخمسة الكبار وهم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي والصين ، وكان من الواجب أن يمثل الخمسة الكبار في كل قرار بأغلبية من المجلس في الأمور الهامة ، ولذلك فإن كل منهم كان له حق الاعتراض (الفيتو) .

ووضع ميثاق الأمم المتحدة ممثلو خمسين دولة اجتمعوا في مؤتمر المنظمة الدولية الذي عقد في سان فرانسيسكو في المدة بين ٢٥ أبريل و ٢٦ يونيه ١٩٤٥ وجعلوا أساس بحثهم المقترحات التي سبق أن وضعها ممثلو الصين والاتحاد السوفيتي وبريطانيا والولايات المتحدة في " دمبرتون أوكس " في واشنطن فيما بين شهرى أغسطس وأكتوبر ١٩٤٤ وتم توقيع الميثاق في ٢٦ يونيه ١٩٤٥ ، ووقعته فيما بعد هولندا ولو أنها لم تكن ممثلة في المؤتمر ، ومع ذلك فقد اعتبرت ضمن الدول الأصلية المنضمة إلى الأمم المتحدة وعددها ٥١ دولة . وقد خرجت الأمم المتحدة إلى حيز الوجود بصفة رسمية يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥ عندما صدقت على الميثاق كل من الصين وفرنسا والاتحاد السوفيتي وبريطانيا والولايات المتحدة وغالبية الحكومات الأخرى ، ويحتفل بيوم ٢٤ أكتوبر باعتباره يوم الأمم المتحدة .

وأهم أغراض الأمم المتحدة هي :

صيانة السلم والأمن الدوليين ، ودعم العلاقات الودية بين الأمم والتعاون الدولي على حل المشكلات العالمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية والعمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية^(٣٤) ، مع أن الواقع الحالى لم تكن كذلك ، فقد أمسك زمامها وسيطرت عليها الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة كما كانت أثناء عصابة الأمم وضاع الهدف الأساسى الذى من أجله حلت الأمم المتحدة محل عصابة الأمم .

الجدير بالذكر أن عضوية الأمم المتحدة متاحة لجميع الأمم المحبة للسلم التى تقبل الالتزامات التى يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة ، والتي ترى المنظمة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة فى تحملها . وأعضاء الأمم المتحدة الأصليين هم الذين وقعوا إعلان الأمم المتحدة الصادر فى أول يناير ١٩٤٢ وأولئك الذين اشتركوا فى مؤتمر سان

فرانسييسكو ووقعوا الميثاق وصدقت حكوماتهم عليه ، وفى وسع الدول الأخرى الانضمام إلى الأمم المتحدة ، إذا وافقت الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن .

وللجمعية العامة الحق فى أن توقف عضوية أى دولة من الدول أو تفصلها من الأمم المتحدة بناء على توصية مجلس الأمن .
واللغات الرسمية للأمم المتحدة هى العربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والروسية والأسبانية ، وتختلف اللغات الرسمية للأجهزة الرئيسية الأخرى فعلى سبيل المثال تعتبر اللغات الرسمية فى مجلس الأمن هى :

الصينية والإنجليزية والفرنسية والأسبانية والروسية .

وقد اتفق فى دميرتن أوكس على عدد كبير من النقاط وهى :

أن تتألف الأمم المتحدة من " جمعية عامة " يشترك فيها الأعضاء بالتساوى و " مجلس الأمن " تكون له السلطة الحقيقية والغرض من وجود الجمعية العامة ومجلس الأمن هو التوفيق بين مبدأ المساواة بين الدول ونظرية الدول الحارسة للأمن ، كما اتفق أيضاً على إنشاء " أمانة " و " محكمة العدل الدولية " .

وبإلحاح الولايات المتحدة أقيم المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، فقد كان الإنجليز والسوفييت حتى ذلك الحين يرون أن تقتصر منظمة المستقبل على قضايا الأمن وحدها .

وتقرر أن تكون الدول الأربع المشتركة فى دميرتن أوكس وفرنسا أعضاء دائمين فى مجلس الأمن ولكن بقيت نقطتان معلقتان هما :

الأولى: التصويت – أى كيفية استخدام حق الفيتو .

والثانية : وقد أثارها موسكو : وهى أن يكون لها جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفيتى ، وعددها ١٦ جمهورية ، مقعد فى جمعية الأمم المتحدة ، وكانت حجة روسيا فى ذلك أن كل دولة من دول الكومنولث تعتبر عضواً وتشترك بصوت .

وقد نوقشت هاتان النقطتان فى آخر عام ١٩٤٤ فى الولايات المتحدة ورفضت شخصيات أمريكية حربية وبحرية أن تعمل أغلبية ضئيلة فى مجلس الأمن على إرغام الولايات المتحدة على أن ترسل قوات إلى الخارج دون موافقة الكونجرس ، الذى سوف يرفض التصديق على معاهدة تتضمن التخلي عن السيادة القومية على هذا النحو .

وعليه فقد اتفق على أن يتمتع الأعضاء الدائمين بحق الفيتو ، وعلى ضرورة إجماع الدول الكبرى باعتبار هذا الإجماع حيويًا لسير المنظمة .
 أما فيما يختص بحالة ما إذا نشب نزاع اشتركت فيه إحدى الدول الكبرى ، فكان من رأى الولايات المتحدة ألا تستعمل هذه الدولة حق الفيتو ولكنها تراجعت إزاء المعارضة السوفيتية والبريطانية ، واقترح ستالين الحفاظ على إجماع الدول الكبرى في جميع الحالات .
 وعندما عقد مؤتمر يالتا في فبراير ١٩٤٥ تناول بالبحث مقترحات تمبرن أوكس وموضوع مقاعد الجمهوريات السوفيتية في الأمم المتحدة ، وقد ردت الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتي بأنها لم تطالب بمقاعد لولاياتها الـ ٤٨ حتى يتمسك الاتحاد السوفيتي بمقاعد لجمهورياته الـ ١٦ .

وهنا تم التوصل إلى حل وسط ، وهو منح أكبر جمهوريتين في الاتحاد السوفيتي وهما : روسيا البيضاء وأوكرانيا – مقعدين في الجمعية العامة على أساس أنهما تتمتعان – نظرياً – بإدارة شئونهما الخارجية .
 وقد تطرق المؤتمر إلى كيفية اختيار الدول التي تدعى إلى المؤتمر التأسيسي لهيئة الأمم المتحدة ، فهل تقتصر الدعوة على الدول التي شاركت في الحرب ضد المحور ، أو بفتح الباب لجميع الدول ؟
 ولما كانت هناك دول تعلن الحرب على المحور ، ولكنها قدمت مساعدات مؤثرة لمجهود الحلفاء الحربى مثل مصر : فقد كان الحل الوسط الذى انتهت إليه المناقشات هو أن يسمح للدول أن تعلن الحرب على المحور قبل نهاية فبراير ١٩٤٥ بالاشتراك في المؤتمر التأسيسي للأمم المتحدة ، وقد حفز هذا القرار كثير من الدول الموالية للحلفاء والتي ترددت في إعلان الحرب رسمياً على إنهاء تردها .
 أما عن المؤتمر التأسيسي فقد تقرر أن يعقد في سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة في ٢٥ أبريل ١٩٤٥ ومهمته إعداد ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

وكانت الدول الداعية إلى هذا المؤتمر هي الثلاث الكبرى – بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي – والصين في حين رفضت فرنسا الاشتراك في توجيه الدعوة باعتبار أنها لم تساهم في دمبرتن أوكس أو يالتا ، وفي مؤتمر سان فرانسيسكو كان أساس النقاش هو اقتراحات دمبرتن أوكس مع ما يتممها في يالتا .

وقد استاءت الدول الصغرى والوسطى من أصول التصويت فى مجلس الأمن فقد كان للأعضاء الدائمين الذين يتمتعون بحق الفيتو سلطات أوسع من السلطات التى كانت لهم فى مجلس عصبة الأمم ، كما أن الميثاق لم يدخل فى صلب نصوص معاهدات السلام بخلاف ما حدث فى ١٩١٩ .
وقد استمر انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو من ٢٥ أبريل إلى ٢٥ يونيه ١٩٤٥ ووضع ميثاق المنظمة الجديدة ، ويتضمن ١٩ فصلاً ، ١١١ مادة ومقدمة بليغة ، يتعهد فيها الموقعون بتسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية ، ونبذ استخدام القوة ، ويعلمون إيمانهم بحقوق الإنسان ومساواة حقوق الرجال والنساء ، والأمم الكبرى والأمم الصغرى ، ومناصرة الحريات الأساسية ، والتأكيد على حق الشعوب فى تقرير المصير ، وأوضح الميثاق أن أعضاء الأمم المتحدة هم :

١- جميع الدول التى اشتركت فى مؤتمر سان فرانسيسكو ووقعت على الميثاق (ومعنى ذلك جميع الدول التى أعلنت الحرب على ألمانيا أو اليابان) وكانت هناك صعوبات لقبول الأرجنتين فى مؤتمر سان فرانسيسكو ، وأخيراً قبلت فى أول مايو ١٩٤٥ .

٢- جميع الدول المسالمة الأخرى التى تقبل التزامات الميثاق وكان عدد أعضاء هيئة الأمم فى أثناء جلسة الافتتاح فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٥ يضم ٥١ عضواً وطبقاً لما نص عليه الميثاق تتكون الأمم المتحدة من ستة أجهزة رئيسية وهى :

أولاً : الجمعية العامة :

تتكون من جميع الدول الأعضاء ، وتعتبر جهاز الأمم المتحدة الرئيسى لإجراء المداولات ، ولها الحق فى مناقشة جميع المسائل الداخلة فى نطاق الميثاق والتقدم بتوصياتها حولها ، إلا أنه ليست لديها سلطة فرض القرارات على أى حكومة وإن كان لتوصياتها وزن معنوى باعتبارها تعبير عن رأى العام العالمى ، وتقدم الجمعية العامة عند ظهور المشاكل الجديدة بالمبادرة إلى بدء الجهود لمعالجتها وتتراوح هذه المشاكل بين الجهود الإنسانية إلى برامج التنمية والحملات ضد الاستعمار والفصل العنصرى وإجراء المفاوضات لعقد المعاهدات والاتفاقيات حول المسائل ذات الأهمية العالمية مثل البحار والفضاء الخارجى .

وظائف الجمعية وسلطاتها :

- ١- النظر فى الأسس التى يقوم عليها التعاون الدولى لصيانة السلم والأمن بما فى ذلك المبادئ التى تتعلق بنزع السلاح وتنظيم التسليح وإصدار توصياتها حولها .
- ٢- مناقشة أى مشكلة تؤثر على السلام والأمن وتوصى بما تراه فى شأنها إلا إذا كان النزاع أو الموقف آنذاك موضع بحث من جانب مجلس الأمن .
- ٣- مناقشة أى مسألة تدخل فى نطاق الميثاق أو تؤثر فى سلطات ووظائف أى جهاز من أجهزة الأمم المتحدة .
- ٤- إجراء البحوث وإصدار التوصيات التى من شأنها تعزيز التعاون الدولى السياسى وتطوير القانون الدولى وتدوينه ، والعمل على كفالة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، وزيادة التضامن الدولى فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والصحية .
- ٥- تلقى التقارير الواردة من مجلس الأمن ومن الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة وبحثها .
- ٦- الإشراف عن طريق مجلس الوصاية على تنفيذ اتفاقيات الوصاية فى جميع المناطق التى تعد مناطق استراتيجية .
- ٧- النظر فى ميزانية الأمم المتحدة وإقرارها .
- ٨- انتخاب الأعضاء غير الدائمين فى مجلس الأمن ، وأعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى والأعضاء المنتخبين فى مجلس الوصاية والاشتراك مع مجلس الأمن فى انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية .
- وتعيين السكرتير العام بناء على توصية مجلس الأمن ، وتطبيقاً لقرار " الوحدة من أجل السلام " الذى أقرته الجمعية العامة فى نوفمبر ١٩٥٠ يجوز للجمعية أن تشرع فى العمل عندما يعجز مجلس الأمن بسبب تعذر الحصول على إجماع أصوات الأعضاء الدائمين - عن ممارسة - مسؤوليته الأساسية فى صيانة السلم .
- وبعد خمس سنوات من تأسيس الهيئة تحولت كسلاح فى أيدي الولايات المتحدة فى " الحرب الباردة " قرار التوحيد من أجل سلام الجمعية أضفى على التدخل الأمريكى فى كوريا صورة " مهمة سلام " دولية ، تحت العلم الأزرق وقفت قوات الأمم المتحدة فى معارك كوريا للمرة الأولى والأخيرة ، ليس بين الأطراف المتحاربة (مثلما فى سيناء) للإشراف على وقف إطلاق النيران ، ولكن سويماً مع قوات أخرى ضد المعتدى .

حرب كوريا أعطت علامة على نهاية الفكرة السامية " الأمن الجماعي حسب الشعار : الكل ضد واحد ، كل واحد ضد الجميع ، ومع عملية انتهاء الاستعمار التي فى أعقابها وصلت كل سنة دول جديدة من أفريقيا ومن آسيا إلى الجمعية العامة بدأت مرحلة ثانية : " الأغلبية الأتوماتيكية " للغرب ، بدأ فى التبخر ، وفى مقابل هذا ظهرت كتلة الدول المحايدة خلال عقد كامل (بالتقرب من عام ١٩٥٥ حتى ١٩٦٥) سعت الدول العظمى من أجل الحصول على أصوات الدول المستجدة فى الأمم المتحدة ، ، ولكن منذ نهاية الستينات ، وبعد أن استولت الدول غير التابعة (الدول غير المنحازة) على الغالبية التامة فى الجمعية العامة ، تحولت منظمة الأمم المتحدة إلى جهاز دعاية " للعالم الثالث " فهناك أكثر من مائة دولة من بين ١٥٢ دولة الأعضاء ، تعتبر من دول العالم الثالث والرابع فى قارات أفريقيا وآسيا وبشكل جزئى أيضاً فى أمريكا اللاتينية ، فى الجمعية العامة التى لا تستطيع الدول العظمى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين وبريطانيا وفرنسا) استخدام الفيتو مثلما هى الحال فى مجلس الأمن ، نجد أن الأصبغ ترفع أوتوماتيكياً ضد الغرب ، حتى تحول هذا ليس إلى ظاهرة ثابتة بل على الأقل إلى عادة .

الجدير بالذكر أنه فى يوليو ١٩٥٦ أمتت مصر قناة السويس ، وفى ٢٩ أكتوبر قامت إسرائيل بغزو سيناء ، وفى اليوم التالى استخدمت بريطانيا وفرنسا حق الفيتو ضد القرار الذى يقضى بوقف إطلاق النار والذى قدمته الولايات المتحدة لمجلس الأمن ، وكانت الدولتان قد بعثتا بإنذار إلى مصر وإسرائيل - وهو إجراء غير منطقى - يهدد باستيلاء قواتهما على قناة السويس ، وأتم بالأمم المتحدة تحول بسبب الصراع فى السويس وسيناء ، فقد أحيا قرار " الاتحاد من أجل السلام " الصادر عام ١٩٥٠ والذى لم تطبيقه حتى تلك الفترة ، وفى الأول من نوفمبر بدأت الجمعية العامة أولى دوراتها الطارئة ، حيث بدأ ليستر بيرسون الذى كان وزيراً لخارجية كندا ، بدأ يضع على انفراد خطة قوات دولية تابعة للأمم المتحدة ، على أن تتألف - لأول مرة - من قوات الدول الصغرى ، وعلى هذه القوات الدولية أن تفرق المتحاربين ، ولكن همر شولد كان متشككاً من هذه الخطة ، وتعين عليه أن يبذل قصارى جهده مع الرئيس عبدالناصر كى يوافق على الشروط التى ستدخل القوات الدولية بمقتضاها مصر ، وكانت مصر تشك بادئ الأمر فى أن هذا ما هو إلا حيلة لفرض الإشراف الدولى

على القناة ، ولكن بحلول شهر أبريل ١٩٥٧ كانت إسرائيل كلها قد عادت إلى إسرائيل ، والقناة قد تم تطهيرها ، والبواخر تسير بحرية في خليج العقبة ، وارتفع رصيد همرشولد ، مما أدى إلى إعادة انتخابه لخمس سنوات أخرى تبدأ من أبريل ١٩٥٨ .

وتبدأ الدورة العادية للجمعية العامة كل عام في يوم الثلاثاء من شهر سبتمبر ، ويمكن أن تعقد اجتماعات خاصة بناء على طلب مجلس الأمن وغالبية أعضاء الأمم المتحدة أو بناء على طلب عضو تؤيده غالبية الدول الأعضاء .

وتقوم الجمعية العامة بعملها من خلال سبع لجان رئيسية يحق لجميع الأعضاء أن يمثلوا فيها وهي :

١- السياسة والأمن ويدخل في اختصاصها تنظيم التسلح - اللجنة السياسية .

٢- الشؤون الاقتصادية والمالية .

٣- الشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية .

٤- شؤون الوصاية وتدخّل في اختصاصها شؤون الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

٥- الشؤون الإدارية والميزانية .

٦- الشؤون القانونية .

٧- الجمعية العامة ، وتجتمع مراراً خلال أي دورة للإشراف على حسن سير أعمال الجمعية العامة ، وتتألف من رئيس الجمعية العامة ونوابه السبعة عشر ورؤساء اللجان السبع الرئيسية وتقوم لجنة أوراق الاعتماد التي يعينها رئيس الجمعية في كل دورة بفحص أوراق اعتماد المندوبين .

ولنأخذ مثلاً على أهم القضايا التي عرضت على الجمعية العامة (قضية ايريان الغربية) التي أدرج أول طلب لها في جدول أعمال الجمعية في ١٧ أغسطس ١٩٥٤ .

ونظر الطلب أمام اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة ، وتقدمت بعض الدول باقتراح فحواه أن تستمر أندونيسيا وهولندا في جهودهما السلمية للوصول إلى حل للمشكلة في نطاق ميثاق الأمم المتحدة ، ووافقت اللجنة السياسية على الاقتراح بأغلبية ٣٤ صوتاً ضد ١٤ ، وامتناع عشرة عن التصويت ، ولكن حين عرض الاقتراح على الجمعية العمومية في ١٠

ديسمبر ١٩٥٤ استطاعت أمريكا و هولندا بمؤامراتهما أن تجعلاه لا يحرز
أغلبية الثلثين المطلوبة .

وفي العام التالي تقدمت ١٥ دولة (من بينها مصر) بطلب مؤرخ في
١٠ أغسطس ١٩٥٥ إلى الأمم المتحدة لإدراج مسألة ايريان في دور
الانعقاد العاشر للجمعية العامة ، ووفق على الطلب ، وفي ١٥ ديسمبر
١٩٥٥ وافقت الجمعية العامة على اقتراح تقدمت به خمس دول (الهند -
مصر - نيوزيلندا - النرويج - سوريا) بأن الأمم المتحدة تأمل في حل
المشكلة حلاً سلمياً .

وفي ١٩ سبتمبر ١٩٥٦ أرسلت أندونيسيا مذكرات إلى جميع دول
مؤتمر باندونج تطلب معونتها ومساعدتها عند نظر المشكلة أمام الأمم
المتحدة ، وقد هدد وزير خارجية أندونيسيا ورئيس وفدها في الأمم المتحدة
في جلسة اللجنة السياسية للجمعية العامة المنعقدة في ٢٥ نوفمبر : أن
أندونيسيا قد تضطر إلى قطع علاقاتها مع هولندا ، كما قد تضطر إلى
تأميم الشركات الهولندية فيها ، وأن حياد الولايات المتحدة إزاء هذا النزاع
قد يدفع أندونيسيا إلى أحضان الشيوعية ، وقد أيد موقف أندونيسيا مندوب
السعودية ، أما مندوب أسبانيا فقد أعلن تأييده لهولندا ، واستمرت
المطالبات للتفاوض حول فرض السيادة الأندونيسية على ايريان ، وفي ٢٧
نوفمبر ١٩٥٧ قررت اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة دعوة
أندونيسيا وهولندا لإجراء محادثات بينهما حول مستقبل ايريان وذلك
بأغلبية ٤٢ صوتاً ضد ٢٨ وامتناع ١١ عن التصويت ، وفي ٢٩ منه
رفضت الجمعية العامة بأغلبية ٤١ صوتاً مقابل ٢٩ وامتناع ١١ عن
التصويت المشروع الذي سبق أن وافقت عليه اللجنة السياسية .

وكان الفضل في هذا القرار الجائر الذي اتخذته الجمعية العامة ضد حق
أندونيسيا المشروع ، لمؤامرات الغرب خاصة الولايات المتحدة ، ثم بدأت
جهود شعب ايريان للحصول على الاستقلال بعد فشل أندونيسيا في
المساعي السلمية للوصول إلى حل مشكلة ايريان الجدير بالذكر أن عام
١٩٦٠ شهد نسبة عالية من انضمام دول جديدة إلى الأمم المتحدة وغيرت
الزيادة في عدد أعضاء الجمعية العامة وضع الجمعية من هيئة خاضعة
للسيطرة الأمريكية والغربية إلى هيئة تسيطر عليها دول من أفريقيا وآسيا
، وكذلك تغيرت طبيعتها .

ثانياً : مجلس الأمن :

هو الجهاز المسئول أساساً عن صيانة السلام والأمن ويتألف المجلس من ١٥ عضواً منهم خمسة دائمين لهم حق الفيتو وهم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي والصين ، أما الأعضاء العشرة الآخرين فهم غير دائمين وتنتخبهم الجمعية العامة لمدد تبلغ كل منها عامين .

ويمثل مجلس الأمن السلطة الحقيقية لهيئة الأمم المتحدة وهو يكلف بتسوية الخلافات بالطرق السلمية وهي : المفاوضات ، التحقيق ، الوساطة ، التوفيق ، التحكيم ، التسوية القضائية ، اللجوء إلى الهيئات أو الاتفاقات الإقليمية .

ويمكن للمجلس عندما لا تؤدي الطرق السلمية إلى شئ وعندما يكون هناك تهديد للسلام أو القيام بعدوان ، أن يقرر تدابير وقتية مباشرة ، ثم تدابير قطعية لتنفيذ قراراته ، وهذه التدابير إما أنها لا تقتدى استخدام القوة المسلحة مثل قطع العلاقات الاقتصادية جزئياً أو كلياً والمواصلات الحديدية والبحرية والبريدية والتلغرافية وقطع العلاقات الدبلوماسية ، وإما أنها تقتدى استخدام القوة العسكرية : مناورات ، مظاهرات ، حصار ، عمليات عسكرية ، وتتم بواسطة قوات الطوارئ الدولية .

ومن ذلك يتضح أن لمجلس الأمن سلطة في اتخاذ القرارات أقوى وأنجح من توصيات الجمعية العامة .

ويشترط لصحة القرارات أن تتم بأغلبية تسعة أصوات : خمسة منها للأعضاء الدائمين ، ولكل دولة : عضواً كانت أو غير عضو - الحق في توجيه شكوى إلى مجلس الأمن ، وللمجلس على العكس من الجمعية التي لا تعقد من حيث المبدأ إلا دورة واحدة سنوية - أن يعقد جلسة كل ١٥ يوم على الأقل .

وقد جعلت مدينة نيويورك المقر الدائم لهيئة الأمم المتحدة اعترافاً بجهود الولايات المتحدة في أثناء الحرب .
وأهم وظائف المجلس هي :

- ١- صيانة السلم والأمن الدوليين وفقاً لأغراض ومبادئ الأمم المتحدة
- ٢- تشكيل لجان للتحقيق في أي نزاع يؤدي إلى نشوب احتكاك دولي
- ٣- التوصية بالوسائل التي تتبع لفض مثل هذه المنازعات .
- ٤- رسم الخطط لإنشاء نظام يكفل تنظيم التسليح .

- ٥- تقرير وجود حالة تهدد السلم أو حالة اعتداء وضرورة التوصية بما ينبغي اتخاذه من إجراءات يصددها .
- ٦- دعوة الأعضاء لتطبيق عقوبات اقتصادية أو اتخاذ إجراءات لا تتضمن استخدام القوة لمنع وقوع اعتداء .
- ٧- اتخاذ إجراء عسكري ضد المعتدى .
- ٨- التوصية بقبول أعضاء جدد بالشروط الواجب توافرها في الدول التي يتاح لها الانضمام إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .
- ٩- القيام بمهام الوصاية على (المناطق الاستراتيجية) باسم الأمم المتحدة .

١٠- تقديم التوصية لتعيين السكرتير العام للأمم المتحدة إلى الجمعية

١١- رفع تقارير سنوية وتقارير خاصة إلى الجمعية العامة .

الجدير بالذكر أن مجلس الأمن امتنع في عدد من المناسبات عن معالجة أي موقف على أساس أنه فعلاً قيد البحث في منظمة إقليمية ، أو لأن من اللائق أن تتولى هيئة إقليمية من هذا القبيل بحثه (التدخل الأمريكي في الدومنيكان – حصار كوبا الاقتصادي والتهديدات العسكرية الأمريكية لها – العنف الداخلي في نيجيريا والحرب الأهلية) .

ثالثاً : المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

ويتألف هذا المجلس من ٢٧ عضواً تنتخب الجمعية العامة كل عام تسعة منهم لفترة مداها ثلاث سنوات ، وهو المسئول عن نشاط الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي .

ويقوم المجلس بدراسات في الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والصحية وما يتصل بها ، ويرفع عنها التقارير والتوصيات ، كما ينسق الجهود التي تبذلها الوكالات المتخصصة ، وذلك بالتشاور معها ، وتقديم توصيات إليها وإلى الجمعية العامة وأعضاء الأمم المتحدة ، ويتم الاقتراع في المجلس بالأغلبية المطلقة ولكل عضو صوت واحد .

ويصرف المجلس شؤونه بواسطة لجان أساسية ولجان فرعية أنشئ منها ما يلي :

لجنة الإحصاء – اللجنة الاجتماعية – لجنة مركز المرأة – لجنة الإسكان – لجنة حقوق الإنسان – لجنة المخدرات – وهناك أيضاً لجنة فرعية لمنع التمييز العنصري ، وفي هذا المجال تقدمت مصر في نوفمبر

١٩٤٦ باقتراح ، هذا نصه : " تعلن الجمعية العامة أنه من الأمور التي تعود بالخير العميم على بتي الإنسان ، أن يوضع في الحال حد للاضطهاد والمعاملة المجحفة ، بسبب الدين أو العنصر ، وتدعو الحكومات والسلطات المسؤولة إلى أن تطبق ميثاق الأمم المتحدة نصاً وروحاً ، وأن تتخذ - في سرعة - التدابير الفعالة لهذه الغاية " .

وأستيحكم في ذكر ما جاء في تقرير السكرتير العام للدورة الحاضرة ، فقد جاء في الصفحة ٣٥ منه أنالأمم المتحدة لم تقم بعد بتهيئة الأداة الكفيلة بمنع المعاملة المجحفة أو بحماية الأقليات ، على غرار ما حدث في عام ١٩١٩ ، في نطاق عصبة الأمم ، لحماية الأقليات في بعض بلاد أوربا ، ولم تتقدم لأن أية حكومة باقتراحات عملية ، لما يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في هذا الميدان .

والآن وقد زالت النازية والفاشية ، فالواجب أن يزول معهما الاضطهاد والمعاملة المجحفة ، وعلى عاتق الإنسانية أجمع ، يقع عبء الأشخاص المشردين ، وهذا واجبنا الذي لا مفر منه ، هذا هو واجبنا ، وليس تمويل حركة صهيونية متعصبة ، قصيرة النظر ، توافرت فيها مظاهر حرب العدوان السافرة على فلسطين .

كما أنشئت أربع لجان اقتصادية إقليمية هي : اللجنة الاقتصادية لأوربا ومقرها جنيف ، اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى ومقرها بانجوك ، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومقرها سانتياجو ، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومقرها أديس أبابا ، وهناك أيضاً اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومقرها بيروت .

وتدرس هذه اللجان المشكلات الاقتصادية في إقليمها ، وتقدم للحكومات توصيات في الشؤون المتعلقة بالتنمية الاقتصادية مثل القوى الكهربائية ، والنقل المائي ، وتنمية التجارة واستخدام الموارد المعدنية والمائية استخداماً أكبر فاعلية ويتشاور المجلس مع المنظمات غير الحكومية المعنية في المسائل التي تهم المجلس ، كما يقوم بتقديم الخدمات التي توافق عليها الجمعية العامة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة بناء على طلبها

رابعاً : مجلس الوصاية :

ويتألف من أعضاء الأمم المتحدة الذين يتولون إدارة بلاد واقعة تحت الوصاية ، ومن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين لا يديرون بلاداً

من هذا النوع ، ومن عدد كاف من الأعضاء تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات ، لإيجاد توازن بين الدول التي تدير بلاداً من هذا النوع . ومهمة المجلس ، الإشراف على إدارة البلاد الموضوعه تحت الوصاية ، وله أن يضع استفتاء عن تقدم الأهالي في البلاد الموضوعه تحت الوصاية في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية ، وينظر أيضاً في الشكاوى التي يقدمها الأهالي في هذه البلاد وينظم زيارات تفتيشية دورية يتفق على مواعيدها مع السلطات المشرفة على الإدارة ، ويصدر المجلس قراراته بالأغلبية المطلقة ولكل عضو فيها صوت واحد . ولنأخذ الصومال مثلاً :

لم تستطع الدول الأربع الوصول إلى اتفاق بشأن مستعمرات إيطاليا خلال فترة العام التي أقرتها من قبل ، وهنا قررت إحالة المسألة كلها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة ، فحولتها إلى اللجنة السياسية للبحث .

في هذا الوقت تم التفاهم بين بريطانيا وإيطاليا والمعروف باسم (بيفن - سفورزا) والذي اتفقتا فيه على مستقبل مستعمرات الأخيرة ، ويعنيها من ذلك النص الذي يقضى بالوصاية الدولية على الصومال على أن تتولى الإدارة فيه الدولة الإيطالية ، وهكذا نجد تقلب السياسة البريطانية :

- ١- كانت تعارض في عودة إيطاليا إلى شرق أفريقيا .
- ٢- ثم طالبت بوصاية تتولاها على الصوماليات الثلاثة .
- ٣- وهاهي تؤيد أن تتولى إيطاليا هذه الوصاية على الصومال التي كانت تحتلها من قبل .

وذلك لأن بريطانيا أدركت أن الصوماليين والدول الأخرى يرفضون وصايتها ، وكان في وسع بريطانيا أن تؤيد استقلال الصومال وأن تضم إليه أوجادين ، ولكنها كانت تخشى أن الصومال التابع لها (أي بريطانيا) يطالب أيضاً بالاستقلال والاتحاد مع إخوانهم ، ولكن اتفاق بيفن - سفورزا لم يحصل على الأغلبية اللازمة لإقراره بالرغم من موافقة اللجنة السياسية عليه ، وأخيراً أصدرت اجمعية العامة قرارها بشأن المستعمرات الإيطالية كما يلي :

- ١- يصبح الصومال دولة مستقلة ذات سيادة ، ويصبح هذا الاستقلال نافذاً في نهاية عشر سنوات من موافقة الجمعية العامة على اتفاقية الوصاية .

- ٢- خلال الفترة المذكورة يوضع الصومال تحت الوصاية الدولية وأن تكون إيطاليا السلطة القائمة بالإدارة .
- ٣- يساعد السلطة القائمة بالإدارة ويقدم لها النصيحة مجلس استشارى يتكون من ممثلى الدول الآتية : كولومبيا - مصر - الفلبين ، ويكون مقره مقديشو .
- ٤- تتعهد إيطاليا بإدارة الإقليم وفقاً لنصوص الميثاق المتعقبة بنظام الوصاية الدولية واتفاقية الوصاية المرفوعة إلى الجمعية العامة للموافقة
- ٥- يبدأ المجلس الاستشارى مزاوله أعبائه عندما تبدأ الحكومة الإيطالية مزاوله الإدارة المؤقتة .

ومن الملاحظ على قرار الوصاية الآتى :

- أولاً : عدم الأخذ بنظام الوصاية الجماعية كما كانت ترى الولايات المتحدة ، وكما أن الوصاية الفردية تخالف ما كانت الأحزاب تطالب به .
- ثانياً : عهدت الأمم المتحدة بالوصاية لإيطاليا ضد إرادة الأغلبية الساحقة من أهل الصومال ، بل أنه من الشاذ أن تتولى الإدارة بالنيابة من المنظمة العالمية دوة لم تكن قد صارت عضواً فيها ، والأعجب من ذلك ، أن توافق الدول المنتصرة على اختيار عدوها السابق ، ولكن هذا يلقي الضوء على طبيعة العلاقات الدولية وحقيقة تصرفات العظماوات ، وهى تصرفات تقوم على الذاتية والتنافس ، كما أن الدول المنتصرة كانت تخشى أن تنضم إيطاليا إلى الاتحاد السوفيتى (أى الكتلة الشرقية " حلف وارسو ") .
- وكان رد الفعل لقرار الوصاية هذا ، أنه قوبل بعواطف مختلفة فى البلاد ، فالأحزاب الوطنية ساءها الأخذ بنظام الوصاية الفردية ، كما شعرت بالسخط لاختيار إيطاليا كى تتولى الإدارة ، ولكنها قبلت ذلك لأنه وضع مؤقت لن يتجاوز عشر سنوات ، فكأنه فترة انتقالية يتم خلالها إقامة الهيئات التمثيلية فى المستويات المختلفة ، وصوملة الإدارة ونقل السلطة بالتدرج إلى أيدي أبناء البلاد ، وما كان يعزيبها فى ذلك أنها انتزعت الاعتراف بالاستقلال الذى أصبح حقيقة واقعة للصومال ، أما الهيئات الموالية لإيطاليا فإن الوصاية المؤقتة كانت صدمة لها إذ زال الأمل فى عودة هذه الدولة بصورة دائمة .
- خامساً : محكمة العدل الدولية :

ظلت هذه المحكمة تقوم بوظيفتها وفقاً للائحة الداخلية منذ إنشائها فى ١٦ ديسمبر ١٩٢٠ وحتى عام ١٩٣٦ حين نفذت بعض التعديلات التى

أدخلت على اللائحة بموجب بروتوكول خاص واستمر هذا النظام قائماً حتى عام ١٩٤٥ حين انتهى الرأي إلى إنشاء محكمة جديدة هي محكمة العدل الدولية .

وتعتبر محكمة العدل الدولية التي تتخذ من " لاهاي " مقراً لها الهيئة القضائية الأساسية للأمم المتحدة ، كما تعتبر قانوناً جزءاً لا يتجزأ من الميثاق ، وهي مباحة للدول التي صدقت على قانونها ، وتستطيع كل دولة منها أن تعرض قضاياها بشروط يحددها مجلس الأمن الذي يجوز له أن يحيل إلى المحكمة أى نزاع قضائي .

ويجوز للدول أن ترتبط مقدماً بالنزول على أحكام المحكمة في حالات معينة ، وذلك إما بتوقيع معاهدة ، وإما باتفاق ينص فيه على ذلك ، وإما بإصدار تصريح .

وتتكون هيئة المحكمة من خمسة عشر قاضياً يتم انتخابهم باقتراع مستقل في كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن ، ويكون اختيارهم على أساس مؤهلاتهم الشخصية لا على أساس جنسياتهم ، ويكون انتخاب القاضى لمدة تسع سنوات ، ويجوز إعادة انتخابه بعد انتهاء هذه المدة ، ولا يجوز للقضاة شغل أى وظيفة أخرى طوال مدة عملهم بالمحكمة .
وطبقاً للمادة ٣٨ من قانونها تستند المحكمة في أحكامها في المنازعات المعروضة عليها إلى المصادر التالية :

١- الاتفاقات الدولية التي تضع قواعد معترفاً بها من جانب الدول المتنازعة .

٢- العرف الدولي المعتبر بمثابة قانون جرى العمل بمقتضاه .

٣- مبادئ القانون العامة التي تعترف بها الدول .

٤- أحكام المحاكم وآراء كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الأمم باعتبارها وسائل مساعدة في تحديد قواعد القانون .

ويجوز للمحكمة أن تطبق مبادئ العدل والإنصاف (دون التمسك بحرفية القانون) إذا تراضى على ذلك أطراف الدعوة المعنية .

سادساً : الأمانة العامة :

وتتألف من أمين عام Secretary General تعينه الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن ، ومعه عدد من الموظفين يكفى لمواجهة حاجات الهيئة .

والأمين العام هو الرئيس الإداري للأمم المتحدة ، وهو يوجه أنظار مجلس الأمن إلى أية مسألة يراها تهدد السلام والأمن الدوليين ، وهو يرفع إلى الجمعية العامة تقريراً سنوياً ، وما يلزم من تقارير إضافية عن أعمال الأمم المتحدة .

وكان أول أمين عام للأمم المتحدة هو المسيو " ترغفي لى Tragve Lie " النرويجي اشتراكي ديمقراطي كان يعمل عند اختياره وزير خارجية النرويج التي كانت على وشك الانضمام للأمم المتحدة ، وقد عين في أول فبراير ١٩٤٦ ، وقد صدر قرار بمد خدمته ثلاث سنوات في ١٩٥٠ ، وفي ١٠ نوفمبر ١٩٥٢ قدم استقالته ، وقد عين مستر " داج همرشولد Dag Hammarskjold " السويدي خلفاً له في ١٠ أبريل ١٩٥٣ وقد مدت خدمته هو الآخر خمسة سنوات ابتداء من ١٩٥٨ ، ولكنه لقي مصرعه في حادث طائرة بأفريقيا في ١٨ سبتمبر ١٩٦١ ، فعين " أوثانت U Thant " من بورما أميناً عاماً بالنيابة في ٣ نوفمبر ١٩٦١ استكمالاً لما تبقى من خدمة همرشولد ثم عين أميناً عاماً في نوفمبر ١٩٦٢ لمدة خمس سنوات ابتداء من قيامه بالعمل في ٣ نوفمبر ١٩٦١ حتى ١٩٧١ .

وتتابع الأمناء بعد ذلك فعين " كورت فالدهايم Kurt Waldheim " من ١٩٧٢ إلى ١٩٨١ ، و " جافيه بيريزي كويلار Javier Perez De Cuellar " ١٩٨٢ وهو من بيرو ، ثم بطرس بطرس غالي المصري عام ١٩٩١ ، وكانت مادلين أولبريت تقف فعلياً وراء إقصاءه لأنه لم يكن مرناً بما يكفي ، وغير قادراً على إدراك أهمية التعاون مع القوة الأولى في العالم - رغم ما قام به لصالح هذه القوة الأولى بالنسبة لتدمير العراق فالمطلوب منه تدمير المسلمين بما يكفي وهو على استعداد لذلك - ثم كوفي عنان الأفريقي ، والآن بان كي مون الكوري .

وليس للأمين العام وموظفيه في أثناء تأدية أعمالهم أن يتلقوا تعليمات من أية حكومة أو سلطة أخرى غير الأمم المتحدة .

ويتكون جهاز الأمانة العامة من الإدارات الآتية :

- مكاتب الأمين العام : وهو المكتب التنفيذي للأمين العام ، ومكتب الأمناء المساعدين للشئون السياسية الخاصة أو الشئون القانونية ، ومكتب المراقب ومكتب المستخدمين .

ومن الإدارات الأخرى الآتية : إدارة الشئون السياسية – شئون مجلس الأمن – إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية – إدارة شئون الوصاية والبلاد غير المتمتعة بالحكم الذاتي – مكاتب الأنباء العامة – الخدمات العامة – المؤتمرات .

وعمل السكرتير العام وجهاز الأمانة متنوع المشكلات التي تبحثها الأمم المتحدة : المساع الحميدة ، أحياناً توسط رسمي لحل المنازعات الدولية ، وإدارة عمليات حفظ السلام ، وإجراء دراسات فى شتى الميادين مثل ميدان حقوق الإنسان والموارد الطبيعية ، وتنظيم المؤتمرات الدولية ، وتنسيق الإحصاءات ، وترجمة الأحاديث وتزويد وسائل الإعلام العالمية بالمعلومات المتعلقة بالأمم المتحدة .

أما عن الميزانية : فقد بلغت الميزانية العادية للأمم المتحدة كما وافقت عليها الجمعية العامة لفترة عامى ١٩٧٨ – ١٩٧٩ نحو ١,٠٩٠,١١٣,٥٠٠ دولار ، وتشكل المساهمات المالية للدول الأعضاء المصدر الرئيسى لأموال الميزانية العادية .

وتغطى الميزانية العادية المصروفات الإدارية وغيرها من مصروفات السكرتارية المركزية والهيئات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة سواء فى المقر الرئيسى أو فى مختلف أنحاء العالم ، وأيضاً لتغطية نفقات قوات الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان ، وقوات الأمم المتحدة لمراقبة فصل القوات التى ترابط أيضاً فى الشرق الأوسط ، وغير ذلك على مستوى العالم ، ولكن فى عام ١٩٦٠ و ١٩٦١ لاحت فى الأفق بوادر اختناق مالى أصاب الأمم المتحدة نتيجة لامتناع فرنسا ودول الغرب الأخرى والاتحاد السوفيتى عن تمويل تكاليف العمليات الجديدة التى قامت بها الأمم المتحدة .

بيد أن أوثانت استطاع أن يبعد هذا الخطر – ولو مؤقتاً – عن طريق بيع السندات للحكومات الأعضاء ، رغم أن الدلائل كلها تشير إلى أن جهاز الأمم المتحدة التنفيذى سيواجه ضغطاً فى الشهور المقبلة .

هذا علاوة على وجود المنظمات الدولية الأخرى ، مثل اليونسكو والفاو ومؤسسة الصحة العالمية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وغيرها .

ولقد ظل الحلفاء المنتصرون مخلصين من ناحية المبدأ ، للمثل الأعلى الديمقراطى ، ولكن سرعان ما نشأت مناطق النفوذ وظهرت فيها معارضات قوية تسببت فى مجادلات لتبرير مصالح كل الأجانب ، فأصبحت هناك

ديمقراطيات شعبية من جانب ، والعالم الحر ، أو صوت الحرية من الجانب الآخر .

وقد جعلت مدينة نيويورك المقر الدائم لهيئة الأمم المتحدة ، اعترافاً بما أسدته الولايات المتحدة من جليل الخدمات لقضية العدالة والسلام العالمي .
ومع أن هيئة الأمم المتحدة لم تحقق جميع الآمال الكبيرة التي كانت تُرجى منها ، إلا أنها قدمت بعض المآثر الجليلة لقضية السلام ، وحالت دون تفاقم الخلاف بين الدول المتنازعة ، فوصلت إلى تسوية نزاع خطير بين روسيا وإيران بشأن جلاء جنود روسيا عن أرض إيران ، وقضية استقلال أندونيسيا ، وعرض عليها النزاع الخاص بوجود الجنود البريطانيين والفرنسيين في سوريا ولبنان ، ومطالبة مصر بريطانيا بإجلاء جنودها عن جميع أراضيها ، ولكن تحالف الدول الكبرى داخل الهيئة ، وحق الفيتو جعلها لم تقدم لمصر شيئاً .

الجدير بالذكر أن منظمة الأمم المتحدة لم تستطع فرض الأمن والسلام الدوليين كما هو مرسوم لها ، حيث وقعت تحت سيطرة الدول الكبرى التي عملت على بسط نفوذها على المستعمرات التي كانت تحتلها ، وبالتالي عادت إلى ما كانت عليه في عهد عصبة الأمم .

وإذا ما قارنا بين العصبة والهيئة ، فنجد أن ميثاق هيئة الأمم المتحدة قام واضعوه بمحاولة جديّة لتجنب الأخطاء التي انطوى عليها نظام العصبة ، فميثاق الهيئة أكثر وضوحاً من عهد العصبة ، وتشمل عضوية الهيئة جميع الدول العظمى التي برزت من الحرب العالمية الثانية ، في حين أن الولايات المتحدة لم تدخل قط عصبة الأمم ، ولم يُسمح لروسيا بالانضمام إليها إلا بعد خمسة عشر عاماً من إنشائها .

ولعل أكبر عامل في إخفاق الهيئة فيما أخفقت فيه العصبة ، راجع إلى منح الدول الكبرى حق الفيتو ، مع أن واضعي الميثاق قصدوا ألا يستخدم إلا في حالات الطوارئ الهامة ، فإن روسيا أكثرت من استخدامه في مسائل كان أغلبها غير ذي شأن .

وقد تجلّى انقسام العالم إلى معسكرين غربي وشرقي على نحو مثير في مقاطعة روسيا مجلس الوصاية ، واستعمالها حق الفيتو في رفض طلبات العضوية التي قدمتها بعض الدول الحرة كأيرلندا وفنلندا ، ويظهر في الحرب الباردة ، وفي حرب كوريا التي تهدد السلام العالمي تهديداً خطيراً ،

ناهيك عن فشل مجلس الأمن فى الوصول إلى اتفاق عام بشأن الإشراف على الطاقة الذرية .
الأمم المتحدة وشئون اللاجئين :

أما عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين فهى تمثل محوراً مهماً من محاور اختلاف الرأى بين مصر وبريطانيا حول مناقشة قضية فلسطين فى الأمم المتحدة ، فبرغم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ بشأن اللاجئين والذي تقضى الفقرة الحادية عشر منه بضرورة السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى بلادهم باعتباره حقاً مشروعاً، وتكوين لجنتين لتلك المهمة : الأولى لجنة التوفيق لحل المشاكل البارزة فى قضية فلسطين وأهمها مشكلة اللاجئين، والثانية هى وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين أتبعه قرار رقم ٥١٣ لعام ١٩٥٢ بطرح الخيار للاجئين إما العودة لوطنهم أو التعويض عن ممتلكاتهم بفلسطين كبدل عملي عن تطبيق حقهم فى العودة . إلا أن بريطانيا والغرب حالوا دون تحقيق آمال اللاجئين المشروعة آنذاك، مما كان له أكبر الأثر على توتر العلاقات المصرية البريطانية ، وكان الدور الأساسى لبريطانيا والغرب ينحصر فى تقديم معونات مالية ضخمة للاجئين عن طريق وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، واكتفت الحكومة البريطانية بإصدار بيان رسمى على لسان رئيس وزرائها إيدن فى ٢٦ أبريل ١٩٥٦ بلندن أعلن فيه اعتراف حكومته بأهمية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتأييد عمل الأمم المتحدة للتخفيف من قسوة معيشتهم. بينما عملت الحكومة المصرية على مقاومة أى مشروع يرمى إلى تصفية أى جانب من جوانب قضية فلسطين ، وخاصة التفریط فى حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى بلادهم فلسطين، ففى أثناء الاقتراع على مشروع قرار بعدم زيادة مبالغ التبرعات من أعضائها لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين فى جلسة ١٣ ديسمبر ١٩٥٧ بالجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الثانية عشرة أيد المندوب البريطانى مشروع القرار بحجة ارتفاع نفقات القوات الدولية على الحدود المصرية الإسرائيلية ، وبالفعل صدر القرار بأغلبية ٥٢ صوتاً منهم بريطانيا بالطبع .

والواقع أن قضية اللاجئين الفلسطينيين جاءت لتفرض نفسها على علاقات مصر ببريطانيا ، فقد أخذت قيادة مصر على عاتقها تهيئة الرأى العام العالمى لذلك ، فكانت تقود بنفسها الحملات الدعائية لتأييد حق اللاجئين الفلسطينيين والعودة إلى وطنهم فلسطين المحتلة بإقامة دولة مستقلة عليه ،

وأن الاتحاد الهاشمي غير قادر على تحرير فلسطين وإقامة دولة فلسطينية تضمن عودة اللاجئين إلى وطنهم ، لنفوذ بريطانيا على دولتي الاتحاد (الأردن والعراق) ، بعكس مصر التي لم تستطع بريطانيا فرض نفوذها عليها .

في جلسة ٣٠ يونيو ١٩٦٣ باللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة قدم " ديفنز " مدير وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين تقريره السنوي حول شئون اللاجئين الفلسطينيين وعمل وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين ، أكد فيه على ضرورة توطين اللاجئين في بلادهم فلسطين أو تعويضهم إن أرادوا ، كما قدم المندوبان البريطاني والأمريكي مشروع قرار يقضى بعودة اللاجئين إلى بلادهم أو تعويضهم إن أرادوا على أن يتم مناقشة التقرير والمشروع في بداية الدورة الثامنة عشر للجمعية العامة في سبتمبر ١٩٦٣ وقد تم اقراره بعد تصدى مصر لمحاولة تصفية القضية بتوطين اللاجئين في أماكن تواجدهم ، وخاصة بعد وفاة " أحمد حلمي " ممثل فلسطين في الأمم المتحدة في نهاية يوليو ١٩٦٣ .

وقد اتضح هذا الموقف المصري جلياً حينما أشار وزير خارجيتها محمود رياض في كلمته بجلسة اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى المعاناة التي لاقاها الشعب الفلسطيني بطرده بأكمله من أرضه ، وطالب بتنفيذ مطالب اللاجئين الفلسطينيين بحق العودة إلى بلادهم ، بناءً على تقرير ديفنز ، وأنهى كلمته برفض حكومته لأي تسوية للقضية الفلسطينية إلا على أساس عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم ، في حين أكد المندوب البريطاني الدائم في الأمم المتحدة في جلسة ٤ نوفمبر ١٩٦٣ باللجنة السياسية الخاصة على أن بلاده بعد ٢٥ عاماً من انتدابها لفلسطين تبين لها استحالة التوفيق بين الوعود والسياسات المقررة تجاه اللاجئين واليهود ، في إشارة واضحة لعدم الاهتمام بسياسات الدول العربية تجاه اللاجئين الفلسطينيين مقابل إقامة وطن لليهود.

و في عام ١٩٧٨ أشرف مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة على عملية إعادة توطين اللاجئين في أفريقيا (زانير وأنجولا) حيث وجد نحو عشرة ملايين مشرد في العالم نصفهم تقريباً من الأطفال وأكبر عدد من اللاجئين يوجد في أفريقيا ، كما اشترك مكتب المفوض السامي في توفير المساعدة والحماية للاجئين من جنوب شرق آسيا متعاوناً في ذلك مع

الحكومات والوكالات الطوعية فى عمليات الإسكان والإبقاء على هؤلاء اللاجئين فى تايلاند وفيتنام وماليزيا وهونج كونج وأندونيسيا والفلبين ومناطق أخرى .

وفى ديسمبر ١٩٧٨ أجرى المفوض السامى مشاورات غير رسمية مع الحكومات المعنية بشأن الصعوبات المتزايدة التى توجه لاجئ الهند الصينية فى جنوب شرق آسيا ، وعندما ساء الموقف دعا السكرتير العام إلى عقد اجتماع فى جنيف فى شهر يوليو ١٩٧٩ حضره مندوبو ٦٥ دولة لمناقشة إجراءات تخفيف مشكلة لاجئى الهند الصينية ، ونتج عن ذلك توفير مزيد من الأموال لمكتب المفوض السامى ، وبالإضافة إلى ذلك عقد مكتب المفوض السامى اتفاقية مع حكومة فيتنام لتنفيذ برنامج خاص للترحيل المنظم للأشخاص الذين يرغبون فى مغادرة فيتنام ، وقد بدأ تنفيذ البرنامج بنهاية شهر يونيو ١٩٧٩ ، ويسعى مكتب المفوض السامى إلى توسيع نطاق هذا البرنامج مع حكومة فيتنام ومع الدول المضيفة .

وفى أماكن أخرى فى آسيا تم فعلاً استكمال إعادة ترحيل نحو ٢٠٠ ألف لاجئ تحت إشراف مكتب المفوض السامى كانوا يقيمون فى بنجلاديش - إلى مواطنهم فى منطقة أراكا نفى بورما .

٦- أيضاً كان للأمم المتحدة دوراً فى تقديم المساعدات عند وقوع كارثة ما عن طريق (مكتب منسق الأمم المتحدة للغوث فى حالة الكوارث) فقد عمل المكتب على تقديم مساعدات الطوارئ خلال ١٢٥ كارثة بينها عدد كبير من الكوارث الكبرى مثل فيضانات الفلبين وزلزال أندونيسيا .

الأمم المتحدة والمسألة الأندونيسية : فى عام ١٩٤٩ عقد مؤتمر نيودلهى لبحث المسألة الأندونيسية ، وكان أبرز ما تمخض عنه هذا المؤتمر هو إنشاء جبهة آسيوية أفريقية داخل إطار هيئة الأمم المتحدة لمواجهة القضايا التى تهم هذه البلاد كقوة واحدة ، وتبرز أهمية تعاون الدول الآسيوية الأفريقية داخل هيئة الأمم المتحدة إذا أدركنا أن هذه الدول تمثل أكثر من ثلث هيئة الأمم المتحدة .

ورغم أن مؤتمر المسألة الأندونيسية المنعقد فى نيودلهى فى ١٩٤٩ كان القصد منه هو بحث مسألة معينة هى مسألة الاعتداء الهولندى على جمهورية أندونيسيا التى لم تكن قد خضت إلا الخطوات الأولى فى تاريخها كجمهورية مستقلة فهو أول مؤتمر تتجمع فيه جهود دول آسيوية وأفريقية لبحث مسألة تتعلق بدولة من هذه الدول .

ومن مظاهر أهمية هذا المؤتمر إشارة ممثلى الدول فيه إلى أن وجود تفاهم بين هذه الدول داخل إطار الأمم المتحدة سيؤدى إلى أن يُسمع صوتها فى الأمم المتحدة لحل مشاكلها العادلة وفق روح الهيئة وميثاقها .

وفى ٢٠ يناير ١٩٦٥ أعلنت أندونيسيا قرارها بالانسحاب من الأمم المتحدة فى ظل ظروف هذه المرحلة ، وفى ١٩ سبتمبر ١٩٦٦ أعلنت قرارها باستئناف التعاون المتكامل مع الأمم المتحدة والمشاركة فى أنشطتها ، وفى ٢٨ سبتمبر أحيطت الجمعية العامة علماً بهذا القرار ودعا الرئيس ممثلى أندونيسيا إلى شغل مقاعدهم فى الجمعية .

جامعة الدول العربية

فى عام ١٩٤٣ قامت مصر بإجراء مشاورات رسمية مع العراق وشرق الأردن والمملكة العربية السعودية وسوريا ولبنان واليمن وهى الدول العربية المسقلة حتى ذلك الوقت ، كانت هذه المشاورات بقصد البحث فى أمر إقامة اتحاد فيما بين هذه الدول ، وانتهت المشاورات بتوقيع بروتوكول الاسكندرية فى ٧ أكتوبر ١٩٤٤ ، وفى ٢٢ مارس ١٩٤٥ تم التوقيع على ميثاق الجامعة العربية وصدقت عليه الدول العربية السبع التى اشتركت فى المشاورات .

ومن شروط العضوية فى جامعة الدول العربية : أن تكون دولة عربية وأن تكون دولة مستقلة ، وأن يوافق مجلس الجامعة على قبولها ، وعلى مجلس الجامعة ألا يحرم دولة عربية مستقلة من الانضمام للجامعة .
ولقد تم قبول ست دول جديدة فى الجامعة العربية وهى ليبيا عام ١٩٥٣ والسودان عام ١٩٥٦ والمغرب وتونس عام ١٩٥٨ والكويت عام ١٩٦١ والجزائر ١٩٦٢ ، وحتى هذا التاريخ أصبح عدد الأعضاء فى الجامعة ١٢ دولة .

أما أهداف الجامعة العربية فهى كالتالى :

- ١ - صيانة استقلال الدول الأعضاء .
 - ٢ - المحافظة على السلام والأمن العربى .
 - ٣ - تحقيق التعاون العربى فى الشئون السياسية وغير السياسية .
 - ٤ - النظر فى مصالح المجتمع العربى بصفة عامة .
- فروع الجامعة العربية - فروع أصلية وهى : مجلس الجامعة ويعتبر الفرع الأساسى للجامعة وهو المشرف الأعلى على شئونها ويتألف من ممثلى الدول المشتركة فى الجامعة ، وينعقد المجلس فى دورات عادية

مرتين فى كل عام مارس وسبتمبر ، كما يعقد دورة غير عادية بناء على طلب دولتين من الأعضاء ، والمقر الدائم لانعقاد المجلس بالقاهرة ويكون فى غير القاهرة إذا حضره ممثلون لأغلبية الدول الأعضاء ، ويحضر الأمين العام أو من ينيبه من مساعديه جلسات المجلس ، ويقوم المجلس بصفة عامة بالإشراف على تحقيق أهداف الجامعة .

ومن الفروع الأصلية : اللجان الفنية وتقوم بإعداد مشروعات اتفاقيات بشأن المواضيع التى تدخل فى اختصاصها وتعرض على مجلس الجامعة لإقرارها مثل اتفاقيات اتحاد البريد واتحاد المواصلات والمنظمة العربية للعلوم الإدارية واتحاد إذاعات الؤل العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وغيرها .

ومن الفروع الأصلية : الأمانة العامة

ولقد أنشئت فى الأمانة العامة مكاتب وأجهزة وإدارات على النحو التالى :

- ١ - مكاتب وأجهزة خاصة مثل مكتب مقاطعة إسرائيل ومكتب مكافحة المخدرات وبيوت الطلبة ومعهد الدراسات العربية العالية .
- ٢ - إدارة الاستعلام والنشر .
- ٣ - إدارة المواصلات .
- ٤ - الإدارة الثقافية .
- ٥ - إدارة الشؤون الاجتماعية .
- ٦ - إدارة شؤون البترول .
- ٧ - الإدارة القانونية .
- ٨ - إدارة السكرتارية .
- ٩ - إدارة فلسطين .

وعلى كل إدارة العمل على متابعة ما بشأنه خاص بها ويتبعها كتخصص فى مكونات الجامعة العربية والذى من شأنه الارتباط بالعلاقات الدولية وضمان أمن وسلامة الأوطان العربية ، فقد أبرمت الجامعة معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى لدول الجامعة التى وقعت فى عام ١٩٥٠ ودخلت فى دور التنفيذ فى عام ١٩٥٢ وتم تعديلها فى عام ١٩٥٩ .

وفى ديسمبر عام ١٩٦٣ اقترح عبدالناصر عقد اجتماع للقممة يحضره ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية للتدارس فى التهديدات الصهيونية واتخاذ موقف موحد حيالها ، ولقد عقد مؤتمر أول فى يناير ١٩٦٤ فى

القاهرة ومؤتمر ثان في سبتمبر ١٩٦٤ في الإسكندرية ومؤتمر ثالث في الرباط عام ١٩٦٥ وقد أطلق على هذا الجهاز الجديد " مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية " وقد اهتم بالعديد من الموضوعات مثل :
قرر هذا المجلس تأليف مجلس عربي مشترك للبحوث الذرية ، كما اهتم بوضع خطة للعمل العربي المشترك لتحرير فلسطين ، كما أيد المجلس تحرير الجنوب المحتل وعمان ودعم العلاقات بإمارات الخليج العربي والتعاون الاقتصادي العربي وبتوثيق الصلات الاقتصادية مع المغرب العربي ، كما اهتم بالمشكلات العالمية مثل تصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية .

جامعة الدول العربية ومشكلة لاجئي فلسطين :

في مارس ١٩٥٩ تقدمت وزارة خارجية مصر بمذكرة إلى اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية ، اقترحت فيها العمل على إقامة كيان للفلسطينيين كتابعين لدولة فلسطين المحتلة وليس مجرد لاجئين ، ووضع حلول عملية لاسترجاع دولة فلسطين، كما طالبت الأردن بمنح جنسيتها للاجئين الفلسطينيين بالصفة الغربية وغيرها ، وضرورة العمل على احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية كمبدأ عام ، وأقرت اللجنة السياسية مذكرة الجمهورية المتحدة في نفس اليوم، كما أصدر مجلس الجامعة قراراً في نفس اليوم يقضى بالتأكيد على إقامة كيان للفلسطينيين ، وعندما استأنف مجلس الجامعة العربية قراراته في ذلك الشأن أصدر قراراً في ٢٩ فبراير ١٩٦٠ باستكمال إقامة الكيان الفلسطيني ليكون جديراً بالاعتراف الدولي فضلاً عن إنشاء جيش فلسطيني في كل دولة تستضيف اللاجئين في حين اعترض الأردن، ونجحت الأردن في العمل على عدم الاعتراف بالكيان الفلسطيني سواء داخل الجامعة العربية أو خارجها .

من الواضح أن هذا الإصرار من حكومة الأردن كان راجعاً إلى خوف الملك حسين من انهيار دولته ، باعتبار أن اللاجئين الفلسطينيين يمثلون ثلثي سكان الأردن، مستنداً في ذلك إلى تحريض من السفير البريطاني بعمان، لما للبريطانيين من نفوذ على عرش الأردن ، وخاصة بعد عودة المعونة البريطانية لها ، ويؤكد ذلك ما ذكره بعض الكتاب أن بريطانيا أنفقت أموالاً طائلة لمنع إقامة كيان فلسطيني قادر على إخراج طلائع ثورة عربية فلسطينية تمثل نواة لتحرير فلسطين وإقامة دولة فلسطينية تضمن عودة

اللاجئين إلى وطنهم . كما أكد عبد الناصر فى يوليو ١٩٦٠ بأن بريطانيا التى خلقت إسرائيل لن تساعد اللاجئين الفلسطينيين على العودة لبلادهم وإقامة دولة فلسطينية ، ورغم ذلك راحت حكومة القاهرة تدعم الاتحاد القومى الفلسطينى بقطاع غزة فى يوليو ١٩٦٠ تمهيداً للإعلان عن كيان للفلسطينيين معترف به دولياً ، وكذلك أنشأت الاتحاد القومى الفلسطينى بإقليم سوريا تمهيداً لإنشائه فى كل دولة عربية ، إلا أن بريطانيا أثارت الخلافات الدولية العربية مع حكومة مصر مما حال دون تأدية رسالة الاتحاد القومى الفلسطينى لإقامة كيان فلسطينى. وعندما اجتمع ماكيلان مع عبدالناصر أثناء وجودهما بالأمم المتحدة مرة فى نهايات سبتمبر وأخرى فى بدايات أكتوبر ١٩٦٠ بناءً على رغبة ماكيلان تحدث عبد الناصر عن عودة اللاجئين وأضاف متسانلاً عن كيفية قيام بريطانيا بتلبية مطالب اليهود فى حقهم بقيام دولة يهودية فى فلسطين باعتبارها وطنهم الذى هجروه منذ أكثر من ألف عام ، فى حين لا تحقق مطالب الفلسطينيين فى إقامة دولتهم التى هُجرو منها قسراً منذ عاماً أو أقل ، مؤكداً على أن حكومة القاهرة ستقدم كل ما يمكن لسرعة إيواء اللاجئين الفلسطينيين وحماية أهل قطاع غزة وإقامة كيان فلسطينى كحل مؤقت ، وأنهى حديثه بأن حل قضية فلسطين لن يتحقق إلا باجتماع الغرب والشرق على قيام دولة فلسطين مثلما حدث مع قيام دولة إسرائيل ، ولم يحاول ماكيلان إثارة غضب عبد الناصر تجاه هذه القضية ، بإصراره على الموقف البريطانى منها لئلا يؤثر على رغبته فى عودة العلاقات بين البلدين.

فى ١١ مايو ١٩٦١ أرسل الرئيس الأمريكى "جون كيندى" برسالة إلى عبد الناصر ، حول حل قضية الفلسطينيين عن طريق توطين اللاجئين فى البلاد العربية التى استضافتهم ، وتعويضهم عما لحق بممتلكاتهم مقابل الصلح الإسرائيلى مع العرب جاء تأكيد عبدالناصر فى رده فى ١٨ أغسطس ١٩٦١ بأن حل القضية الفلسطينية ليس فقط مجرد تعويضات للاجئين الفلسطينيين عما لحق بممتلكاتهم فى إسرائيل ، وإنما بقيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على أرض فلسطينيهوإشارته إلى استعداده للتفاوض حول الأمر لم تقف الحكومة البريطانية مكتوفة الأيدى تجاه هذا النشاط من حكومة القاهرة ، فحاولت وضع العراقيل أمام نجاح الأمر ، حيث حرض السفير البريطانى بعمّان الملك حسين ورئيس وزرائه أثناء اجتماعه بهما فى ٢٦ أغسطس ١٩٦٠ ، على التصدى لأى نشاط يبديه عبد الناصر فى حل قضية

اللاجئين بإقامة دولة فلسطينية على أراضي الضفة والقطاع وغيرها من أرض فلسطين ، باعتبار أن الضفة الغربية أصبحت جزءاً من المملكة الأردنية ، وأكد حسين ورئيس وزرائه على ما ذكره السفير البريطاني وعلى تنفيذه .

وحيثما تم الانفصال السوري عن مصر شنت بريطانيا حملات إعلامية ودعائية لمطالبة أهل قطاع غزة الفلسطينيين بالانفصال عن مصر أسوة بسوريا ، واتهمت الحكم المصري للقطاع بالاستعمار ، إلا أن الشعب الفلسطيني لم يستجب لتحريضهم، إذ كان عبد الناصر يمثل لديهم الزعيم العربي بلا منازع ، واعتبره الفلسطينيون أملهم في الخروج من اليأس لأنه أحبهم وآمن بهم وحمل على عاتقه العمل على قيام دولتهم المستقلة على أرضهم فلسطين .

حملت القيادة المصرية في مؤتمر القمة العربي الثاني بالإسكندرية في الفترة من ٩ - ١١ سبتمبر ١٩٦٤ على عاتقها حصول المنظمة على الشرعية العربية ككيان فلسطيني، وبالفعل أقر المؤتمر ذلك في بيانه الختامي في ١١ سبتمبر وأثنى على قرارها بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني لتحرير بلاده من الاحتلال الإسرائيلي، رغم معارضة الأردن المستمرة .

منظمة الوحدة الأفريقية

تهدف منظمة الوحدة الأفريقية من وراء التدخل للتسوية السلمية للمنازعات الدولية في داخل الإطار الأفريقي إلى استقرار العلاقات بين الدول الأعضاء .

وقد ورد مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية في الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من ميثاق المنظمة ، بالإضافة إلى ذلك فقد أنشأ ميثاق المنظمة هيئة متخصصة مهمتها فض المنازعات التي تقع بين الدول الأعضاء في المنظمة ، وهي (لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم) وهي غير مختصة بتسوية المنازعات التي تقع بين المنظمة والدول الأعضاء والمنازعات التي قد تقع بين الدول الأفريقية وبعض الأفراد والشركات ، هذا (وبالتالي فإن هذه الفقرة غير مختصة بالمنازعات الحدودية بين الدول الأعضاء في المنظمة) واختصاص اللجنة اختيارياً وليس إجبارياً ملزماً ، والأساليب التي تتبعها المنظمة لتسوية المنازعات التي تقع بين الدول الأعضاء تتمثل فيما يلي :

١ - مجلس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية ، والواقع أن هذا المجلس يعتبر الجهاز الأعلى للمنظمة ، كما يعتبر مجلس وزراء خارجية المنظمة ثاني الهيئات العامة في المنظمة .

٢ - مجلس وزراء المنظمة ، وله حق التدخل لتسوية المنازعات من تلقاء نفسه ، أو بناء على توصية من مؤتمرات القمة الأفريقية ، أو بطلب إحدى الدول الأعضاء المتنازعة .

٣ - لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم وهي هيئة شبه قضائية تلتزم بتطبيق أحكام وقواعد القانون الدولي فيما يعرض عليها من نزاع .
وتوجد علاقة بين الأمم المتحدة والمنظمة في دورهما في التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، وتطبيق مبدأ فلتحاول منظمة الوحدة الأفريقية أولاً ، ويتمشى هذا المبدأ مع نص المادة ٥٢ - الفقرة الثانية - من ميثاق الأمم المتحدة .

ومن أهم الأدوار التي قامت بها المنظمة :

الكونغو : عندما وجهت التهم ضد بورندي والكنغو برازافيل من أنهما خرقتا ميثاق المنظمة بتأييدهما الحركات الثورية ، وبهذا تكونان قد تدخلتا في الشؤون الداخلية للكونغو ، وذهب بعض أعضاء المنظمة إلى حد إثارة مسألة مطالب الكونغو بقبول وصاية المنظمة حتى تستقيم شؤون الدولة ، وبعد خمسة أيام من المساومات الشاقة أمكن التوصل إلى تراض كانت شروطه كالتالي :

- ١ - إنهاء تجنيد المرتزقة وطرد أولئك الذين كانوا بالفعل في الكونغو .
- ٢ - وقف إطلاق النار فوراً .
- ٣ - نداء إلى جميع الأحزاب السياسية الكونغولية للتصالح الوطني .
- ٤ - تكوين لجنة خاصة لمساعدة الزعماء السياسيين لتحقيق التصالح .
- ٥ - إرسال بعثة لزيارة عواصم الدول التي تتدخل في شؤون الكونغو لمطالبتها بالكف عن ذلك .
- ٦ - مطالبة جميع الدول الأعضاء بالتوقف عن أى عمل من شأنه ازدياد الموقف في الكونغو سوءاً .

وتحت مظلة منظمة الوحدة الأفريقية عقد الكثير من المؤتمرات ، فقد جاء بمؤتمر مونروفيا لوزراء خارجية الدول الأفريقية المستقلة والمنعقد من ٤ - ٨ أغسطس ١٩٥٩ كثير من القرارات منها :

- بشأن التمييز العنصرى أنه مناف للإنسانية ومهدداً للسلام والأمن الدوليين ، وأن المؤتمر يستنكر ما تقوم به حكومة جنوب أفريقيا واتحاد وسط أفريقيا الفيدرالى وكينيا .

- قرار بشأن مشكلة أفريقيا الجنوبية الغربية ، فقد حث المؤتمر حكومة اتحاد جنوب أفريقيا على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الإقليم ، كما يهيب المؤتمر بالأمم المتحدة بتحديد ميعاد لاستقلال هذا الإقليم .

- قرار بشأن مشكلة نياسالاند : حيث كاتب المؤتمر بريطانيا بالغاء حالة الطوارئ في نياسالاند وإطلاق سراح جميع المعتقلين بغير وجه حق ، كما

طالب بريطانيا باحترام ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بهذا ، وتحقيق آمال الشعب السياسية ألا وهي تقرير المصير والاستقلال .
- أما مؤتمر جميع شعوب أفريقيا المنعقد في تونس من ٢٥ - ٣٠ يناير ١٩٦٠ فقد اتخذ قرارات عدة منها :

- قرار بشأن الكونغو والعمل على استقلال الكونغو من الاحتلال البلجيكي .
- قرار بشأن رواندا فقد استنكر المؤتمر الأعمال البربرية التي ترتكب ضد شعب رواندا من قبل الاستعمار البلجيكي .
- قرار بشأن المستعمرات البرتغالية ، فقد استنكر المؤتمر السياسة الاستعمارية للبرتغال وكتّم أنفاس الحركات الوطنية ، وكذلك الاستعدادات الحربية للحكومة البرتغالية في أنجولا ، وطالب المؤتمر الإفراج الفوري للمسجونين السياسيين في أنجولا وموزمبيق وما يطلق عليه اسم غينيا البرتغالية وغيرها .

- قرار بشأن تنجانيقا وآخر بشأن زنبار والعمل على تحرير الدولتين .
أضف إلى ذلك صراعات الدول الكبرى في القارة الأفريقية ، خاصة الاتحاد السوفيتي ، ومحاولة الولايات المتحدة كسب مواقع استراتيجية في بعض الدول الأفريقية لمواجهة انتشار القوى العسكرية السوفيتية ، مما انعكس أثره على فاعلية المنظمة الأفريقية في القيام بدورها في تسوية المنازعات الأفريقية ، لذا يجب على المنظمة أن تركز في سياستها المستقبلية على :

- ١ - دراسة كيفية الحد من صراع هاتين القوتين العظميين .
 - ٢ - كيفية دعم سياسة عدم الانحياز التي يجب أن تتقبلها الدول الأفريقية تجاه جميع الكتل .
 - ٣ - إنشاء قوة سلام أفريقية تستعين بها المنظمة لإقرار السلام في القارة التي تكثر فيها المنازعات على الحدود التي خلفها الاستعمار قبل رحيله .
- منظمة الوحدة الأفريقية والتفرقة العنصرية في أفريقيا :

هناك دعوة لتوحيد المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدة الإفريقية في تنظيم سياسي موحد على غرار ما حدث في السابق في روديسيا الشمالية قبل الاستقلال حين وحد كل من (موجابي و نكروما) نشاطهما السياسي لمقاومة وإنهاء نظام " أيان سميث " العنصرى حتى تحقق الاستقلال لزيмбаوى عام ١٩٨٠ .

في عام ١٩٨٧ فرضت جنوب أفريقيا حالة الطوارئ لمدة عام ثالث ووضعت نحو ٢٥,٠٠٠ وطنى من السود في المعتقلات ، وسخر رئيس الحكومة العنصرية من حركات التحرر في جنوب أفريقيا وهاجم زعماء المؤتمر الوطني الأفريقي ، وقد شجعت الأمم المتحدة شعوب القارة غير المستقلة للعمل على استقلالها وتقرير مصيرها .
العنصرية في ناميبيا :

ناميبيا هو الاسم الذى أطلقته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٦٨ على ما كان يعرف من قبل بإقليم " جنوب غرب أفريقيا " فهى أحد أقاليم منطقة الجنوب الأفريقى .

تقع ناميبيا فى الجزء الجنوبي الغربى من القارة الأفريقية يحدها المحيط الأطلنطى غرباً ، وأنجولا شمالاً ، وزامبيا من الشمال الشرقى ، وبتسوانا شرقاً وجنوب أفريقيا جنوباً .

فى اجتماع رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى فى أديس أبابا (أثيوبيا) من ٢١ إلى ٢٣ يونية عام ١٩٧١ تم تسجيل رأى محكمة العدل الدولية الذى يقضى بأن استمرار وجود جنوب أفريقيا فى ناميبيا يعتبر غير شرعى ، وبالتالي ينبغى على جنوب أفريقيا أن تسحب إدارتها فوراً من ناميبيا .

ويحث على طلب اجتماع خاص لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمناقشة الطرق والوسائل الكفيلة بتنفيذ القرارات التى اتخذتها الأمم المتحدة فى الماضى وعلى ضوء الالتزام القانونى الذى يفرضه قرار المحكمة الدولية على المجتمع الدولى .

وقد وافق مؤتمر القمة الأفريقى التاسع عشر المنعقد بأديس أبابا فى ٦ يونيو ١٩٨٣ على اقتراح الدكتور بطرس غالى رئيس وفد مصر بإرسال وفد أفريقى إلى ناميبيا للوقوف على مدى تنفيذ جمهورية جنوب أفريقيا للقرارات الصادرة بشأن ناميبيا ، وأشاد المؤتمر بنضال شعب ناميبيا بقيادة سوابو وأدان أية مناورات ترمى إلى تأخير حصولها على استقلالها .

وفى ثمانينات القرن الماضى حصلت ناميبيا على استقلالها بفضل مساندة منظمة الوحدة الأفريقية ومؤتمرات قمة عدم الانحياز ، والمؤتمرات الدولية وخاصة مؤتمر باريس الدولى ٢٠ - ٢٧ مايو ١٩٨٣ الذى عقدته لجنة مناهضة الفصل العنصرى - الأبارتيد - بالأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية .

دول عدم الانحياز فى ميدان العلاقات الدولية

اتخذت الدول الأفريقية والآسيوية موقفاً موحداً فى ميدان العلاقات الدولية منذ مؤتمر باندونج الذى عقد أندونيسيا فى أبريل ١٩٥٥ حيث تحددت معالم فكرة عدم الانحياز بعد ذلك فى عدد من المؤتمرات الدولية ، فقد اجتمع الرؤساء عبدالناصر وتيتو ونهرو (مصر ويوغسلافيا والهند) فى مؤتمر بريونى فى ١٨ يوليو ١٩٥٦ الذى أكد مبادئ باندونج وقرر اتباع سياسة الحياد الإيجابى والتعايش السلمى بين الدول .

ولقد عقد المؤتمر الثانى لدول عدم الانحياز فى القاهرة من ٥ إلى ١٠ أكتوبر ١٩٦٤ وحضره ٤٧ رئيس دولة وهذا يدل اتساع نواة عدم الانحياز ، وقد رسم مؤتمر القاهرة برنامج العمل للدول غير المنحازة كما يلى :

- ١ - العمل على تحرير البلاد غير المستقلة والقضاء على الاستعمار القديم والجديد والإمبريالية .
- ٢ - احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها .
- ٣ - القضاء على التمييز العنصري وسياسة التفرقة العنصرية .
- ٤ - التعايش السلمى .
- ٥ - احترام سيادة الدول .
- ٦ - حل المنازعات بدون التهديد باستعمال القوة .
- ٧ - نزع السلاح الشامل وتحريم الأسلحة النووية .
- ٨ - معارضة الأحلاف والقواعد العسكرية الأجنبية .
- ٩ - تأكيد أهمية الأمم المتحدة وتمكينها من أداء وظائفها .
- ١٠ - العمل من أجل التنمية والتعاون الاقتصادى والثقافى والعلمى والتربوى .

تهدف سياسة عدم الانحياز إلى تحقيق مايلى :

- ١ - رغبة الدول المستقلة حديثاً إلى المحافظة على سيادتها واستقلالها الوطنى وأن دخولها فى الكتل المتصارعة يؤدى إلى حرمانها من حريتها وربطها برابط التبعية للدول الكبرى .
 - ٢ - تهدف سياسة عدم الانحياز إلى تلافى أخطار الحروب .
 - ٣ - أدى تشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول الجديدة فى آسيا وأفريقيا والدول النامية بصفة عامة إلى اتخاذها موقفاً موحداً فى ميدان العلاقات الدولية بهدف القضاء على التخلف فى ميدان العلاقات الدولية .
- مؤتمر باتدونغ ١٨ - ٢١ أبريل ١٩٥٥ : فى هذا التاريخ اجتمع مندوبون عن حكومات تمثل نحو ١٥٠٠ مليون نسمة من شعوب آسيا وأفريقيا (أى أكثر من نصف سكان العالم) تمثل ٢٩ دولة فى باتدونغ فى غرب جزيرة جاوة الأندونيسية ، وقد وضعت الحكومة الأندونيسية إلى جانب السكرتارية المشتركة للمؤتمر لجنة من ممثلين لمختلف الوزارات الأندونيسية لتيسير كافة التعليمات اللازمة لتحقيق مهمة الوفود القادمة للاشتراك فى المؤتمر ، وقد أُعد (بيت الحرية فى باتدونغ لاجتماعات المؤتمر . وكانت أهم قرارات المؤتمر كما يلى :

- أولاً : فى مجال التعاون الاقتصادى اتخذت القرارات الآتية :
- ١ - ضرورة التعجيل بالتنمية الاقتصادية فى آسيا وأفريقيا .
 - ٢ - تبادل المعونة الفنية بين البلاد المشتركة فى المؤتمر .
 - ٣ - الدعوة إلى إنشاء صندوق خاص للأمم المتحدة للتقد الاقتصادى ، وأن يرصد البنك الدولى جزءاً كبيراً من موارده للبلاد الآسيوية والأفريقية .

- ٤ - زيادة قيمة صادرات البلاد الآسيوية والأفريقية بتحويل المواد الأولية إلى مواد نصف مصنعة قبل التصدير .
- ٥ - الاهتمام بالملاحة البحرية .
- ٦ - تبادل المعلومات بشأن البترول .
- ٧ - استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية وتمثيل البلاد الآسيوية والأفريقية تمثيلاً مناسباً في الهيئة التنفيذية لوكالة الطاقة الذرية الدولية .
- ثانياً : في مجال التعاون الثقافي :
- ١ - تجديد الصلات الثقافية القديمة والحديثة بين شعوب القارتين .
- ٢ - استنكار محاربة الثقافات القومية للشعوب التي تمارسها بعض الدول الاستعمارية في القارتين .
- ٣ - تقديم التسهيلات من جانب الدول المتقدمة في القارتين لالتحاق الطلبة والراغبين في التدريب .
- ٤ - توجيه تنمية التعاون الثقافي بين دول القارتين نحو الحصول على معرفة البلاد بعضها بعضاً ، وتبادل المعلومات .
- ثالثاً : في المجال السياسي : اتخذت عدة قرارات منها :
- ١ - تأييد مبادئ حقوق الإنسان ومبدأ تقرير المصير للشعوب والأمم .
- ٢ - تأييد موقف أندونيسيا في قضية إيريان الغربية .
- ٣ - تأييد ضم جميع الدول ذات الكفاية لعضوية الأمم المتحدة مثل كمبوديا واليابان وفيتنام الموحدة وغيرهم من دول القارتين ، وتمكينهم من الاشتراك في مجلس الأمن للمساهمة في صيانة السلام الدولي .
- ٤ - عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد الأخرى .
- ٥ - احترام حق كل أمة في الدفاع عن نفسها انفرادياً أو جماعياً بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة .
- مدى نجاح مؤتمر باندونج :
- كان المؤتمر خطوة حاسمة في توطيد أسس التضامن الآسيوي الأفريقي ، فقد أجمعت الصحافة والإذاعة في مختلف البلاد الآسيوية والأفريقية على أن المؤتمر يعد حدثاً تاريخياً عظيماً في حياة شعوب القارتين ، فبعد أن كان مصير الشعوب في القارتين تقررته الدول الغربية دون عمل أي اعتبار لرغبات ومصالح أصحاب البلاد الأصليين ، انتقل الحق لأصحابه .

كان للاتصالات الشخصية التي قامت بها الوفود خارج المؤتمر قد أتاح للمؤتمر جواً مناسباً لتصفية كثير من المشكلات التي كانت تهدد السلام العالمي - فالتصريحات التي أدلى بها " شواين لاي " عن استعداد الصين التام لتصفية مشكلاتها مع جاراتها وعن استعدادها للتفاوض مع الولايات المتحدة ، وكانت تصريحاته أن جمهورية الصين الشعبية ترى حق الدول في اختيار معتقداتها السياسية ونظمها الاجتماعية دون أي تدخل أجنبي .

كما أن الاتصالات التي تمت خارج قاعة المؤتمر لا تقل أهمية عن الأعمال الرسمية التي قام بها المؤتمر خاصة الاتصالات التي تمت بين وفود دول كولمبو ودول حلف جنوب شرق آسيا وبين شواين لاي ، حيث أزلت الكثير من الشكوك والتوتر في العلاقات بين هذه البلاد .

الجدير بالذكر أن أهم ما يلفت الأنظار في قرارات المؤتمر أن شعارات باندونج (الحياد الإيجابي - والتعايش السلمي) أصبحت سياسة واضحة تعتنقها دول المؤتمر وتعتبرها الأساس في سياستها الخارجية حتى أصبحت الصفة الغالبة لدول باندونج هي أنها (دول عدم الانحياز) .

ناهيك عن أهمية باندونج في موقف دوله الموحد من المشكلات العالمية في هيئة الأمم المتحدة وتنسيق هذه الدول لجهودها ، وإيمانها بعدم الانحياز لأي من الكتلتين سواء الشرقية أو الغربية .

وعلى أثر مؤتمر باندونج توالى عقد مؤتمرات التضامن بين دول القارتين مثل مؤتمر القاهرة ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ - الأول من يناير ١٩٥٨ ، ومؤتمر أكرا عاصمة غانا ٥ - ١٣ ديسمبر ١٩٥٨ ، ومؤتمر كوناكري عاصمة غينيا ١١ - ١٥ أبريل ١٩٦٠ ، وفي مؤتمر موشي (تنجانيقا) ١٩٦٣ ، أشار الرئيس جوليوس نيريري رئيس جمهورية تنجانيقا إلى آسيا والكفاح ضد ما يسمونه (اتحاد ماليزيا) وكفاح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكفاح اليابان ضد القواعد العسكرية الأمريكية ، وفي تايوان الصينية التي يحتلها الأمريكيون ، ونادى بضرورة تصفية الاستعمار وتصفية السيطرة الإمبريالية ، ومؤتمر نيودلهي ٢٤ أكتوبر ١٩٦٦

معاهدة شمال الأطنطى NATO :

في ٤ أبريل ١٩٤٩ تم التوقيع على معاهدة شمال الأطنطى في واشنطن ، وبقبول ترومان ، لأول مرة في التاريخ الأمريكى ، التوقيع على تحالف عسكرى مع دول أجنبية ودخل ببلاده في سياسة جديدة وقضى على تقاليد العزلة ، وهذا التغيير كان نتيجة لحذق ترومان الذى استطاع

الحصول على موافقة الجميع بمشاركة حتى الزعماء الجمهوريين مثل : فاندنبرج ودالاس ، فحصل من مجلس الشيوخ على أغلبية واضحة من أجل التصديق على المعاهدة ، تتمثل في ٣٢ صوتاً ضد ١٣ (٢١ يولييه ١٩٤٩) ، ولكنه قابل صعوبات أكبر من أجل جعل نفس مجلس الشيوخ يصوت على قانون المساعدات العسكرية والذي كان نتيجتها المباشرة ، كما أن هذه المعاهدة تبين بجلاء اهتمام دول أوربا الغربية وقارة أمريكا الشمالية بضمنان التعاون فيما بينها في شئون الدفاع الحربى وتأمين استقرارها المالى ورخائها الاقصادى ، وقد تعهدت هذه الدول بأن تتشاور فيما بينها فى كل ما يتعلق بشئونها المشتركة ، وقد حمل هذا الحلف فوائد جمة لبريطانيا ، حيث أضفى القوة والطابع الرسمى على العلاقات الأمريكية البريطانية فى الأمور الدفاعية ومن الناحية الاستراتيجية أقام جبهة أنجلو - أمريكية ، وعلى الرغم من تأكيد اتفاقية الناتو على مبدأ التكافؤ والمساواة بين أعضائها فقد كانت بريطانيا هى أقرب تلك الدول من حيث المكانة والقوة العسكرية للولايات المتحدة .

والمعاهدة التى ضمت كل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولكسمبرج والنرويج والدنمارك وأيسلندا وإيطاليا والبرتغال ، تهدف إلى تنظيم الدفاع ضد الشيوعية ، حيث اتفقت هذه الدول بأن أى هجوم مسلح على أية دولة منها أو أية دولة أخرى فى أوربا أو أمريكا الشمالية ، يعتبر عدواناً عليها جميعاً .

أما عن انضمام اليونان وتركيا لحلف شمال الأطلنطى ، فقد حاولت الشيوعية اليونانية السيطرة على البلاد ولقيت دعماً مباشراً من يوغسلافيا وبلغاريا وألبانيا ، وكانت على وشك تحقيق أهدافها ، لولا استماتة القوات البريطانية ، وحلول القوات الأمريكية الكثيف ، ثم تدخل ترومان بشكل علنى بموجب مبدئه الشهير الذى أعلنه بسبب أحداث اليونان (وإيران) عام ١٩٤٧ والذى أقر فيه أن بلاده تقاوم الشيوعية ليس فقط فى أوربا ، وإنما على امتداد العالم بأسره ، ونتج عن ذلك ، هزيمة الشيوعية بسبب تخلى تيتو عن حركة المقاومة اليونانية لنزاعه مع ستالين الذى انتهى بطرده من الحركة الشيوعية العالمية (الكومنترن) عام ١٩٤٨ ، وكذلك بسبب المعونة الأمريكية ، أو معونات مارشال لتعمير أوربا ، وأخيراً تقرر فى أوائل الخمسينات (١٩٥١) ضم اليونان ، وقد رحب الرأى العام اليونانى بأن تكون اليونان جزءاً من الغرب - على الأقل حتى

عام ١٩٦٧ ، حين بدأت تظهر خطوط التمييز فى مفهوم الغرب ، فقد كان الغرب يعنى أوربا بتنظيماتها السياسية (مجلس أوربا) ، والاقتصادية (السوق المشتركة) ، والعسكرية (حلف الأطلنطى) ، بما فى ذلك الولايات المتحدة ، إلا أن قيام الحكم العسكرى فى اليونان (ديكتاتورية بابادو بولوس) فى ٢١ أبريل ١٩٦٧ حتى يولييه ١٩٧٤ ، وحاول تدبير انقلاب عسكرى ضد الأسقف مكارىوس الرئيس القبرصى السابق ، بدت الأمور سائحة أمام تركيا فاحتلت جزءاً كبيراً من قبرص ، وكان الاعتقاد لدى اليونانيين بأن حلف الأطلنطى والولايات المتحدة سيمنعان الغزو التركى ، لذا قررت اليونان الانسحاب من الجناح العسكرى للحلف ، وإعادة النظر فى اتفاقية القواعد الأمريكية فى اليونان .

كانت الخلافات اليونانية التركية على أشدها حتى أعقاب الأزمة القبرصية فى صيف ١٩٧٤ حينما بدأت المحاولات الأمريكية فى إقناع اليونان بالعودة إلى حلف الأطلنطى ويرجع السبب فى ذلك إلى مشكلة بحر إيجه الذى يعتبره اليونانيون بحيرة إغريقية يحدها شاطئ تركى - وتستند اليونان فى شرعية سيادتها على بحر إيجه ، إلى اتفاق جنيف الموقع عام ١٩٥٢ ، والذى ينص على أن المياه الإقليمية اليونانية تشمل ثلث البحر الفاصل بين تركيا واليونان ، بينما المياه التركية لا تشمل سوى ٩ % من هذا البحر والباقى مياه دولية ، ولكن تركيا لم تعترف بذلك باعتبار أن الجزر اليونانية شرق بحر إيجه هى امتداد طبيعى للأناضول وتطالب بـ ٥٠ % من المياه الإقليمية ، وتخشى تركيا إن لم تحصل على ذلك فتقطع اليونان الطريق على بواخرها ويصح فى إمكانها منع الاتصال البحرى بين مدينتى أزمير واستانبول ، وقد بلغت الأزمة حدود الصدام المسلح فى صيف ١٩٧٦ .

وبعد رفع حظر بيع الأسلحة الأمريكية إلى تركيا فى عام ١٩٧٨ والذى كان مجلس الشيوخ الأمريكى قد فرضه فى عام ١٩٧٤ فى أعقاب الغزو التركى لقبرص ، وبدأت تزداد أهمية تركيا الاستراتيجية بالنسبة للغرب ، بعد أن فقدت الولايات المتحدة قواعد التجسس فى إيران ، وازداد الوجود لسوفيتى فى البحر المتوسط ، وقد أدت مفاوضات الولايات المتحدة مع تركيا إلى توقيع اتفاق يتضمن مساعدة اقتصادية أمريكية لتركيا ، ويسمح باستعمال ١٢ قاعدة عسكرية فى الأراضى التركية ، ويحدد التعاون بين البلدين فى إطار الأطلنطى ، بينما كانت المفاوضات مع اليونان سلبية .

أما أسبانيا فإن سلسلة من الاتفاقيات الثنائية (يونيه ١٩٥٣) تحفظت بها تحت حماية أمريكا العسكرية ، وفي ١٩٥٤ انضمت ألمانيا ، ونتيجة لإصرار فرنسا ، ضمت الأقاليم الجزائرية (كأراض فرنسية) إلى منطقة عمل حلف شمال الأطلسي ، ونصت المادة الخامسة من الميثاق ، على الضمان المشترك لكل المتعاقدين تجاه أى عضو ، فكان أكبر تكتل فى العصر الحديث ، يجمع ٤٦٦ مليون نسمة على مساحة ٢٢,٢٢٣,٠٠٠ كم ٢ .

وفي ديسمبر ١٩٥٠ اتفق فى مؤتمر بروكسل على تعيين أيزنهاور القائد العام السابق لقوات الحلفاء كقائد أعلى فى أربا تحت سلطة اللجنة العسكرية التى شكلت من رؤساء هيئات أركان الحرب ومن المجموعة الدائمة فى واشنطن ، وأصبحت منطقة عمله شمال ووسط وجنوب أربا ، كما أنشئت قيادة مساعدة فى البحر المتوسط بعد امتداد الحلف .
 وفى أو سبتمبر ١٩٥١ أبرمت الولايات المتحدة حلف " أنزوس " مع استراليا ونيوزيلاندا ، وفى نفس الشهر عقدت حلفاً آخر مع اليابان .
 وفى فبراير ١٩٥٢ تم فى لشبونة إنشاء الشكل العام للمجلس واختاروا أميناً عاماً لحلف شمال الأطلسي ، وتعهد الأعضاء بأن يقدموا ٥٠ فرقة و ٤٠٠٠ طائرة قبل نهاية العام .

ولم تقتصر الحرب الباردة على أربا وحدها ، بل تسربت إلى جميع أرجاء العالم وبخاصة آسيا ، حيث انتصر الشيوعيون فى كمارد يهدد الاستعمار الغربى فى الشرق الأقصى ، وكان ذلك الحدث بداية الدور الثالث للحرب الباردة مع بداية عام ١٩٥٠ وهو أخطر دور فى ذلك الصراع ، حيث انتقل الصراع من الشرق الأقصى فى بداية العام إلى الشرق الأوسط فى نهاية ذلك العام ، ومنذ عام ١٩٦٠ شملت الحرب الباردة كل القارات ، فظهرت أزمة الكونغو وأزمة كوبا والهند الصينية .

فقد جاءت فكرة " قيادة الحلفاء للشرق الأوسط " لاعتبارات كثيرة ، منها الصراع البريطانى المصرى بشأن الاستقلال واعتقاد بريطانيا أن مفاوضاتها مع مصر - لتعديل معاهدة ١٩٣٦ - سوف تترك لها قاعدة السويس ولكن هذه المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود ، وكان من الصعب فى ضوء العلاقات بين بلاد الشرق الأوسط نفسها وبينها وبين دول الغرب أن يوجد حلف مماثل لحلف شمال الأطلسي ، وكان من الضرورى الاتجاه نحو إنشاء ما يماثل القيادة البريطانية للشرق الأوسط التى كانت

موجودة أثناء الحرب العالمية الثانية ، على أن تقدم الحكومات المحلية التسهيلات لذلك ، الجدير بالذكر أن هذا التنظيم لن يلقى معارضة من الرأي العام في الشرق الأوسط ، وطلبت بريطانيا والولايات المتحدة من فرنسا وتركيا الانضمام إليهما في تقديم هذه المقترحات .

وفي الوقت الذي فكر فيه الغرب في إنشاء منظمة للدفاع الإقليمي كانت تشهد كثيراً من الأحداث القومية ، ففي مايو ١٩٥١ كانت هناك أزمة تأمين الحكومة الإيرانية لشركة البترول الإيرانية ، وكانت مصر على خلاف مع بريطانيا بسبب منطقة قناة السويس والسودان ، هذا بجانب الصراع العربي الإسرائيلي ، وكانت تركيا هي وحدها التي نظرت للمقترحات الغربية على أنها دفاع ضد روسيا .

ورداً على قيام الغرب بإنشاء حلف شمال الأطلسي ، ودخول ألمانيا الغربية في هذا الحلف ، قامت روسيا مع دول الاشتراكيات الشعبية في شرق أوروبا بالتوقيع في ١٤ مايو ١٩٥٥ على " ميثاق وارسو " (حلف وارسو) : الذي أنشأ على طريقة ميثاق شمال الأطلسي ، تعاوناً عسكرياً بين هذه الدول ، مع أمانة دائمة في موسكو ، وقيادة عليا روسية (الماريشال كونيف) ، وهكذا نشأت في كل من الكتلتين المتعارضتين ، أوروبا شرقية مع نظم أخذت إلى حد ما عن تلك الموجودة في غرب القارة ، ولكن هذا البنيان اشتمل على شئ مصطنع كشفت عنه حركات التمرد التي وقعت عام ١٩٥٦ ، ورغم مواطن الضعف التي كانت في أوروبا الغربية ، إلا أنها كانت تسير نحو الوحدة والديمقراطية وحق تقرير المصير ، التي لم تحترم طوال الوقت في العملية السريعة لبناء أوروبا الشرقية ، ويضم حلف وارسو في عضويته كل من الاتحاد السوفيتي وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية والمجر وبولندا ورومانيا ، وقد تأسس الحلف بعد ست سنوات من تأسيس شمال الأطلسي ، فهو بذلك ليس رد فعل مباشر على تأسيس الأطلسي ، وإنما المبرر الأساسي لإنشاء حلف وارسو يكمن في إصرار الدول الغربية الرأسمالية على انضمام ألمانيا الغربية إلى حلف الأطلسي عام ١٩٥٤ ، وفي عام ١٩٥٥ تأسس حلف دفاعي جديد كان موجهاً أساساً ضد الاتحاد السوفيتي ، وهو حلف بغداد وانضمت إليه تركيا وإيران والعراق والباكستان وبريطانيا ، ورفضت مصر الانضمام إليه فأصبح الحلف موجهاً بعد ذلك ضد مصر أكثر منه ضد الاتحاد السوفيتي بسبب تصديها لهذا الحلف .

وبدلاً من " سياسة الاحتواء " التي اتبعتها الرئيس ترومان ، نجد أن الرئيس أيزنهاور اتبع " سياسة الضغط " وكانت وسائله تتمثل في " دبلوماسية حافة الهاوية " ونظرية " العقاب الجماعي " ، ولكنها كانت سياسة تثير القلق بالنسبة للجميع ، بما في ذلك حلفاء الولايات المتحدة ، ومن بين هؤلاء اشكتك فرنسا وإنجلترا بنوع خاص من ذلك الحكم القاسي على مغامرة السويس ١٩٥٦ ، حيث ظهر الوجه الآخر للولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعد أزمة السويس فكان بذل الجهد من أجل عزل عبدالناصر ، كما أنها أيدت حلف بغداد ، وفرضت سياسة العزل هذه بصورة قوية على السعودية ولبنان والأردن ، وفي ١٩٥٧ عملت الولايات المتحدة على تأييد الحكام العرب الراجين في قبول مبدأ أيزنهاور ، على أمل خلق قوة مضادة تقف في وجه " الناصرية " ، ناهيك عن استمرار تجميد أرصدة مصر من الدولارات ، ولم تستأنف الولايات المتحدة مساعداتها الاقتصادية والفنية ، مما أدى إلى تعرض مصر لأزمة خطيرة في يناير ١٩٥٧ ، وهي أزمة نقص شديد في القمح الذي لا يكفي لأكثر من أسبوعين ، وكذلك البترول الذي لا يكفي لأكثر من أربعة أيام ، كما أن مصر استنفدت كل ما لديها من البنسلين وغيره من المواد الطبية ، ورفضت الولايات المتحدة مد يد العون إلى مصر بعد أن طلبت الحكومة المصرية المساعدة منها ، لذا اتجهت مصر إلى روسيا وحصلت منها على مساعدة عاجلة غير مشروطة .

وكانت عملية تحرير شعوب أوروبا الشرقية قد دارت رأسها نتيجة لعدم العمل الأمريكي في وقت الانتفاضات المعادية للشيوعية في ألمانيا الشرقية ، ثم في بولندا والمجر ، أما العقوبات الجماعية فقد أبعدت .

وظهر الاستمرار مع سياسة ترومان بوضوح في الفترة الأخيرة من الفترة الرئاسية للرئيس أيزنهاور ، ومثل ترومان ، قام أيزنهاور بتقديم " نظرية " لا بمناسبة شئون اليونان وتركيا ، ولكن بشأن الدول المجاورة لها ، في الشرق الأوسط ، وشرحها في يوم ٩ مارس ١٩٥٧ أمام الكونجرس الذي سمح له باستخدام ميزانيات كبيرة لتقديم معونات اقتصادية وعسكرية ، وبصفة خاصة لكل دولة مشتبكة مع عدوان شيوعي وتطلب ذلك ، وهذه النظرية وجدت تطبيقاً لها بعد عام من ذلك ، حين أعطى أيزنهاور أمره للأسطول السادس بإنزال ٨٠٠٠ جندي في لبنان لكي يحمي هذه الدولة من طموحات عبدالناصر الذي كان يحظى بتأييد الاتحاد

السوفيتي (١٥ يوليه ١٩٥٨) ، ورغم تهديدات كروتشيف □ فإن هذا التدخل الأمريكي في لبنان كان يمثل نجاحاً .

، فإن نصف هذه الجمهورية (١,٤٥٠,٠٠٠) نسمة مسيحي ، ونصفها مسلم ، ومعظم المسيحيين من أتباع الكنيسة المارونية ، وهي تتمتع باستقلال ذاتي ، غير أنها تتصل بكنيسة الرومان الكاثوليك .

الجدير بالذكر أن فرنسا انسحبت من حلف شمال الأطلسي عندما أعلن الجنرال ديغول منذ خريف ١٩٦٥ قراره ، وقبل انضمام القوات الفرنسية إلى الحلف ، بعدم موافقته على ذلك ، ثم قام بتوجيه إنذار في ٦ مارس ١٩٦٦ للأمريكيين بإخلاء القواعد والمخازن الموجودة في فرنسا قبل أول أبريل ١٩٦٧ ، ولن يبق بعد ذلك سوى خط أنابيب البترول الذي يمون الجيش السابع الأمريكي في ألمانيا ، والمشاركة الفرنسية في الشبكة الأوروبية للرادار ، وقلقت الحكومة الألمانية بسبب خفض عدد القوات الأمريكية والبريطانية المرابطة فيها ، بسبب صعوبات الميزانية ، بل وبقاء القوات الفرنسية فيها ، ونقلت هيئات أركان الحرب الخاصة بحلف شمال الأطلسي إلى ألمانيا ، وإلى بلجيكا ، ثم واجهت الحلف أزمة جديدة في أكتوبر ١٩٧٣ حين اقتحمت القوات المصرية قناة السويس واستولت على خط بارليف الدفاعي ، وأفقدت القوات الإسرائيلية توازنها ، وبشكل غير معطيات الشرق الأوسط ، وأسرعت الولايات المتحدة بعمل جسر جوي لتزويد إسرائيل بالسلاح والمعدات ، وعبرت طائرات هذا الجسر أوروبا دون طلب السماح لها بذلك من حكوماتها ، كما أن الولايات المتحدة قامت بسحب بعض الأسلحة الموجودة في حلف شمال الأطلسي لتقديمها لإسرائيل وبشكل يؤثر على كفاءة الحلف وفاعليته ، وقامت الولايات المتحدة بعمل ذلك بدون مشاورة حلفائها الأوروبيين أعضاء الحلف ، وأصبحت أزمة ، اضطر بعدها هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية أن يقدم عنها تفسيرات .

الفصل التاسع

العلاقات الدولية ومشاكل الأقليات

مشكلة كشمير
مشكلة الشيشان

قضية كشمير

تبلغ مساحة دولة جامو وكشمير حوالي ٨٤٤٧١ مربع ميلاً ، والمحيطه من الجوانب بكل من الهند ، وباكستان ، والصين ، وافغانستان ، وادي كشمير ، تسمى "جنة الله على الارض" لأنها هادئة ، رائعة وجمالها ساحر يبهج الامراء والفقراء على حد سواء وعلى مر القرون ، ومع ذلك ، تاريخ شعبها له قصة محزنه مثيرة للشفقة والعاطفة.

وقضية كشمير هي الأقدم على جدول أعمال الأمم المتحدة ، والقضية اللامنتهية لتقسيم شبه القارة الهندية ، والشعب الكشميري مازال يئن تحت وطأة الضغط الهندي ، لهم تاريخ طويل في النضال للحرية نسبة لاي شعب في أى جزء آخر من شبه القارة ، الكشميريين اللذين هم ضحايا القمع استهلكت حقوقهم بالأحكام الاستبدادية المتعددة والحكام الأجانب .

بدأ النزاع بين الهند وباكستان فى أكتوبر ١٩٤٧ حول ولاية جامو وكشمير والتي تقع فى أقصى الشمال من شبه القارة الهندية فى إقليم الهيمالايا أكبر الإمارات الهندية ، (فى ١٧ يوليو ١٩٤٧ أصدر البرلمان البريطانى قانون استقلال الهند الذى أنهى الحكم البريطانى ، وتم تنفيذه اعتباراً من ١ ٥ أغسطس ١٩٤٧) وبناء عليه نشأت دولة باكستان الجديدة ، وكان على الولايات والإمارات الهندية - طبقاً لهذا القانون - أن تنضم إما إلى الهند أو إلى باكستان ، إلا أن مهراجا ولاية جامو وكشمير لم يستطع أن يتخذ أى قرار سريع ، وكان من الصعب تحقيق استقلال كشمير ، لاعتمادها الاقتصادى على البلدين الهند وباكستان .

شهدت الولاية منذ يوليو ١٩٤٧ ثورة مسلحة فى إقليم (بونش) فى الجزء الأوسط الغربى من كشمير، حيث تمكن الثوار من إقامة أول حكومة لـ " آزاد كشمير " أو " كشمير الحرة " ، وقد أمدت باكستان الثورة بالسلاح وأيدتها .

وفى أوائل أغسطس ١٩٤٧ قامت جماعات إرهابية من الهندوس والسيخ بمذابح طائفية ضد المسلمين ، أدت إلى فرار نحو خمسة ملايين مسلم ، لجأ معظمهم إلى أراضى كشمير الحرة ، واشترك

مهراجا ولاية جامو وكشمير وأعوانه فى هذه الفتنة الطائفية ، بل وسمح المهراجا لعصابات إرهابية هندوكية بممارسة عمليات إرهابية بشعة ضد المسلمين ، قتل خلالها عشرات الآلاف من المسلمين واشتعلت منطقة الحدود بين كشمير وباكستان .

وفى ١٤ أغسطس عقدت حكومة كشمير اتفاقاً مؤقتاً مع باكستان لتمتد الولاية بالمواد الغذائية وتدير المواصلات والبرق ، وفى أوائل أكتوبر بدأ المهراجا يشكو من حصار اقتصادى تفرضه باكستان على كشمير ، وزعم أن باكستان لا تفى بالتزاماتها طبقاً لاتفاق ١٤ أغسطس ، وعملت باكستان على تسوية الخلاف ، ولكن المهراجا رفض إجراء أى مباحثات مع المبعوث الذى أرسلته باكستان لتسوية الخلاف ، وبينما الاتهامات قائمة بين الجانبين ، بدأ رجال القبائل المسلحة غزو كشمير فى ٢٣ أكتوبر ، قادمين من مناطق شمال غرب باكستان ، وواصل تحرك المسلحين نحو العاصمة ، ولم تكن قوات ولاية كشمير قادرة على صد هذا الغزو .

فى ٢٤ أكتوبر طلب المهراجا مساعدة الهند العسكرية ، بل ووقع وثيقة انضمام كشمير إلى الهند ، وفى ٢٧ منه وافقت الهند على انضمام كشمير إليها ، وأرسلت قواتها التى تمكنت من صد رجال القبائل ، وما أن علم محمد على جناح الحاكم العام لباكستان بذلك حتى أصدر أوامره إلى القائد البريطانى المؤقت للقوات الباكستانية لإرسال قوات باكستانية إلى كشمير، فاعتذر .

وفى أوائل نوفمبر كانت أول مباحثات هندية باكستانية تدور حول كشمير ، ودعا محمد على جناح إلى وقف القتال وسحب القوات الهندية ورجال القبائل من كشمير ، وأن تتولى الهند وباكستان إدارة الولاية إجراء استفتاء تحت إشرافهم المباشر ، وقد رفضت الهند هذه المقترحات واستمر القتال فى كشمير خلال شتاء وربيع ١٩٤٨ ، ثم عرضت الهند النزاع على مجلس الأمن الذى أصدر عدة قرارات، تساند حق تقرير المصير للكشميريين. قرار الخامس من يناير لعام ١٩٤٩ والذي يقرأ كالتالي:

" إن سؤال الإضافة لدولة جامو وكشمير إلى الهند أو باكستان سيقدر عبر الطرق الدبلوماسية و عن طريق الاستفتاء العام غير المتحيز" .

مجلس الامن أكد على حق تقرير المصير للكشميريين في عديد من القرارات ، بما فيها قرار عام ١٩٥١م و ١٩٥٧م ، حيث أعيد ليكن حسب ما هو أدناه :-

" بملاحظة أن حكومة الهند و باكستان قد قبلت قرارات هيئة الامم المتحدة حول الهند وباكستان في ١٣ أغسطس ١٩٤٨ ، و ٥ يناير عام ١٩٤٩ ، وأعدت تأكيداتهما و رغبتها حول مستقبل دولة جامو وكشمير سيقدر عبر طرق الديمقراطية وبتنفيذ استفتاء غير متحيز و تحت رعاية الأمم المتحدة" .

"... اجتماع لسن وتعديل الدستور وحسب ما وصت به الجمعية مجلس العام لـ "مؤتمر الوطني على جميع جامو وكشمير" وأى إجراء تجرية الجمعية يمكن أن يكون محاولة لاتخاذ قرار لتحديد مستقبل الولاية ولأجل ذلك لايجب تصريف الدولة طبقا للمبادئ المذكوره" (رقم ٩١-٣٠ مارس ١٩٥١م) .

الترتيب النهائي لدولة جامو وكشمير سينفذ طبقا لرغبات الشعب يعبر عنه بالطرق الديمقراطية للاستفتاء النزيه وتحت رعاية الأمم المتحدة" . (رقم ١٢٢ - ٢٤ يناير عام ١٩٥٧م).

وافقت الهند لعقد استفتاء عام في الدولة و الزعماء الهنود أعطوا تعهدات ليست أقل من أربعين مرة بهذا الصدد. على أى حال ، أنهم فقط يحاولون كسب الوقت ولم يكونوا مخلصين في هذا الصدد ، وقد بدءوا بالمحادثات حول كشمير وعندما تم الضغط على الهند ، وهي متباطئة في هذا الصدد ، ان باكستان والهند قد تحاربوا ثلاث حروب حول القضية وعلى أثر كل منها ، وعدت الهند أن تحل القضية ، لكن لم تعمل على أرض الواقع أى شيء .

تأخير جامح في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة حول كشمير، تكررت مضحكة ، الانتخابات المزيفة في الدولة مثل موجات الديمقراطية ، التي سحقت في العالم عام ١٩٨٠ ، وجعلت شعب كشمير المحتلة من قبل الهند يخرجوا إلى الطرقات، ليطالبوا بحقهم لتقرير المصير. منذ أن الهند سعت لقتل روح الحرية بالقوة ،

أجبر الكشميريين لرفع السلاح ، ولتحطيم رغبات الكشميريين ، بسطت الهند حوالي سبعمائة ألف جندي مسلح وبقوى غير محددة تحت القانون الوحشي للكشميريين ، أنزلوا العقوبات الشديدة هناك ، ووثقت بالمستندات من قبل منظمة حقوق الإنسان الدولية الضربة القوية التي وجهت للكشميريين الضعفاء من قبل الهند ، مثل منظمة العفو الدولية ، ومراقبوا حقوق الإنسان والآخرين .

وفد البرلمان الاوروبى ، الذي زار كشمير المحتلة من الهند ، سماها " إنها أجمل سجن في العالم " ، وفي تقريرها ، أدان الوفد بعبارة صريحة إرهاب الدولة ضد الكشميريين ، وألح على الحاجة للسماح لمنظمة حقوق الانسان بالدخول لكشمير المحتلة ودعى الحكومة الهندية للسماح للمراقبة الأفضل للمحتجزين .

الوفد أيضا وصى بتعيين مقرر من قبل البرلمان الأوروبى حول كشمير .

الزعماء الهنود عادة يعطوا تصريحات مراوغة لمخادعة الجالية الدولية ، وفي بعض الأوقات الزعماء الهنود يتهموا الكشميريين بالإرهاب لكن في الحقيقة ميثاق الأمم المتحدة ، التصريح العمومي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ و قرارات الأمم المتحدة الأخرى أجازت للناس المحاربة لأجل حق تقرير المصير ، لذلك فإن حركة الحرية الكشميرية لايمكن أن تُدبلج وتُصاغ بالإرهاب ، ولتحديد مسؤولية فيما يتعلق بالاتهام بالإرهاب عبر الحدود ، باكستان تكررأ اقتُرحت لزيادة دور مراقبوا الأمم المتحدة على خط المراقبة ، لكن الهند لم توافق .

أن القضية يمكن ان تحل بين الطرفين وتحت اتفاقية سملا ، التي تم التوقيع عليها فى ٢ يوليو من عام ١٩٧٢م لكن الهند لم تعمل شيئاً لحل القضية خلال ٣٤ عاماً ، بالأحرى ردت جميع التمهيدات المقدمة من الباكستان في هذا الصدد .

علاوة على ذلك ، الاتفاقية لا تغير حالة النزاع الكشميري ولا تجنب دور الأمم المتحدة .

إن وجود مجموعة من مراقبوا العسكريين للأمم المتحدة في الهند والباكستان أيضا يؤكد ارتباط الأمم المتحدة بالنزاع .

فضاعة لامثيل لها ثرتكب من قبل قوات الأمن الهندية في كشمير المحتلة مساوياً التضخم العسكري الهندي الذي جعل شبه القارة الهندية من أخطر الأماكن في العالم ، حسبما وصفت من قبل بعض زعماء العالم بما فيهم الرئيس الامريكى السابق بل كلنتن .
العالم ينكمش و الصراعات الإقليمية يمكن أن تُغمر العالم بأكمله ، وخاصة بسبب الهند وباكستان حيث أن كلاهما قوتان نوويتان ولذلك الجالية الدولية يجب ألا تتجاهل تورط الكشميريين ، والذين يكتبون حكاياتهم و محنهم بالدماء ، إنه يجب أن تتقدم للأمام لوقف ومنع الظلم الثقيل الذي يجرى عليهم من قبل أيدي الهنود .
تفاعلات المسلمين في كشمير ودورهم :

كانت هناك ثلاث قوى سياسية في كشمير هي :

- ١- المؤتمر الوطني بقيادة " شيخ عبدالله " الذى كان يرغب فى الانضمام إلى الهند .
- ٢- مؤتمر مسلمى كشمير بقيادة " غلام عباس " الذى كان يرغب فى الانضمام إلى باكستان .
- ٣- المهراجا " هرى سيند " الذى كان يفضل الاستقلال عن باكستان والهند ، لأنه كان يعلم أن الانضمام يعنى زوال عرشه ، لذا وضع المهراجا كل قادة المؤتمرين الوطنى والإسلامى خلف القضبان .
وهكذا عاش ٨٠ ٪ من الشعب المسلم مضطهداً من قلة حاكمة لا تزيد على ٢٠ ٪ ، مما أدى إلى ظهور انتفاضات للمسلمين فى الولاية ، وأصبح هناك تحالف صهيونى هندوسى بلغ مداه فى المجال النووى والعسكرى .

المشكلة الشيشانية

كانت التدابير الأولى لهدم دعائم الإسلام أن ألغيت المحاكم الشرعية التى تحكم بالقرآن الكريم وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الشيشان عام ١٩٢٤ ، كما ألغيت محاكم الأعراف ، وأعلنت السلطات الحاكمة فى الاتحاد السوفيتى ، دولة علمانية فصل فيها الدين عن الدولة ، لذا صارت فى ذلك العهد لا تدين بدين ، ولا تعترف بإله ، ولهذا نجد أن السلطة الشيوعية شنت هجومها المباشر على الدين الإسلامى ، فمنذ عام

١٩٢٨ قامت بإغلاق جميع الجوامع ، بل وهدم بعضها ، وتحويل الآخر إلى مستودعات وأماكن للهو أو اصطبلات للحيوانات ، وكانت هذه الجوامع عام ١٩١٢ تزيد على ٢٦,٠٠٠ جامع فى روسيا ، يعمل بها ٤٥,٠٠٠ من الأئمة ومدرسين ومؤذنين ووعاظ وعمال ، لم يبق منها عام ١٩٤١ سوى ١٠٠ جامع فقط ، لقد سحق هذا التنكيل الدموى أكثر من ٣٠,٠٠٠ عالم ، كانوا يهتمونهم بالتخريب والتطفل والتجسس لصالح اليابان وألمانيا وبريطانيا .

وفى بلاد الشيشان أغلقت السلطات الشيوعية جميع المساجد ، بسبب الطابع المتصلب لأهالى الشيشان والمعادى للروس ، وقد اعترف المراقبون السوفيت أن الجمهورية الشيشانية ، الأنجوشية ، هى أقوى معقل للإسلام ، وأن سكانها هم أكثر المسلمين تديناً فى الاتحاد السوفيتى ، لذا عاقبتهم بتدمير مساجدهم ، وظلت على هذه السياسة حتى عام ١٩٤٤ حين طردوا السكان الأصليين من بلادهم إلى سيبيريا وقازاخستان بقرار ظالم من " ستالين " ، نتج عنه موت معظمهم فى الطريق أو فى سيبيريا نفسها ، وكان هدف هذا المخطط هو إبادة هذا الشعب الشيشانى المسلم . ومن المعروف أن السكان قد بلغوا أكثر من عشرة ملايين نسمة قبل الغزو القيصرى ، الذى أباد منهم الملايين طوال حقبة تسلطه ، حتى إذا جاءت حقبة التسلط الشيوعى أبادت سلطاته الباقية ، حتى لم يبق منها إلا الآلاف القليلة .

عام ١٩٩٠ انهار الاتحاد السوفيتى ، وقامت بعض الدول بإعلان استقلالها عن الاتحاد السوفيتى ، وكان من هذه الدول " جمهورية الشيشان الإسلامية " فى ٢٥ نوفمبر من نفس العام ، فى المؤتمر القومى الشعبى ، وقد اختاروا الجنرال " جوهر دوداييف " أحد أبناء الشيشان المخلصين رئيساً لهم .

وكان رد فعل روسيا على هذا الاستقلال أن عملت على القضاء عليه فدبرت الآتى :

١- الإيعاز إلى شعب الأنجوش بالانفصال عن الشيشان ، حيث وعدتهم باستعادة أراضيهم من جمهورية أوستينا ، وبالفعل أعلن الشعب الأنجوشى انفصاله عن الشيشان ، وأقاموا جمهورية الأنجوش ذات حكم ذاتى تابع للفيدرالية الروسية ، ورغم ذلك استمر شعب الشيشان فى انفصالهم ، وفى يوليو ١٩٩١ عقد المؤتمر الشعبى الثانى لجمهورية الشيشان برئاسة

دوداييف ، وعلى أثر ذلك تم إعلان انتخابات برلمانية جديدة وانتخاب رئيساً للجمهورية ، وشارك في الانتخابات ٧٥% من الشعب ، وأسفرت النتائج بفوز دوداييف بمنصب الرئاسة بنسبة ٨٠% من بين المرشحين ، ورغم ذلك رفضت روسيا الاعتراف بالاستقلال الشيشاني ، بل أعلن رئيسها " بوريس يلتسين " في ١٨ نوفمبر ١٩٩١ حالة الطوارئ وأنزل ألفين من قوات الداخلية الروسية في الشيشان لإلغاء الاستقلال وعودتهم إلى السيطرة الروسية ، ولكن تصدى لهم مجاهدى الشيشان وأجأوهم إلى تسليم أسلحتهم ومعداتهم ثم أسروهم ، وبعد أيام تم ترحيلهم إلى موسكو ، وبالتالي باءت مساعي روسيا بالفشل .

٢- فرض حصار سياسى على الشيشان .

٣- حشد قوات روسية على حدود جمهورية الشيشان .

٤- مساعدة الحزب المعارض للرئيس دوداييف ، فقد دخلت روسيا في محاولة أولى للتدخل العسكرى في ١٥ أكتوبر ١٩٩٤ ، ثم دخلت قواتها الشيشان تحت اسم المعارضة في ٢٦ نوفمبر ١٩٩٤ قوامها ستون دبابة ثقيلة هُزمت أمام القوات الشيشانية وتم تدمير ٣٥ دبابة واستسلم الباقي .

٥- التدخل العسكرى ، حيث أمدت روسيا زعيم المعارضة الشيشانية " عمر افترخانوف " ببعض القوات الروسية للقيام بعملية انقلاب عسكرى بقصد احتلال العاصمة (جروزنى) ، ومدّت افترخانوف بتوليه حكم الدولة إذا نجح في مهمته .

أصدر الرئيس يلتسين أوامره المشددة إلى القادة العسكريين الروس بالتدخل في الشيشان وتدمير عاصمتها تدميراً كاملاً ، حيث هى مقر الحكم الإسلامى المعارض لروسيا وبها قصر الرئاسة ومستقر الجيش الشيشانى ، وبالفعل هجمت القوات الروسية بدباباتها وطائراتها على العاصمة جروزنى في ٩ يناير ١٩٩٥ ، وتصدى لهم مجاهدى الشيشان وأسروا منهم المئات وقتلوا أكثر من ١٣,٠٠٠ جندي روسى ، واستولوا على العديد من المعدات الروسية وأسقطوا بعض الطائرات العسكرية .

يبلغ قوام الجيش الروسى في الشيشان نحو ٣٠٠ ألف جندي يقومون بفرض نظام إرهابى ، ووفقاً للإحصاءات الرسمية فقد قتلت القوات الروسية ٢٠٠ ألف شخص على الأقل بينهم ٣٥ ألف طفل ، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى رأت روسيا أن إعادة بناء الإمبراطورية الروسية قد يبدأ بالشيشان ، غير أنه لم يكن هناك ما يبرر الغزو الروسى للشيشان سواء عام ١٩٩٤ أو ١٩٩٩ ، وسعى بوتين إلى إلقاء اللوم فى كل عمل إرهابى يقع فى روسيا على الشيشانيين ، كما

تعتمد إلى ربط جهود الشيشان لنيل استقلالها وحريتها بالأعمال الإرهابية الوحشية سعياً إلى تقليص فرص الشيشان في الاستقلال ، وأنه منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر سحبت حكومة الرئيس الشيشانى أصلاً مسخادوف كل صلاتها بالإرهاب الدولى ، غير أن ذلك ليس كافياً لدحض مزاعم بوتين ، ورغم ذلك فإن الكرملين لن ينجح فى إثناء الشيشان عن صراعها من أجل الاستقلال .

ومع هذه الأساليب الوحشية التى راح ضحيتها الآلاف من الأبرياء المسالمين المدنيين ، من رجال ونساء وشيوخ وأطفال ، وقد وافق الغرب الصليبي بدوله وهيناته ومنظماته على هذا العدوان الغاشم ، ووصفوا هذه المأساة الإنسانية الإرهابية وحرب الإبادة التى شهدتها الشيشان وشعبها المسلم بأنها " مسألة روسية داخلية " ، ليس من حق أحد التدخل فيها ، فقد أعلن الرئيس الأمريكى " بيل كلينتون " فى ١٢ ديسمبر ١٩٩٥ بأن ما يحدث فى الشيشان هو شأن داخلى يخص روسيا ، كما أعلن بطرس بطرس غالى أمين عام الأمم المتحدة نفس المقولة كذلك فرنسا وبريطانيا وألمانيا والدول الأخرى ، وتركوا الروس فأمطروا العاصمة الشيشانية بوابل من القنابل والصواريخ .

أما غزو الروس لمدينة فلاديفقاس المسلمة التى يسكنها شيشان مسلمون ، فقد تم هدم وإحراق أكثر من ٢٠,٠٠٠ مبنى مأهول بالسكان المدنيين المسالمين العزل فيها ، وقامت هذه القوات الوحشية باغتصاب نحو ٣٠٠ فتاة ، وأسر ٨٠٠٠ من السكان ، ولم تتورع هذه القوات المنزوعة الرحمة من قلوبهم عن تقطيع أطفال هؤلاء الأسرى أمام أعينهم إلى قطع صغيرة وإلقائها للخنزير قائلين للمسلمين فى تهكم وسخرية : " أنتم لا تأكلون الخنزير وهو يأكلكم اليوم " ، وقاموا كذلك بدفن ٦٠ طفلاً رضيعاً أحياء ، وهتكوا أعراض أطفال أمام أمهاتهم ، ومن كانت تعترض منهن يقطعون أُنثى لسانها ، وقطعوا عورات الرجال (الخصى) ، وأثناء النساء ومثلوا بالأحياء إلى حد انتزاع الأحشاء والقلوب والكلى من أصحابها وهم أحياء ، وأحرقوا العديد من السكان ووأدوا كثيرين منهم أحياء فى حفر .

أسفرت هذه الهجمة الوحشية على هذه المدينة عن ١٥,٠٠٠ قتيل ومفقود ، وفرار ٥٥,٠٠٠ مسلم إلى شعاب الجبال فى البرد القارص ، ويهدد ١٠,٠٠٠ منهم خطر الموت جوعاً ، وهناك أدلة على أن الروس استخدموا الأسلحة الكيماوية فى هذه المجزرة .

أيضاً غزا الروس مدينة " أرغون " شرق العاصمة جروزنى بنحو ١٥٠ كم فى ١٠ مارس ١٩٩٥ ، وقد بلغ العنف أن قصف الروس العربات التى تنقل اللاجئين الشيشانيين من المدن والقرى التى أبادوها إلى خارج الجمهورية ، كما دمروا شبكات الكهرباء والمياه وجميع مرافق الحياة ، حتى دور العلاج دمروها .

وقد اتهمت منظمة هيومان رايتس ووتش القوات الروسية بانتهاك حقوق الإنسان فى الشيشان وارتكاب جرائم اغتصاب ، وأكدت المنظمة أن لديها أدلة على ارتكاب القوات الروسية لتلك الجرائم ، حيث قيام الجنود الروس بالاعتداء على النساء واغتصابهن أثناء انتقالهم من منزل لآخر بحجة البحث عن المجاهدين الشيشان ، وقد تبنت اللجنة الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة فى العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ قرارات تدين انتهاكات روسيا لحقوق الإنسان وتدعو موسكو إلى تشكيل لجنة تحقيق مستقلة فى انتهاكات هذه الحقوق التى ارتكبتها القوات الروسية فى الشيشان بما فى ذلك جرائم الاغتصاب والقتل الجماعى ، واستخدام القوة المفرطة بلا تمييز فى مهاجمة المدنيين ، لكن الحكومة الروسية رفضت القرارات ، وهذا يذكرنا بما حدث فى البوسنة والهرسك من أعمال إجرامية لا إنسانية ولا أخلاقية وكانت تشجعهم أيضا روسيا ، فهذا العالم يعمل بكل ما أوتى من قوة للانتقام من كل ما هو مسلم فى شتى أنحاء الأرض سواء روسيا أو الغرب الأوروبأمريكى ، أنهم جميعا صليبيون وعلى الأمة الإسلامية أن تعى ذلك وتواجه هذه الهجمات الشيطانية الاستعمارية ، والواقع أن الأمة الإسلامية تعى ذلك ولكنها أمة ضعيفة هزيلة أصابها الوهن ، مفككة وغير موحدة ، رغم كثرة عددها الذى هو كغشاء السيل ، ناهيك عن دكتاتورية حكامها ضد شعوبهم ، بل وأنهم منفذين لأوامر الغرب ، حيث يخيل إليهم أن الغرب حامياً لعروشهم

وفى الانتخابات الروسية عمل بوتين على التنكيل بأهل الشيشان ليقدم دمهم قربانا لانتخابه رئيسا للاتحاد الروسى ، فإذا كان مفهوما أن موسكو أرادت الانتقام من الشيشان لهزائم الجيش الروسى خلال الحرب الأولى ١٩٩٤ - ١٩٩٦ وأنها تريد الاستفادة من عوائد مرور بترول خط أنابيب أذربيجان إلى البحر الأسود ، فإن العجيب أن تعمد موسكو إلى تحدى العالم وتقود حملة إبادة ضد شعب الشيشان ، فعندما كشفت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن جرائم الحرب وإبادة مسلمى الشيشان وأصبحت سببا فى قلق المنظمات الدولية الإنسانية ومطالبتها موسكو التحقيق فى هذه الاتهامات ، ردت موسكو بلغة المصالح التى يفهمها الغرب عندما صادق البرلمان الروسى (الدوما) فى ١٤ أبريل ٢٠٠٠ على اتفاقية التخلص من الأسلحة النووية بالتدريج المعروفة باتفاقية " سولت ٢ " مما دفع واشنطن والغرب إلى غض الطرف عن مجازر الشيشان ، وقد غاب عن هؤلاء الأبطال ، أبطال الشيشان ، المقاومة الحقيقية ،

ضد هذه الحملات الصليبية ، ضمير العالم الإسلامى الذى يبحث دائما عن مصالح مع موسكو فلا يستطيع مواجهتها .
أما عن الفظائع فهي كثيرة فلقد قام الجنود الروس بفتح معتقلات للتعذيب والموت شمال الشيشان حيث يضربون النساء والأطفال حتى الموت ويخلعون الأظافر والعيون ويغتصبون النساء على مرأى ومسمع من ذويهم ويمثلون بالجثث بعد قتل أصحابها بهدف قتل الروح المعنوية للشعب الشيشانى بالكامل وغير ذلك كثير .

الجدير بالذكر أن هذه الدولة المسلمة تركت فريسة للروس الكارهين للإسلام والمسلمين ، فلم يكن من الدول الإسلامية إلا الإعلانات الشفوية التى لا تسمن ولا تغنى من جوع ، فقد أعلنت السعودية رفضها للغزو الروسى للشيشان ، وهذا ما قامت به رابطة العالم الإسلامى ومنظمة المؤتمر الإسلامى ، وأيضاً مصر ، ولكن ما الذى أفاد الشيشان من هذه الاستنكارات والمطالبات والشجب ؟ لا شئ ، فكما ذكرنا أن هذه الجمهورية التى كان عدد سكانها يزيد عن العشرة ملايين قتلوا حتى أصبحوا عدة آلاف ، والدول العربية والإسلامية ليس أمامها سوى الاستنكار والشجب ، رغم أن هذه الدول ذات قوة سكانية ومادية رهيبه تستطيع قهر هذا العدوان لو اجتمعت ، كما حدثت وحدثهم فى حرب ١٩٧٣ ضد إسرائيل ، وكذلك قوة الجهاد التى أخرجت القوات اروسية من أفغانستان . . ولكن الحكام العرب متخاذلون متفرقون يخافون على عروشهم حتى وصل الأمر بأنهم يناصرون الأعداء على إخوانهم المسلمين فى كثير من الأحيان .

ندد المجلس الإسلامى العالمى للدعوة والإغاثة ورابطة العالم الإسلامى فى بيان مشترك صدر فى القاهرة بالمذابح والمجازر التى يرتكبها الروس ضد المسلمين فى الشيشان ، ودعا الأمين العام لرابطة العالم الإسلامى بمكة المكرمة " د . عبدالله بن صالح العبيد " القادة المسلمين والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بالتحرك لإنقاذ الشعب الشيشانى ووقف المجازر التى يقوم بها الروس ضد المسلمين فى الشيشان

وناشد البيان الدول العربية والإسلامية وأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامى القيام بدورهم لإغاثة المنكوبين من الشيشان وإرسال المواد الإغاثية والتحقيق فى هذه الجرائم البشعة التى تعتبر انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان من خلال ما يفعله الروس بالشيشان .

الجدير بالذكر أنه لم نر دولة مسلمة واحدة قطعت علاقاتها مع روسيا ولا أى شركة مسلمة قاطعت البضائع الروسية بشأن الشيشان وكأنه لاجريمة تخص المسلمين .

المصادر والمراجع

أولاً : وثائق غير منشورة :

- ١- دار الوثائق القومية ، وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ٨٠٠ ، تقرير رقم ٣٢/٧٩ بعنوان : المشكلة الألمانية (مؤتمر بوتسدام)
 - ٢- دار الوثائق القومية ، وزارة الخارجية ، محفظة رقم ٧٩ ، وثيقة بعنوان تأسيس ألمانيا الاتحادية عام ١٩٤٩ .
 - ٣- دار الوثائق القومية ، وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ٧٩ ميكروفيلم رقم ٣٨ ، وثيقة عن تعويضات هولندا من ألمانيا .
 - ٤- دار الوثائق القومية ، وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ٧٩ ، تقرير صحفي عن الاتجاهات السياسية والتيارات الداخلية بألمانيا الغربية خلال الفترة من ١٥ - ٢٩ فبراير ١٩٦٦ ، بعنوان المباحثات الاقتصادية الخاصة بالمعونة الألمانية لإسرائيل .
 - ٥- دار الوثائق القومية ، وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ٨٠٠ ، تقرير عن المشكلة الألمانية (بروتوكول بين الحلفاء وألمانيا الغربية عام ١٩٤٩) .
 - ٦- دار الوثائق القومية ، وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ٤٥٧ ملف رقم ٦ بعنوان : الاتحاد الأوربي للفحم والصلب ، وثيقة ، المجلس الأوربي .
 - ٧- دار الوثائق القومية ، وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ٤٥٧ ملف رقم ٦ بعنوان : الاتحاد الأوربي للفحم والصلب ، اقتراح مسيو روبر شومان وزير الخارجية الفرنسية لتوحيد الإشراف على الصناعات الثقيلة في ألمانيا وفرنسا " مشروع شومان " .
- وثائق منشورة :
- إدارة الإعلام العام ، حقائق أساسية عن الأمم المتحدة ، دار الشعب ، ١٩٨٠ .

ثانياً : المراجع

- ١- السيد يسين : مصر بين الأزمة والنهضة ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، عدد ٤٧ ، يناير ١٩٩٢ .

- ٢- اندرو بويد ، ترجمة ، محمد عبدالله الشفقى : الأمم المتحدة بين التقديس والخرافة والحقيقة ، سلسلة كتب سياسية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، (ب . ت) .
- ٣- ثناء فؤاد عبدالله : تركيا بين التصدع الداخلى واستراتيجيات الأطلنطى ، السياسة الدولية ، عدد ٦٣ يناير ١٩٨١ .
- ٤ - د . جلال يحيى : العالم العربى الحديث منذ الحرب العالمية الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨٥ .
- ٥ - ----- : العالم المعاصر منذ الحرب العالمية الثانية ، الدول الغنية الرأسمالية الغربية والاشتراكية واليابان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨
- ٦ - ----- : المغرب العربى الحديث والمعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ .
- ٧- جلال يحيى (د) وآخران : مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية ، دار المعارف ، ١٩٨١ .
- ٨- جهاد عودة : تونس . . مسألة العروبة وقضاياها السياسية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٩ .
- ٩- جوناثان جولد بيرج ، ترجمة ، نهال الشريف : قوة اليهود فى أمريكا ، دار الهلال (ب . ت) .
- ١٠- جون بيلجر ، ترجمة ، إسماعيل داود : حكام العالم الجدد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٨ .
- ١١ - د . حسين غنيم : الاستعمار الأمريكى . . وحلف جنوب شرقى آسيا ، دار الفكر ، ١٩٥٨ .
- ١٢- د . عادل حسن غنيم : الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .
- ١٣ - د . عاصم الدسوقى : ليلة اعتراف أمريكا بإسرائيل - فى أصول التلاعب بمصير الشعوب ، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر ، ٢٠٠٤ .
- ١٤- د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الكتاب الجامعى ، ط٥ ، ١٩٩٠ .
- ١٥ - عبدالسميع سالم الهراوى : الصهيونية بين الدين والسياسة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

- ١٦- عبدالله الأحسن (د) ، ترجمة عبد العزيز بن إبراهيم الفايز ، منظمة المؤتمر الإسلامي : الرياض ، السعودية ، ١٩٩٠ .
- ١٧- د. عبدالله الأشعل : العلاقات متعددة الأبعاد بين اليونان والناو ، السياسة الدولية ، عدد ٦٣ يناير ١٩٨١ ، .
- ١٨- عبدالله فؤاد ربيع (د) : النزاع السعودي الكويتي حول بعض جزر الخليج في ضوء المصالح الأجنبية ١٩٢٢/١٩٦٩ ، مجلة كلية الآداب بقنا ، العدد العاشر ، ٢٠٠٠ .
- ١٩- علاء عبد الوهاب : الشرق الأوسط الجديد - سيناريو الهيمنة الإسرائيلية ، سينا للنشر ، ١٩٩٥ .
- ٢٠- فاضل حسين (د) : مشكلة شط العرب ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، دار هنا للطباعة والنشر ، ١٩٧٥ .
- ٢١ - فتحى نصار : وثائق فلسطين - من العهدة العمرية إلى وعد بلفور (٦٣٧ - ١٩١٧ م) ، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٧ .
- ٢٢- فرغلى على تسن هريدى (د) : الرأسمالية الأجنبية فى مصر ١٩٣٧ - ١٩٥٧ ، ج ٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣ .
- ٢٣- ----- : الرأسمالية اليهودية في مصر (وأثرها على الحركة الصهيونية والتنظيمات الشيوعية) ١٨٩٧-١٩٣٧ ، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر ، الإسكندرية، ٢٠٠٢ .
- ٢٤- ----- : تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، الكشوف - الاستعمار - الاستقلال ، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨ .
- ٢٥- ----- : حاضر العالم الإسلامى ، دار إشبيليا للنشر والتوزيع ، الرياض ، السعودية ، ٢٠٠٣ .
- ٢٦- ----- : موقف الحكومة المصرية من النشاط السياسى للطلاب ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر ، اسكندرية ، ٢٠٠٣ .
- ٢٧- كريس هارمان ، ترجمة ، خليل كلفت : انهيار النموذج السوفيتى - الأسباب والنتائج ، المركز القومى للترجمة ، ٢٠١٠ ، ١١٥ .
- ٢٨- لويس عوض (د) : لمصر والحرية ، مطابع الأهرام التجارية ، ١٩٧٧ .

- ٢٩- مجدى عمر : المخطط الصهيونى والدولة اليهودية - خديعة القرن العشرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٠ .
- ٣٠- د. محمد حافظ غانم : العلاقات الدولية العربية ، مطبعة النهضة الجديدة ، ١٩٦٧ .
- ٣١- محمد حسن العيدروس (د) : تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة ، ١٩٩٦ .
- ٣٢- محمد ضيتان : وقفات فى حرب الخليج ، من منشورات نادى المدينة المنورة الأدبى ، ١٩٩٢ .
- ٣٣- محمد عبدالرؤوف سليم (د) : مؤتمر زيورخ الصهيونى العالمى ١٩٣٧ ، دور حاييم وايزمان فى أعماله ، دار الزهراء للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- ٣٤- محمد عمارة (د) : الأمة العربية وقضية التوحيد ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ٣٥- محمد نعمان جلال (د) : مصر والعروبة - والإسلام وحقوق الإنسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥ .
- ٣٦- محمود سعيد عبدالظاهر : الصهيونية وسياسة العنف (زئيف جابوتنسكى وتلاميذه فى السياسة الإسرائيلية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ .
- ٣٧- محمود شاكر : العالم الإسلامى ومحاولة السيطرة عليه ، ط ٢ ، ١٩٨١ .
- ٣٨- محمود متولى (د) : غد بلا إرهاب ، المركز المصرى للأبحاث والدراسات ، القاهرة ، ب٠ ت٠ .
- ٣٩- ----- : القدس والأطماع الصهيونية ، التحدى والمواجهة ، دار البيان للطباعة والنشر والتوزيع ، (ب٠ ت٠) .
- ٤٠- ناجى غلوش : مناقشات حول الثورة الفلسطينية ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٧٠ .
- ٤١- نبيل محمود عبدالغفار : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الإسرائيلى (أكتوبر ١٩٧٣ - سبتمبر ١٩٧٨) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ .
- ٤٢- نبيه الأصفهانى : التضامن العربى الأفريقى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، مارس ١٩٧٧ .



المناطق التي تسيطر عليها القوات الروسية في أوكرانيا



خريطة لواء الإسكندرونة



القدس

الحدود بين الجزائر والمغرب والصحراء الغربية



موقع طابا أعلى خليج العقبة